جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين

تجاه الولايات المتحدة الأمريكية 2000 - 2015

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص:

تحليل السياسات خارجية .

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذ :**

شقات شهرزاد أ/ ملاح نصيرة

لجنة المناقشة

د / جميلة طيب	رئيسا
أ / نصيرة ملاح	مشرفا
أ / فخر الدين ميهوبي	عضوا مناقشا

2016/2015

شكر وتقدير

الحمد لله الذي مكنني من إتمام هذا العمل المتواضع فما كان للشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل ثناءه

يشرفني أن أتقدم بشكري الجزيل وثنائي الخالص للأستاذة " ملاح نصيرة " التي تفضلت بالإشراف على هذا العمل و لم تبخل علي بتوجهاتها القيمة وجزاها الله خيرا.

كما أتوجه بالثناء على هيئة التدريس التي رافقتني في دربي الجامعي منذ أن كنت أجهل أبجدية العلوم السياسية إلى غاية تتمة أخر كلمات هذه المذكرة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بشكري الخالص إلى كل الأساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة خميس مليانة

إلى أساتذة أعضاء اللجنة الكرام الذين تفضلوا علي بقبول المناقشة هذه مذكرة لتقويم اعوجاجها فجزاهم الله عني خير الجزاء

كما أتقدم بشكري الخالص إلى كافة الأساتذة الذين نهلت من علمهم طيلة مشواري الدراسي وعبر مختلف الأطوال والذين بفضلهم صرت هنا....شكرا إلى عمال مكتب بجامعة الجزائر على تسهيلاتهم وخدماتهم الجليلة التي قدموها لي ...

إلى كل من ساعدني ولو بكلمة طيبة أو بحرف أو بنصيحة وكل من تمنى لي في قلبه أمنية طيبة أقول شكرا جزيلا

شهرزاد

إهـــــــداء

أهدي هذا العمل متواضع إلى من أعانني وشجعني على الطموح وطلب العلم

إلى روح **أبي** الطاهرة رحمه الله معلمي الأول الذي مهد لي طريق النجاح..... رمز العطاء

إلى التي ربتني على حسن الخلق، التي أبعدت عني الهم في لحظات القلق وسهرت معي ليالي المرض

والأرق إلى حبيبتي **أمي** جزاها الله عني خير الجزاء ورزقها الصحة والعافية

إلى زوجي العزيز وشريك دربي والشمعة التي أنارت حياتي الذي قدم لي العون و المساعدة.....

سيد أحمد

إلى كل أفراد عائلتي : أخي وليد ، أمال وزوجها محمد، الطفلة المدللة نسيبة و الكتكوت موسى

إلى جدتي حبيبة قلبي وكل أفراد العائلة

إلى أخوتي : رتيبة، حياة ، فاطمة الزهراء ومصباح بيتنا صبرينة..... أعزهم العزيز القدير

إلى كل أفراد أسرة زوجي ملوكة وبأخص الوالدة غالية أطال الله في عمرها و أحبائي الصغار

سرين، محمد، يوسف ومعاذ والمزيد من التفوق لكل من صارة ،عبير وسالم.

إلى من تقاسمت معهم حب العلم والمعرفة وآمال الحياة الجامعية: خديجة، نورة ، فاطمة، نسرين

نصيرة، عائشة وسيلة ،حكيمة و لمياء إلى كل الأحبة

إلى كل من عرفتهم إلى من يسعهم قلبي و لم تسعهم صفحاتي

شهرزاد

خطة الدراسة

الفصل الأول: مقومات السياسة الخارجية الروسية

المبحث الأول : المحددات الداخلية

المبحث الثاني : المحددات الخارجية

المبحث الثالث : خصوصية السياسة الخارجية الروسية

الفصل الثاني :التقارب الروسي الأمريكي بعد الحرب الباردة

المبحث الأول : التطور الداخلي في روسيا وانعكاساته الخارجية

المبحث الثاني :مجالات التعاون الروسي الأمريكي

المبحث : مواقف التضارب والصراع الروسي الأمريكي بعد أحداث سبتمبر 2001

الفصل الثالث : الموقف الروسي – الأمريكي من القضايا الراهنة ومستقبل العلاقات الثنائية

المبحث الأول : أزمات الربيع العربي

المبحث الثاني : الأزمة الأوكرانية

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الروسية الأمريكية

خاتمة

مقدمة :

تعد السياسة الخارجية من أهم الفروع الكبرى في مجال العلوم السياسية، فهي محرك العلاقات بين الدول وأساسها فإذا كانت العلاقات الدولية تعبير بشكل عام عن التفاعلات الحاصلة بين الوحدات الدولية والفاعلين الدوليين فإن السياسة الخارجية تعبير عن السلوك الذي تتخذه الدولة الواحدة في تفاعلات تجاه باقي الوحدات قصد خدمة مصالحها وتحقيق ما رسمته من أهداف استراتيجية محددة وتحكم السياسة الخارجية متغيرات داخلية وأخرى خارجية تحدد نوع هذه السياسة، لذلك يلاحظ أن السياسة التي تنتهجها دولة ما تجاه دولة أخرى تشهد مراحل مد وجزر فتتعزز العلاقات تارة وتتوتر تارة أخرى وهذه الصفة غالبا ما تتميز العلاقات الدولية بشكل عام والمتتبع للعلاقات الروسية الأمريكية في السنوات الأخيرة نشهد اتفاق في حالة عدم وجود مصالح في تلك الدول حتى وإن كانت تتعرض للقمع من قبل النظام بقاء التوتر أو عدمه فلا يغني شيء ، وفي قضايا التي تشترك فيها نفس مصالح الأهداف والطموحات نلاحظ تصادم وتضارب المواقف فلا بد من التدخل لنشر الديمقراطية وتحت ذريعة مكافحة الإرهاب ولكن في نهاية المطاف رسالة لخدمة تطلعاتها المستقبلية.

فانقضاء الحرب الباردة وتحول النسق الدولي وظهور متغيرات دولية جديدة أثرت على مكانة روسيا الدولية وفرضت على سياستها الخارجية معطيات جديدة وجب التكيف معها وإدارتها بشكل يحقق ويعظم مكاسبها ويحفظ مصالحها الاستراتيجية إذ تعد روسيا الاتحادية دولة قارية كبرى لديها أهداف ومصالح إقليمية ودولية حيث كان لها أكثر من 80 بالمائة من ثروات ومقومات الدولة السوفيتية بما في ذلك القوة العسكرية والنووية والثروات الطبيعية والطاقة البشرية إضافة إلى مقعد الدائم في مجلس الأمن ولاتزال القوة النووية الثانية في العالم ما يجعلها أحد أهم القوى الكبرى القادرة على تحدي محاولة الولايات المتحدة الأمريكية فرض هيمنتها المطلقة على العالم.

فبالرغم من الضعف والتراجع الذي عرفته روسيا الاتحادية إبان قيامها كدولة مستقلة إلا أن السياسة التي اتبعها الرئيس " فلاديمير بوتين " في السنوات الأولى ، القائمة على البرغماتية و التنمية الاقتصادية وحماية المصلحة الوطنية حيث سعى إلى توظيف الإمكانيات المتاحة ، أدى نحو تغيير مشهد تداعي الدور والمكانة الروسية ،

باتجاه تحقيق تماسكها الداخلي وتمكنها من القدرة على تفعيل مصادر القوة التي تمكنها لتعاود لعب دور حيوي ومؤثر على الساحة الإقليمية والدولية وترى في واعتمدت روسيا في ذلك على المستوى الإقليمي سياسة تقوم على إحياء حدود خريطة نفوذها عبر انتهاج استراتيجية أمنية تعطي الأولوية لتجديد وتقوية علاقاتها مع الجمهوريات التابعة للاتحاد السوفيتي وعدم السماح بتدخل قوى أخرى حتى وإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية مناطق تواجد مصالحها في ظل سياسة الأحادية القطبية التي نددت بها روسيا وسعت لتجاوزها في هذا السياق حصل تداخل بين روسيا والولايات المتحدة في سبيل تحقيق نفس الهدف، ومن جهة تسعي الولايات المتحدة إلى توسيع حلف الناتو و كسب مناطق نفوذ جديدة (دول آسيا الوسطى ودول القوقاز دول أوروبا الشرقية ودول البلطيق ودول صديقة في الشرق الأوسط) لروسيا مقابل محاولة روسيا صد النفوذ الروسي واسترجاع هذه المناطق بإعتبارها خطوط حمراء تمس الأمن القومي ،بالإضافة إلى إثبات وجودها أمام المواقف الأمريكية ذات الطابع الازدواجية في التعامل واتخوف الأمريكي من خلال الموقف الروسي في الحرب الجورجية والأزمة الأوكرانية والقضية السورية محل الاهتمام القيادة الروسية إذ بد من استخدام الطرق السلمية لحل الأزمة وعدم تكرار سيناريو ليبيا.

في هذا السياق تنامت القوة الروسية في ظل حكم " فلاديمير بوتين " ولكن تدخل الأمريكي في مناطق نفوذ روسيا مستمر ما شكل مصدر تهديد لأمن روسيا فتعمل على تفعيل مجهوداتها وتكريس مختلف الأليات في سياستها الخارجية لتصدي لأمريكا دون اللجوء لأساليب المواجهة المباشرة .

إشكالية الدراسة

تتمحور إشكالية الدراسة حول تضارب المواقف وإثبات مكانة روسيا وعودتها إلى الساحة الدولية التي ميزت السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين تجاه الولايات المتحدة خلال فترة الزمنية الممتدة منذ سنة 2000 إلى غاية 2015 والبحث في دوافعها وطبيعة الأهداف التي تسعى روسيا الإتحادية لتحقيقها ضمن البيئة الداخلية والإقليمية والدولية لمعرفة إذ ما كانت روسيا راضية لما تفعله الولايات المتحدة الأمريكية أم لن تسمح بتكرار

سيناريو ما حدث في مناطق تواجد مصالحها ، و رغم إتساع النظام الدولي العالمي عقب نهاية الحرب الباردة بالهيمنة الأمريكية وأخذ طابع الأحادية القطبية إلا أن إتجاه العلاقات الدولية أثبت أنه نظام دولي يحوي قوى كبرى تتميز بمقاومتها لهذه الهيمنة وسعيها إلى استعادة مكانتها ولعب دورها ضمن دائرة القوى العظمى في مقدمتها روسيا الاتحادية إلى لعب دورها الحيوي على الساحة الدولية متوقف على عدم السماح للولايات المتحدة الأمريكية بتهميش روسيا في ظل حكم " بوتين " فإن ذلك يدفعنا إلى أن ننطلق في بحثنا من الإشكالية التالية:

ما طبيعة العلاقات الروسية الأمريكية ؟ وإلى أي مدى يمكن أن يستمر السلام والتوتر المهيمن على جوهرها؟

الإشكالية الفرعية

تندرج ضمن هذه المجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- كيف استعادة روسيا مكانتها على الساحة الدولية ؟
- ما هو موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب الروسية الجورجية ثم الأزمة الأوكرانية وسوريا ومن سياسة روسيا متبعة في عهد بوتين ؟
- ما هي الأليات الأساسية التي تستخدمها روسيا في حالة تواجد الولايات المتحدة الأمريكية في مناطق نفوذها؟
- هل ستؤثر التوجهات الروسية على العلاقات الروسية الأمريكية ؟
- هل سنشهد حرب باردة ثانية أم تعددية قطبية ؟

الفرضيات المقترحة

ولكي يتم القيام بدراسة يراعى فيها كل من الإشكالية المطروحة أعلاه والهدف المذكر سلفا فقد تمت صياغة الفرضيات التالية :

- أدت الإصلاحات بوتين الداخلية إلى إستقرار سياسي وإنعاش اقتصادي واضح ساهم في رجوع روسيا من بعيد للساحة الدولية وكانت الحرب الجورجية خير دليل من خلال الرد الروسي أكثر حسما وسرعة .

- قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتهديد روسيا باستبعادها من مجموعة الثمانية الكبارG8 وإعلان واشنطن سحبها لاتفاقية التعاون النووي الروسي الأمريكي فرضت مجموعة من العقوبات على روسيا لضمها جزيرة القرم واتهامها بدعم منظمات الإرهابية في سوريا.

- توطيد علاقاتها مع دول الإتحاد السوفيتي السابق وملف النووي الإيراني وورقة حماية الأقليات لوقف سياسة احتواء الأمريكية في مناطق نفوذها.

- التوجهات الروسية وتغيير في سياستها الخارجية بعد ما كانت تابعة للغرب و أيضا مواقفها الصارمة وعدم رضى لما تفعله الولايات المتحدة الأمريكية من خلال معارضتها في مجلس الأمن ...إلخ فسوف يؤثر في العلاقات بين البلدين .

- صحيح أن هناك تصادم وتضارب في وجهات النظر من كلا الطرفيين فروسيا تسعى إلى إثبات وجودها واستعادة مكانتها من غير مواجهة مباشرة معها ، أما الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على زعزعة العالم وتدخل بحجة فرض الاستقرار وبقاءه كقوة وحيدة تسيطر على مناطق التي تراها من اهتمامات روسيا فسوف نشهد تعددية قطبية (أطراف وفواعل جديدة) على الساحة الدولية .

أسباب اختيار الموضوع

تنقسم حول أسباب موضوعية وأخرى ذاتية نلخصها على نحو التالي:

الأسباب الموضوعية

يتميز هذا الموضوع بجاذبية خاصة وبقيمة المعرفية والعلمية المتميزة لإدراجه ضمن الإشكالات الفكرية والاستراتيجية لبداية القرن الواحد والعشرين ولما أصبح يحظى به من اهتمام من قيل الباحثين والسياسيين مع

الحركية السياسية التي أصبحت تعرفها روسيا التي تستعيد قوتا ، فلا يمكن أن يطرح أي مشكل إلا لروسيا الكلمة فيه.

الأسباب ذاتية

بالنظر للاهتمام الشخصي بعلاقات القوى الكبرى ، خصوصا من زاوية علاقة القوى الصاعدة بالقوة المهيمنة هذا الاهتمام الذي انطلق مع مذكرة ليسانس التي عالجت فيها العلاقات الروسية الصينة بعد الحرب الباردة وتركيز على مستقبل العلاقات وموقفها من القطبية الأحادية.

وتساؤلات دائمة من سوف يحد من الزحف الأمريكي اللامتناهي على حساب المدنيين والأبرياء فالدول التي تجتاحها أمريكا فلن تسلم من الدمار المستدام. فمن المسؤول الأمم المتحدة أم صمت مجتمع الدولي أو تخوف من مواجهتها، فالولايات المتحدة لا يهمها مع من سوف تتواجه بقد ما يهمها فترة الصمود .

أهمية الموضوع

يرتبط موضوع دراستنا بحقل بالغ الأهمية في إطار العلاقات الدولية ،ألا هو النزعات الدولية وما زاد من أممية هذا الموضوع هو ارتباطه بفاعلين بارزين في السياسة الدولية (روسيا – الولايات المتحدة الأمريكية)،وكون جانب الصراع في العلاقات بين الدولتين من المواضيع الحيوية التي تعتبر من مواضيع الساعة والتي تلفت أنتباه صناع القرار والباحثين فضلا عن باقي الدول التي تربطها علاقات مع أحد البلدين وهنا تتضح القيمة العلمية والعملية لموضوع الدراسة في تأثيره ،بطبيعة المتغيرات الدولية عقب نهاية الحرب الباردة وما انجر عنها من تحولات ونظر للتغيرات الدولية الراهنة (انفصال إقليم أبخازيا عن جورجيا مطالبة أوسيتيا الجنوبية بالانفصال ، أزمة أوكرانيا ،أزمات الربيع العربي ..) .

أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة و المتعلقة بالسياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين تجاه الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق جملة من الأهداف تنحصر أهميتها فيما يلي:

- التعرف على مختلف أهداف السياسة الخارجية الروسية في فترات زمنية مختلفة مع تركيز على فترة حكم بوتين الذي انطلق من تحسين الوضع الداخلي للدولة و إلغاء التبعية الغربية وعلاقاته مع الولايات المتحدة.

- التعرف على القضايا التي كان لدور الروسي الموقف الحازم والصارم في تبني قرار وإصدارها .

- تبيان أن الولايات المتحدة تسعى للحفاظ على الهيمنة الأحادية وتعمل دون استعادة روسيا الاتحادية لمكانتها العالمية.

- الكشف عن الأسباب الحقيقية للمواقف المتباينة للطرفين في عدة قضايا كقضية تواجد الأمريكي في آسيا الوسط والشرق الأوسط .

- مستقبل العلاقات بين الدولتين .

حدود الإشكالية

لأن لكل مشكلة حدودها ومجالها الخاص بها ، كان لزاما علينا تحديد الإطار الزماني والمكاني لموضوع البحث استجابة لمتطلبات بهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقة.

الإطار الزماني

عرفت روسيا ما بعد الحرب الباردة تراجعا كبير في كل المجالات على المستويين الداخلي والخارجي و لم تعرف تطورا ملحوظا إلا بعد مجيء الرئيس بوتين الذي أراد استرجاع هيبة روسيا دوليا والعودة تدريجيا من خلال مناطق النفوذ الإقليمية ثم المزيد من الحضور الروسي – الأمريكي في مواقف تكاد لا تخلو من التصادم وتبادل التصريحات من خلال المسؤولين ، فإن دراستنا ستكون ضمن هذه الفترة أي فترة عودة روسيا للساحة الدولية كقوى عظمى قادرة على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية أي منذ تولي " فلاديمير بوتين " رئاسة روسيا

الاتحادية (2000 2015) على أن ذلك لا ينفي الرجوع إلى أحداث وتواريخ تخرج عن إطار الفترة المحدودة للدراسة من استعانة بها لأغراض تخدم البحث .

الإطار المكاني

دراستنا تعنى بالتفاعلات الصراعية في العلاقات الروسية الأمريكية على مستويات متعددة محلي وإقليمي ودولي أي في مناطق نفوذ روسي والتنافس الأمريكي عليها ، بالإضافة إلى تواجد أمريكي في مناطق لتطويق روسيا .

المقاربات النظرية

المقاربة الواقعية : بالاستناد للإفتراضات الأساسية للنظرية الواقعية في شقيها الكلاسيكي والجديد والقائمة أساسا على متغيري المصلحة والقوة حيث نجد السياسة الخارجية الروسية قائمة على برغماتية في سياق تعاملها مع الولايات المتحدة قائمة بالدرجة الأولى على حماية مناطق نفوذها أما وفق افتراضات الواقعية الجديدة التي تعتبر أن القوة هي التي تحدد سلوك الدول ، فروسيا تسعى من خلال ما تملكه من كقومات و القوة التي تسمح لها بتغيير النظام الدولي وجعله متعدد الأقطاب .

المقاربة النيو – ليبرالية : من بين الافتراضات الأساسية للمقاربة النيو- ليبرالية الاعتماد المتبادل (سوآءا إيجابيا أو سلبيا) ، وذا ما كان مؤقت بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية لدوافع متعددة بين الطرفين وتجنب ما يهدد

أمن الدولتين خاصة انتشار أسلحة الدمار الشامل و مكافحة الإرهاب .

الاقتراب الجيو بولتيكي : يشكل موضوع الجيو بولتيك أساس الدراسات المختصة في معالجة القضايا والمتطلبات المكانية للدولة ،باعتباره يعالج مطالبها وأهدافها على مستوى السياسة الدولية على أساس أن التأثيرات الجغرافية هي جوهر بناء أمن وقوة الدولة وعلاقاتها الخارجية في البيئة الدولية من خلال تحويل العوامل

الجغرافية إلى ذخيرة علمية يتزود بها قادة الدول وساستها ويقدم لصانع القرار كل معطيات الموضوعية لتحول الموارد والثروات و المجالات الحيوية إلى سياسة فعالة تخدم قوة الدولة ولقد جاء هذا العلم ليدرس ويكشف عن تأثير العامل الجغرافي في أوضاع الشعب ومواقفه وبالأخص سلوك الدبلوماسي لدولة .

ولهذا تدخل منطقة جنوب القوقاز (دولة جورجيا) أوكرانيا من خلال اقتراب الجيو بوليتيكي في صراع القوى الكبرى روسيا والولايات المتحدة من خلال العمل على توسيع في منطقة الجغرافية كانت تابعة لها في عهد الإتحاد السوفيتي السابق .

مناهج الدراسة

المنهج الوصفي : وصف ظاهرة من الظواهر للوصول إلى الأسباب هذه الظاهرة ، والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميقها، ويتم ذلك وفق خطة بحثية معينة من خلال تجميع البيانات تنظيمها وتحليلها لذلك انطلقنا من مقومات الدولة الروسية ومعلومات المتوفرة حول الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة لنصل إلى مواقف من القضايا الراهنة .

المنهج التاريخي المقارن : من خلال تسليط الضوء على الحرب الباردة بين المعسكرين الأمريكي والسوفيتي إضافة إلى دراسة الأوضاع الداخلية لروسيا الاتحادية عقب إنهيار الإتحاد السوفيتي وعلاقات خارجية الروسية الأمريكية خلال فترة حكم بوريس يلتسين وفلاديمير بوتين وبالتالي دراسة الظاهرة وفق الثالوث التاريخي (كيف كانت ،كيف أصبحت ، كيف ستكون) .

المنهج الاستقراء : في استقراء أوضاع روسيا في محيطها الداخلي والخارجي وعلاقاتها بالدول الإقليمية والدولية بالأخص الولايات المتحدة الأمريكية .

المنهج التحليلي : ساعدنا على تحليل مختلف الاستراتيجية المتبعة من طرف روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية في مناطق النفوذ.

الدراسات السابقة

تتميز ظواهر العلوم الإنسانية بصفة عامة والعلوم السياسية بصفة خاصة بالتراكمية لذلك وفي هذا السياق تم الاطلاع على مجموعة أدبيات متخصصة في موضوع نلخص أهمها على النحو التالي:

كتاب " **التحولات الإستراتيجية في العلاقات الروسية – الأمريكية** " للمؤلف أمجد جهاد عبد الله تطرق الباحث في دراسته لطبيعة العلاقات بين الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية ونتائج انهياره محاولا بذلك دراسة العلاقات الروسية مع أوروبا وكذلك مع دول الإتحاد السوفييتي سابقا، وتطور العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية منطلقا بذلك من إشكالية رئيسية تتمحور حول مستقبل العلاقات بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة.

كتاب" **العالم بدون روسيا :قصر النظر السياسي وعواقبه** " للمؤلف يفجيني بريماكوف (الرئيس الأسبق لحكومة روسيا الاتحادية) **ترجمة** :عبد الله حسين ،تطرق من خلال دراسته لجوهر العلاقات الروسية – الأمريكية عقب نهاية الحرب الباردة.

كتاب " **روسيا بوتين** " للمؤلفة ليليا شيفتشوفا **ترجمة:** بسام شيخا ،حيث عرضت فيه السياسة الروسية في المرحلة التي عقبت رئاسة بوريس يلتسين وخلصت إلى أن القيادة الجديدة لفلاديمير بوتين ساعدت على إعادة الحيوية للسياسة الروسية على الصعيد الدولي مع اعتبارها من بين معيقات تحول روسيا نحو الديمقراطية .

منير مباركية " **استراتيجية القوى الكبرى في مواجهة سياسة الاحتواء الأمريكي : حالتي روسيا والصين** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر (غير منشورة) ، جامعة الجزائر يوسف بن خدة : كلية العلوم السياسية والإعلام / 2008 . حيث تطرق إلى الهيمنة الأمريكية والاستراتيجية الروسية المقاومة للاحتواء على المستوى الداخلي وإقليمي والعالمي وتحالف الصيني الروسي في وجه الهيمنة الأمريكية.

صعوبات الدراسة

إن الصعوبات التي لقيتها خلال بحثي هي صعوبة في التوصل للمصادر والمراجع التي تتناول موضوع الدراسة بالنظر إلى راهنتيه وتشابكه وقلة المراجع والدراسات باللغة العربية .

مفاهيم الدراسة

السياسة الخارجية :حسب تعريف الأكاديمية العربية البريطانية " هي مجموعة القرارات التي تحدد الأهداف الخارجية للدولة وهي الإجراءات التي يتم اتخاذها لتنفيذ القرارات " .

" هي مجموعة الأفعال و ردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الخارجية ، بمستويتها المختلفة سعيا لتحقيق أهدافه والتكيف مع متغيرات هذه البيئة"

الاستراتيجية : يذهب الدكتور النعيمي إلى القول "إن الاستراتيجية في معناها المعاصر بدأت تحتوي على جوانب سياسية واقتصادية ودعائية وفنية وبهذا المعنى أصبحت الاستراتيجية المعاصرة تدخل في التخطيط الإقتصادي لتكون استراتيجية اقتصادية والتخطيط السياسي لتكون استراتيجية السياسية "

إذ يمكن القول أن الاستراتيجية هي الوسيلة الممكنة والمتاحة التي تساهم في تحقيق المصالح والأهداف السياسية والتي لا تتوقف عند حد معين بل أهداف مرتبطة ومتتابعة تحقيق في مجملها الهدف العام للسياسة تمتد لفترات زمنية بحيث تصبح السياسة المتبعة هي استمرار للاستراتيجية ، بوسائل متعددة تدور بين القوتين الصلبة أو المرنة أو بين الحرب والدبلوماسية.

العلاقات الدولية : هي فرع من فروع العلوم السياسية ويهتم بدراسة كل الظواهر التي تتجاوز الحدود الدولية علما بأنه لا يقتصر على دراسة أو تحليل الجوانب أو الأبعاد السياسية فقط ، في العلاقات الدولية بين الدول وإنما يتعدها إلى مختلف الأبعاد الإقتصادية والعقائدية والثقافية والاجتماعية وهي تفاعلات ثنائية الأوجه أو تفاعلات ذات نمطين النمط الأول هو نمط تعاوني ، والنمط الثاني هو نمط صراعي إلا أن النمط صراعي هو النمط الذي يغلب على التفاعلات الدولية ،برغم من محاولة الدول إخفاء أو التنكر لتلك الحقيقة، بل إن النمط التعاوني الذي قد تبدو فيه بعض الدول هو نمط موجه لخدمة صراع أو نمط صراعي آخر قد تديره الدولة مع دولة أو مجموعة دول أخرى.

القوى الصاعدة : هو مفهوم استخدمه المؤرخ الأمريكي " بول كيندي " في كتابه "نشوء وسقوط القوى الكبرى" ويقصد به الدول التي إنتقلت من مصارف القوى الصغيرة إلى ترتيب القوى الكبرى الدولة الساعية كروسيا .

الهيمنة : هو مصطلح يوناني يعني القيادة ويستخدم هذا المصطلح في العلاقات الدولية للإشارة إلى القائد أو الدولة القائدة والهيمنة ظاهرة سياسية لازمت التاريخ العلاقات الدولية وتصف الهيمنة نمط التفاعل في العلاقات الدولية عبر مراحل التاريخية المختلفة ، والهيمنة ذات طابع إكراهي حيث تعتمد على إستخدام القوة أو التهديد بإستخدامه.

تقسيم الدراسة

تضم هذه الدراسة ثلاث فصول تجمع بين التأصيل النظري والتطبيقي حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى مقومات روسيا الاتحادية حيت تعرضنا في المبحث الأول المحددات الداخلية من خلال استعراض أهم مقومات الجغرافية والبشرية والأهمية الإقتصادية خاصة أن روسيا تملك العديد من موارد الطاقة والمعادن كذا إلى الأهمية الجيواستراتيجية بالإضافة إلى مؤسسات السياسية في المبحث الثاني حول المحددات الخارجية طبيعة النسق الدولي والرؤية الروسية للنظام الدولي وكذا سلوك الوحدات الدولية و في المبحث الثالث التعريف على خصوصية السياسة الخارجية الروسية وذلك بالتعرف على أهم النظريات، التي برزت مكانة روسيا سواء في القرون الماضية **(هالفورد ماكندر وسبيكمان)** خلال الحرب الباردة وحتى بعد سقوط الإتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة العالم.

أما الفصل الثاني فتم التطرق إلى التقارب الروسي الأمريكي بعد الحرب الباردة ، حيث تناول المبحث الأول فتطرقنا إلى التطور الداخلي في روسيا وانعكاساته الخارجية والعلاقات الروسية الولايات المتحدة في مرحلتي رئاسية بوريس يلتسين و فلاديمير بوتين وميدفيدف في المبحث الثاني مجالات التعاون الروسي الأمريكي من ناحية الاستراتيجية والعسكرية بالإضافة إلى جانب الإقتصادي أما في المبحث الثالث ومواقف التضارب

والصراع في منطقة آسيا الوسطى والحرب الأمريكية على أفغانستان 2001 والعراق 2003 والحرب الروسية الجورجية 2008 وموقف الدولتين .

أما في الفصل الثالث فخصص موقف الروسي والأمريكي من القضايا الدولية الراهنة من خلال أزمات الربيع العربي والأزمة الأوكرانية والتخوف الأمريكي من التحالف الروسي الصيني في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وأيضا مستقبل العلاقات الروسية الأمريكية في ظل تراجع نظام القطبية وظهور روسيا كقوة دولية جديدة .

ورثت روسيا عن الاتحاد السوفيتي المساحة الجغرافية الشاسعة، عدد السكان والقدرات العسكرية النووية كما ورثت الديون المتراكمة من جراء سباق نحو التسلح الذي كان قائما خلا ل الحرب الباردة وكذا الأوضاع الاقتصادية المتدهورة فضلا عن انتشار الفساد داخل المؤسسات الروسي، لكن بالرغم من ما وصلت إليه الأوضاع الداخلية لروسيا الاتحادية من تدهور إلا أن هذا لا ينفي قدرتها على استرجاع مكانتها العالمية وذلك لتوفرها على العديد من المؤهلات التي تساعدها على تحقيق هذا الهدف .

المبحث الأول: المحددات الداخلية

تحتوي البيئة الداخلية لروسيا على العديد من المتغيرات التي تأثر على عملية صنع السياسة الخارجية خاصة ما تعلق بالقدرات الطبيعية العسكرية والاقتصادية بالإضافة الى دراسة مختلف مؤسسات صنع السياسة الخارجية.

المطلب الأول: المحددات الجغرافية والبشرية

أ) محدد الجغرافي

إن معرفة جغرافية الدول تعني معرفة سياستها الخارجية " نابليون بونابرت "

1- الموقع الفلكي:

تقع بين خطي عرض 41 و82 درجة شمالا ، وخطي طول 19 درجة شرقا ، و169 درجة غربا

2- الموقع الجغرافية:

تمثل روسيا جسر جغرافيا بين قارتي أوروبا وأسيا ، إذ يحدها من الشرق بحر بيرنغ وبحر أخوتشك وبحر اليابان ، وهذه البحار الثلاثة تتفرغ من محيط الهادي ،ومن الغرب يحدها بيلروسيا (روسيا البيضاء) ولاتقيا واستونيا وخليج فلندا والنرويج ويقع إقليم كالبنغراد الروسي وبحر لابنيف وبحر شرق سيبريا وبحر تشوكوتكا ، وجميع هذه البحار تتفرغ من المحيط المتجمد الشمالي ، أما من الجنوب فتحدها الصين ومنغوليا وكازاخستان وجورجيا والبحر الأسود ، وتجاورها من أقصى الجنوب الشرقي كوريا الشمالية وتجاوز روسيا أمريكا الشمالية عبر مضيق بيرنج وألاسكا وجزر الأليوشن ، ومع هذا لم تستفيد روسيا من مزايا البحار والموانئ المطلة على المياه الدافئ[1]

[1] لمى مضر جرئ الأمارة ، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003.الإمارات: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2003،ص115.

فتعتبر روسيا الاتحادية أكبر الدول من حيث المساحة 17075400 كلم مربع ورثت روسيا 60900 كلم من الحدود 20000 كلم من الحدود البرية و40000 من الحدود البحرية وقد ساهمت في تقوية الدور الاستراتيجي والاقتصادي ،فقد تمكن من مواجهة المحاولات التوسعية لنابليون وهتلر[1]

3- المناخ:

مناخ روسيا مناخ قاري ، يتسم بالتباين في درجات الحرارة بين فصلي الصيف والشتاء ، ففي شمال سيبريا توجد أبرز منطقة في العالم (فيرخويانسك) حيث يصل معدل الحرارة في يناير الى أقل من 46 درجة تحت الصفر بينما تبلغ درجة الحرارة في يوليو الى 16 درجة ، وقد ترتفع الى 38 درجة أحيانا مشيرا الى أعلى مدى حراري في العالم ، أما كمية التساقط فإنما تتراوح بين قليل ومعتدل فتهطل على معظم الأمطار على سهل الأوروبي وبعض أجزاء مرتفعات سيبريا الشرقية ، أما في غربي ووسط سيبريا فيكون التساقط في شكل ثلوج غزيرة تصل الى 120سم في السنة[2]

4- التضاريس:

قسم الجيولوجيون روسيا الى خمسة أقاليم تضاريسية ، تتباين فيما بينها وهي : السهل الأوروبي ، جبال الأورال سهل سيبيريا الغربية ،هضاب سيبيريا الوسطى ،مرتفعات سيبيريا الشرقية .

* **السهل الأوروبي** : يكون الجزء الأعظم من روسيا الأوروبي وأكبر أجزائها ازدحاما بالسكان والسهل الأوروبي أرض منبسطة في معظم أجزائها ، تتخللها مرتفعات لا تتجاوز 180م فوق سطح الأرض البحر ، وعلى الرغم من افتقارها للمواد الطبيعية فإن الاقليم يحتوي على معظم الصناعات الروسية ، وتغطي الغابات معظم أجزاء الاقليم الذي يرتع فيه العديد من الحيوانات المختلفة وتحف بالسهل من الجنوب ما بين البحر

[1] منير مباركة، استراتيجية القوى الكبرى في مواجهة سياسة الاحتواء : حالتي روسيا والصين . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر،جامعة الجزائر يوسف بن خدة :كلية العلوم السياسية والاعلام ،2008،ص ص34 35.

[2] إبراهيم أحمد سعيد ، ما بين الجغرافيا السياسية والمخاطر الجيوبولتيكية والعولمة .سوريا : الأوائل للنشر والتوزيع ،2006 ،ص 50.

الأسود وبحر قزوين وجبال القوقاز حيث يوجد جبل إلبروس أعلى في القارة الأوروبية 5242م فوق سطح الأرض.

* **جبال الأورال:** تشكل الحدود التقليدية بين قارتين أسيا وأوروبا ومن ثم بين روسيا الأوروبية وروسيا الأسيوية ، وهي في الحقيقة مرتفعات يصل معدل ارتفاعها إلى 610م وأجزائها الوسطى والجنوبية غنية بمعادن مثل الحديد والنحاس.

* **سهل سيبيريا الغربية:** يعد من أبرز الأقاليم المنبسطة السطح في العالم ، يغطي أكثر من 2.6 مليون كم مربع وبارتفاع يقل عن 150م فوق سطح البحر، ويصرف السهل نظام نهر الأوب الذي يصب في المحيط القطبي الشمالي ، والتصريف النهري رديء هنا مما إلى كثرة المستنقعات خاصة في أجزائه الشمالية ويشهد الاقليم تطورا كبيرا بسبب ثروته من النفط والغاز الطبيعي ومن أهم مدنه أومسك ونفوز يبيرسك[1]

* **مرتفعات سيبيريا الشرقية:** تتكون من جبال وهضاب مقفرة وترتفع الجبال إلى 3.000م مكونة جزءا من مجموعة السلاسل الجبلية التي تمتد على طول الساحل الشرقي لقارة أسيا وبعض الجزر المتاخمة له وفي شبه جزيرة كمشاتكا يوجد 25 بركانا ناشطا، يرتفع أعلاها الى 4.750م ويمنع المناخ القاسي الذي يسود المنطقة من استغلال الثروات المعدنية التي يزخر بها الاقليم ومن أهم المدن :فلاديفوستك وخياروفسك.

5- الأنهار والبحيرات:

تؤدي الأنهار روسيا الكبرى دورا مهما في النقل والتجارة وخاصة بعد شق القنوات عديدة ، التي تربط بين هذه الأنهار ولكن بعض هذه الأنهار يصب في المحيط القطبي الشمالي مما يفقدها الأهمية خاصة في المجال النقل وهذه الأنهار: لينا الأوب ،وينيسي وأمور وكل الأنهار سيبريا تتجمد لفترة تمتد من 7الى 9 شهور في السنة ومن أنهار روسيا الأوروبية نهر الفولغا الذي ينبع من تلال فالداي غربي موسكو ويجري لمسافة 3.531كم ،

[1] خليل حسين، الجغرافية السياسية: دراسة في الاقاليم البرية والبحرية وأثر النظام العالمي في المتغيرات. بيروت، دار المنهل اللبناني، 2009، ص307.

ليصب في بحر قزوين ويعد من أطول أنهار روسيا بعد نهر لينا 4.400كم ، وهناك أيضا نهر الدون الذي يصب في البحر الأسود ويرتبط بنهر الفولغا بقناة ،ونهر الأورال الذي يصب في بحر قزوين ونهر دفينا الشمالي[1] وفي روسيا العديد من البحيرات التي يبلغ عددها 20.000 بحيرة أكبرها بحر قزوين الذي يعد أكبر مسطح مائي داخلي في العالم ،وهو بحر مالح يصل عمقه الى 28م تحت البحر ،أما بحيرة دوجا قرب سانت بطرسبورغ أكبر بحيرات أوروبا ، فإن مساحتها تبلغ 17.703كم مربع وفي سيبريا توجد بحيرة بيكال التي تعد أعمق بحيرة في العالم إذ يبلغ عمقها 1.620م[2]

وما يميز الموقع الجغرافي لروسيا وهو امتدادها دون حواجز طبيعية ، هذا التوسع على منطقة بحر قزوين حسب عقيدتها العسكرية هو من أجل خلق مناطق عازلة تحمي حدودها الجغرافية ،تضيف في إطار مخططاتها أذربيجان لكونها منطقة حجز وسط أسيا عن أوروبا[3]

كما أن منطقة القوقاز لديها أهمية جيوبوليتكية عند روسيا ، وذلك أن هذه الأخيرة لها حدود جنوبية مع القوقاز وتعتبر خط التماس بين العالمين السلافي والاسلامي ، فجبال القوقاز بمثابة خطوط دفاعية لروسيا من الجنوب[4]

وعليه فالموقع الجغرافي لروسيا جعلها تواجه تحديات باعتبارها لها حدود مع الاتحاد الأوروبي ودول أطلسية من الغرب اليابان ، كوريا الجنوبية والصين من الشرق وبذلك فهي محاطة بمنطقتين متفرقتين اقتصاديا وتكنولوجيا وديمغرافيا غير أن المساحة الشاسعة اه جعلها تتمتع بالاكتفاء الذاتي في الموارد الطاقوية كما أنها مسيطرة على طرق امدادات الطاقة .

[1] ألكسندر دوغين ،أسس الجيوبوليتكية: مستقبل روسيا الجيوبولتيكي .تر : عماد حاتم ،طرابلس ، دار الكتاب الجديد المتحدة ،2004، ص100.

[2] ألكسندر دوغين، نفس مرجع ،ص 101 .

[3] مباركية منير ،مرجع سابق ،ص35.

[4] خليل حسين ، مرجع سابق ،ص307.

وتعتبر أكب دولة في العالم فمساحتها تغطي أكثر من تسع مساحة العالم تقريبا وهي تمتد حوالي عشرة ألاف كلم من الغرب الى الشرق ، ولهذا يمكن تقسيمها الى ثلاث مناطق الجزء الأوروبي من روسيا ويقع في الغرب من جبال الأورال وسيبيريا التي تمتد شرق من جبال الأورال وأقصى الشرق روسيا بما فيه أقصى الجنوب الشرقي وساحل المحيط الهادي تبلغ المساحة 17 مليون و75 ألف و400 كم مربع[1]

ب) المحددات البشرية

تشكل البنية الديمغرافية للمجتمع من مجموعة الخصائص العددية والعمرية والتوزيع الجغرافي والخصائص الثقافية والعرقية للسكان.

1- البنية السكانية .

تعاني روسيا مشاكل من الناحية السكانية وهي انخفاض في عدد السكان من 150 مليون نسمة سنة1991 الى 144 مليون نسمة سنة 2002 ويتوقع أن يصل الى 126 مليون سنة 2025 وانخفاض في عدد السكان الشباب ، اذ يتوقع أن تبلغ الفئة العمرية (25-40 سنة) حوالي 1308 بالمائة عام 2025 والأهم هو توقع حدوث في نسبة التكوينات القومية والدينية داخل روسيا إذ يرتفع عدد المسلمين ، من 30الى 35 بالمائة إجمالي سكان روسيا سنة 2007 الى نحو 45 بالمائة 2030[2]

تعتبر روسيا دولة متعددة القوميات وقد جاء النص الدستوري ،في مقدمته معبرا عن ذلك بقوله" نحن شعب روسيا الفيدرالية المتعددة القوميات "، ويبلغ عدد السكان 142.914.136 نسمة حسب إحصائيات 2012 وهي بذلك خامس أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم ،وينتمي معظم سكان روسيا الى الجنس الروسي المنحدر من أصل سلافي ، ويوجد في روسيا أكثر من مئة أقلية وقومية يشكل الروس منهم أكثر من أربعة أخماس السكان (130 مليون) وأما الخمس الباقي فينتمي أفراده الى قوميات وأعراف مختلفة أهمها :

[1] حارث قحطان عبد الله ،مش فائق مرعي ،"أهمية بحر قزوين في العلاقات الروسية الإيرانية ".أدب الفراهيدي ، العدد19 ،فريل 2004،ص287.

[2] لمى مضر جرئ الأمارة، مرجع سابق ،ص ص 16 18 .

التتار (5مليون) ،الأوكرانيون (4مليون) ، الشو فاشيون (1.7مليون) البلشكيريون(1.3مليون)، روس البيض أكثر من (مليون واحد)، المردافيون أكثر من (مليون واحد) وغالبية السكان 73 بالمائة يعيشون في المدن ، وأكبر المدن في روسيا هي موسكو ، سانت بطرسبوغ ، نيزني ، نوفوسيبيريك ويكاتيرنبورغ[1].

2- التعليم:

وصلت نسبة المتعلمين في روسيا ما يقارب 90 بالمائة وتملك روسيا 57 بالمائة من القوى العاملة الروسية شهادة تعادل شهادة الثانوية، ولروسيا نخبة واسعة من العلماء والمهندسين وتكفي الاشارة الى أن أول رجل صعد الفضاء كان روسيا ومن الحقائق الأخرى أيضا أن علماء الرياضيات روس وعلماء الذرة هم الأفضل في العالم عددا وكفاءة ،فروسيا متقدمة بشكل واضح في هندسة الصواريخ وفي علم المعادن وعلوم أخرى مرتبطة بالتصنيع العسكري[2] .

3- الهوية:

إحدى معضلات روسيا هي تحديد هويتها بكونها دولة أوروبية أم أسيوية ،ففي حين يرتكز ثقلها السياسي والسكاني في الجزء الأوروبي غربا تشكل سيبريا 70بالمائة من مساحة روسيا ،وهو ما يجعل سياسة روسيا أسيرة التجاذب بين الاتجاه شرقا أو غربا ،داخليا تواجه روسيا مشكلة الانقسام غرقي وديني حيث تشكل النخبة من الروس السلافين التابعين للكنيسة الأرثوذكسية المتمركزين في الجزء الأوروبي ورغم كون روسيا دولة فيدرالية بكثير من الولايات ذات حكم ذاتي، الا أنه منذ سقوطه بدأت خطوط انقسام تزداد سواء من القوميات التتارية في سيبيريا أو من المسلمين والمسحيين الكاثوليك في القوقاز إن تشكل جنوب نهر الفولغا أحد مراكز الثقل السكاني في روسيا وأقلية تطالب بالانفصال سواء في الشيشان أودا غستان أو أنغرشيا ويعد تمركز

[1] لمى مضر جرئ الأمارة ،مرجع سابق ،ص 31.

[2] مضر الأمارة، نفس مرجع ، ص31.

الحركات الجهادية في تلك المنطقة إضافة لزيادة نسبة المسلمين في روسيا أعلى نسبة المواليد أحد أسباب مواقف روسيا المتشدد حيال الحركات الاسلامية في سياستها الخارجية.

تعتبر روسيا الدولة متعددة الأديان وقد كفل الدستور في فصله الثاني المادة 28 حرية الأديان للجميع وحق أي فرد في اعتناق ما يشاء من الديانات، والمعتقدات وحقه أيضا في عدم إعتناق أي ديانة وتقدر نسبة معتنقي الديانات المختلفة في روسيا الاتحادية حوالي 40 بالمائة وهناك 9 ألاف طائفة مسجلة في روسيا تنتمي الى أكثر من عقيدة ودين ويشكل المسلمين ثاني الديانات في روسيا من حيث العدد حوالي 19 مليون مسلم [1]

إن تكون الشعب الروسي مختلف التكوين بقية المجتمعات الأخرى ، فهو لم يكون نتاج تكوين الدولة الروسية بل نجد أن الأمة الروسية قد عبرت مع مرور حقبة طويلة عن خصوصية رسالتها الفريدة كحاملة للحضارة ينتمي الشعب الروسي الى الشعوب ذات الرسالة الكونية ، وهذا ما يؤكد عليه الأوراسيون وبالرغم من الأزمات والمراحل الانتقالية إلا أن الشعب الروسي قد ظل فاعلا سياسيا عبر التاريخ يلعب دورا الموازن ويظهر ذلك في الصيغ الجيوبولتيكية المجسدة[2].

ويظهر تأكيد روسيا على الخصوصيات ها الروحية وجوهرها الثقافي التاريخي المتميز في شعار "لا الشرق ولا الغرب بل أوراسيا" لذلك تسعى الى الحفاظ على تميزها أمام تحديات الغرب وتقاليد الشرق وهذا ما يدل على الاستقلالية القومية والحضارية والسياسية للشعب والدولة الروسية وعليه فإن رفض الغرب والشرق يشكل أحد إحداثيات الهوية الروسية الثانية[3]

وقد أطلق ماكندر على روسيا تسمية " المحور الجغرافي للتاريخ" نظرا لأن الشعب الروسي مطبوع بديناميكية التوسع وتطلعه التقليدي الى الإعمار الحضاري عبر مجموع أراضي أوراسيا وتشكل الانقسامات الدينية والعرقية

[1] مضر الأمارة ،مرجع سابق ، ص 18.
[2] ألكسندر دوغين ، مرجع سابق ، ص 229.
[3] نفس مرجع ،ص ص229 231

في روسيا مع صعود جيل جديد من الشباب بحلول عام2030[1] يصبح 30بالمائة من سكان روسيا المواليد ما بعد سقوط الإتحاد السوفيتي أسباب تدفع روسيا اتخاذ نهج في سياستها الخارجية كوسيلة لتوحيد الصف الداخلي ومنحه هوية سياسية منفردة

المطلب الثاني : المحددات الإقتصادية والعسكرية

أ) المحدد الاقتصادي

تمتلك روسيا سابع أقوى اقتصاد في العالم بعد بريطانيا ،وقبل فرنسا وأصبح الاقتصاد الروسي بعد دخوله اقتصاد السوق من أقوى الاقتصاديات الحالية للاستثمارات في العالم ، وتختزن روسيا كميات هائلة من الخامات التي تعتبر الأغلى في العالم والمطلوبة للصناعات الحديثة ، وتعتبر جبال الأورال الغنية بكميات هائلة من النفط والغاز الطبيعي ،الفحم والأخشاب ومن أهم المناطق الاحتياطية للمواد الخام المختلفة عالميا [2]

كما أن صناعة الأسلحة الروسية هي أكبر المنتوجات الصناعية المصدرة الى العالم ورابع دولة في صناعات السمكية عالمية بعد اليابان ،الولايات المتحدة الأمريكية والصين حيث استفادت من مهارات يد العاملة المؤهلة.

1- السياسة الاقتصادية الروسية:

أعاد بوتين للدولة دورها، في ترسيخ الاستقرار الداخلي خصوصا لمواجهة السياسات الأميركة أوروبية في اعتماد "الثورات الملونة" على الطريقة الأوكرانية والجورجية وذلك عبر :

* استخدام العائدات الناجمة عن ارتفاع أسعار الموارد الطبيعية في تنمية الاقتصاد ورفع مستوى معيشة المواطنين الروس ، وذلك مقابل تخفيض الضريبة على منتجات التكنولوجيا الرفيعة والصناعة التحويلية والمنشأة الصغيرة والمتوسطة.

[1] نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية .بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية ،1998 ،ص 15.
[2] نورهان الشيخ ، مرجع سابق، ص 16.

* تعزيز تدخل الدولة في مجال النفط والغاز حصول شركة غازبروم على72 بالمائة من حصص سيبنفط وتصنيفه الأسهم الأساسية لشركة يوكوس لصالح روسنفط، وهذا ما أعطى الدولة الروسية دورا أساسيا في مجال الاقتصاد ومنحها أداة دبلوماسية بالغة الأهمية.

* ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والغاز، مكن العملة الروسية من العودة الى قيمتها قبل أزمة 1998 وحرر البلاد من دينها الخارجي (25مليارردولار) ومنحها احتياطا بالعملات الصعبة بلغ في أواسط العام 2006 قيمة 185 مليار دولار ففي عام 2007 المنشأة الاستراتيجية تعد 514 منشأة عامة فيدرالية و548 شركة تسيطر عليها الدولة.

* تقييد حرية المستثمرين الأجانب ، أو منعهم من الاستثمارات في الصناعات الاستراتيجية صناعات الفضاء السكك الحديدية ، النووي المدني ، المناجم ،مدخلات إنتاج الأسلحة[1]

أ) **الغاز**: فيما يتعلق بالغاز فروسيا المنتج الأول لهذه المادة، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تتصدر القائمة بسبب استغلالها للغاز الصخري منذ سنة 2009 حيث بلغ إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية للغاز سنة 1012 ،20.4 بالمائة من إنتاج العالمي مقابل 17.6 لروسيا الاتحادية أي 600 مليار متر مكعب فيما يخص احتياطي الغاز ففي نهاية 2012 كانت هناك تعادل بين روسيا وإيران كل منهما 18 بالمائة مقابل 13 بالمائة لقطر و9 بالمائة لتركمنستان وتنتج الفحم بحيث بلغ إنتاجها 186 طن سنة 2012 وبذلك تحتل المرتبة السادسة عالميا ب 4.4 بالمائة من نسبة الانتاج العالمي ويبلغ احتياطها 18 بالمائة من الاحتياط العالمي كما تعتبر أيضا روسيا من بين منتجي المهمين للطاقة النووية حيث تحتل المرتبة الثالثة عالميا بعد الولايات المتحدة وفرنسا وتحتل المرتبة الرابعة من إنتاج الطاقة الكهربائية والمرتبة الرابعة من إنتاج اليورانيوم[2]

[1] ألكسندر دوغين ،أسس الجيوبولتيكا : مستقبل روسيا الجيوبوليتكية. تر: عماد حاتم ،طرابلس :دار الكتاب الجديد المتحدة 2004، ص229 .

[2] معاوية سلبي علي ،"الاقتصاد الروسي بين أليات السوق ورأسمالية الدولية". مجلة السياسة الدولية ،مركز الأهرام ، العدد 170 ،أكتوبر 2007، ص57.

ب) الفحم: تحتل روسيا المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتواجد بها ثلث الفحم العالمي يليها كل من الصين ، الاتحاد الأوروبي وفي عام 2009 بلغ الإنتاج الروسي من الفحم 4.6 بالمائة من الإنتاج العالمي وصادراتها تبلغ 41.5 مليون طن ، إلا أنه هناك أولويات في السياسة الطاقة الروسية للغاز الطبيعي وذلك للمشاكل البيئية التي يتسبب فيها الفحم وصعوبة استخراج النفط حيث يوجد الفحم في حوض كوزاتيسش، كلاستاياريسك ويافلاداريسك ، وتبلغ احتياطاتها من هذه المادة مليار طن[1].

ج) المعادن: تحتوي روسيا على معادن متنوعة تتمثل في الذهب ، الفضة والألماس إذ تتواجد هذه المعادن في الأورال سيبيريا الشرقية ، وتحتوي على الزنك ، القصدير ، النحاس والبلاتين المتمركزين في الشرق الأدنى لسيبيريا ومرتفعات جبال الأورال في شمال القوقاز فهي تحتل المرتبة الأولى في الإنتاج النيكل المتمركز في سيبيريا الشرقية ثم جزيرة لولا قرب مورم ناسك واحتياطاتها من الحديد تقدر ب 45بالمائة مليار طن والذي يتمركز في منطقة كورسك وتساهم روسيا 17 بالمائة من الإنتاج العالمي من الحديد أما النحاس ،النيكل ،الزنك ، الفضة ،البلاتنيوم الكوبلت والذهب تساهم بحوالي 20 بالمائة.

من الملاحظ أنه من أحد أهم العوامل التي ساعدت على مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية حجم الاحتياطي الروسي من الذهب والعملة الصعبة، فهي تحتل المرتبة الثالثة عالميا من حيث الاحتياطات بعد اليابان والصين[2]

ب) الصناعة

أهم المناطق الصناعية:

* **منطقة موسكو**: أكبر منطقة صناعية في روسيا ،تنتشر بها الصناعات الكيماوية والميكانيكية والصناعات الاستهلاكية الأخرى.

[1] خديجة محمد عرفة ،أمن الطاقة وأثره الاستراتيجي . الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،ط1، 2014، ص 181.

[2] نورهان الشيخ ، "سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي". (2016/03/03)
www.Poulemkahel.yolasite.com/resources.

* **منطقة روسيا الشمالية:** تتوفر على موارد أولية هامة ، وتنتشر بها الصناعات الحديدية والغذائية والصيد البحري وأهم مدنها سانت بطرسبورغ والتي توجد بها الصناعات ذات التكنولوجيا العالية والميكانيكية والكيماوية والغذائية.

* **منطقة الأورال:** ثاني منطقة صناعية في روسيا تتوفر على المعادن ومصادر الطاقة ،وبها صناعات مختلفة كالصلب والكيماوية والألمنيوم والميكانيكية والكهربائية وأهم مدنها ،بيرم لصناعة الطائرات

* **منطقة سيبيريا:** تتوفر على مصادر الطاقة والموارد الأولية ، وأهم صناعاتها الصلب والكيماوية والميكانيكية وانتشرت الصناعة شرق هذه المنطقة على طول سكة حديد عبر سيبريا لتوفي المعادن ومصادر الطاقة[1]

ج) الزراعة: توجد في روسيا مساحة شاسعة من الأراضي الزراعية ، وقلة الأراضي الخصبة قدرت المساحة الإجمالية للأراضي الزراعية في روسيا بحوالي 1.237.294 كم مربع في عام 2005 كرابع أكبر دولة في العالم ،وفي الفترة ما بين عامين 1999 و2009 نمت الزراعة بشكل مطرد وتحولت البلاد من مستورد للحبوب الى ثالث أكبر مصدر للحبوب بعد الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة .

تنتج روسيا مزروعات مختلفة أهمها الحبوب ،فهي الرابعة في إنتاج القمح والأول في الشعير وكذلك الزراعات الزيتية والشمندر السكري والقطن والخضر وهي الثالثة في إنتاج البطاطس ،ويتم إنتاجها في المناطق الجنوبية والغربية ، والجنوب الشرقي وتستورد روسيا حاجياتها من المنتوجات الزراعية[2]

د) السياسة الروسية الطاقوية:

تحول الغاز في ظل إدارة فلاديمير بوتين من بضاعة الى مصدر للسياسة الخارجية لم تكتف روسيا بتسويق النفط لجمع الفائض واستخدامه في السياسة الداخلية ، بل سخرته لخدمة أهدافها الاستراتيجية بالضغط على

[1] لمحة عن الاقتصاد الروسي . موقع روسيا اليوم : 03 / 2016 www. RTarabic .com /russia/ /13

[2] مغاوري شلبي علي ، "الاقتصاد الروسي بين أليات السوق ورأسمالية الدولية ".مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام ، العدد 170 ،أكتوبر 2007، القاهرة ،ص 57.

خصومها وباستمالة حلفائها وعقد تحالفات وتعزيز موقفها الدولي وأبرز مثال على استعمال روسيا الطاقة كأداة ضغط تجلى في علاقاتها مع أوروبا ، بينما تجلى استخدامها لتعزيز تحالفات في العلاقات مع الصين وحتى مع الشرق الأوسط [1]

وفي عام 2006 وجدت أوروبا أن الأمن الذي تحقيقه لها روسيا من الطاقة ليس سوى وهم عندما قطعت روسيا الإمدادات أنابيب "دروجبا" التي تنقل الطاقة الروسية عبر أوكرانيا ألى أوروبا الوسطى 25 بالمائة من مصادر الطاقة الأوروبية تمر عبر هذه الأنابيب ، وفي عام 2007 قطعت روسيا للمرة الثانية الطاقة عن أوروبا عبر "بيلاروسيا" لقد عمدت روسيا الى استخدام الطاقة كوسيلة ضغط على أوروبا التي عادت لتذكر بتبعيتها إزاء روسيا التي يصعب توقع ممارستها من المعروف أن أوروبا تستهلك 15 بالمائة من قيمة الاستهلاك العالمي للنفط من زيادة سنوية من 1 الى 2 بالمائة بينما لا تلبي مصادرها الذاتية غير 2 بالمائة من احتياطي النفط ضعيف للغاية وتبعيتها للغاز حوالي 70 بالمائة في 2030 وتبعيتها من النفط 90 بالمائة وبما أنه لا يمكن عزل مسألة الطاقة بين روسيا وأوروبا عن السياق العام للعلاقات بيت الاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية ،بل بين روسيا ومحالفة القائمة حول حلف الأطلسي بمجملها ومن ذلك العلاقات بين روسيا ومجال رابطة الدول المستقلة فإن روسيا بدأت باستخدام مواردها من الطاقة من بين الأسلحتها لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية لمحاصرتها حلف الأطلسي ، ونشرع الدرع الصاروخي على حدودها في بولونيا وتشيكيا وهنا ترتكز روسيا ضغطها على أوروبا باللجوء الى سلاح الطاقة لتدفعها الى موقف ضاغط على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الدول الدائرة في فلكها في أروبا الشرقية[2]

لا شك بأن هذه السياسة النفطية تشكل واحدة من العناصر الأساسية في تعزيز منطقة شنغهاي وتحاول روسيا التوسع في التوصل مع أسواق إنتاج الطاقة في كل مكان من العالم ،حيث أعلنت روسيا والجزائر قرارا مشتركا

[1] مغاوري شلبي علي ، مرجع سابق ،ص 67.
[2] شلبي علي، مرجع سابق ،ص 67.

أن تقوم وسينفط الروسية بالتنقيب في حقل جنوبي الجزائر ودلك باستثمار قيمته بين 3 الى 4 مليار دولار سعيها لمزيد من المحاصرة لأوروبا وللولايات المتحدة الأمريكية على صعيد موارد الطاقة[1].

ب) المحدد العسكرية

ويقصد بها قدرة الدولة على استخدام قوتها العسكرية أو التلويح باستخدامها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.

لقد ورثت روسيا عن الإتحاد السوفيتي ، الذي كان الى حين انهياره يشكل القوة الثانية الى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، أسلحته التقليدية وترسانته النووية الاستراتيجية التي كانت توصف بضخامتها وهي بذلك تعد روسيا إحدى القوى الكبرى في العالم بامتلاكها هذه الترسانة ، حيث ورثت ما يقارب 85 بالمائة من القوات الدفاع الجوي الاستراتيجي 90 بالمائة ،من القوت الاستراتيجية النووية 85 بالمائة من القوات البحرية و85 بالمائة من القوات البرية وسيطرة القيادة العليا الروسية على 12200 رأس نووي استراتيجي كما تسيطر على 79 بالمائة من الصواريخ العابرت للقارات ،و100بالمائة من الغواصات النووية و90 بالمائة من القاذفات البعيدة المدى فضلا من تولي الروس إدارة جميع المنشأة العسكرية الأساسية كالقيادة العليا والسيطرة، الاتصالات ، القوات النووية الاستراتيجية ،المفاعلات الاعتراضية والاستراتيجية والقوات الخاصة والأمن[2]

1- العقيدة العسكرية الروسية:

في 2005 طلب الرئيس بوتين في اجتماع لمجلس الأمن الروسي ، من قادة الجيش وضع عقيدة جديدة تنسجم مع تصور جديد للأمن القومي الروسي والمقصود بذلك تعبئة الدولة والمجتمع على خلق السياسة الدفاعية والعقيدة العسكرية تهدف الى وضع خطة عشرية حتى العام 2015 يتم فيها تحديد طبيعة هذه التهديدات

[1] عبد السلام الغنامي ، قراءة في التحولات الدولية الراهنة: الأبعاد والتحليلات. قطر : ط3 ، 2004 ، ص 20 .
[2] عبد السلام محمد ،الغنامي ، مرجع سابق ،ص 20.

الموجهة للأمن الروسي ، والمهام المطلوبة للمواجهة عند الضرورة وذلك على المستويات الإقتصادية والصناعية والعسكرية و الاجتماعية والأخلاقية.[1]

2- عناصر العقيدة العسكرية الروسية:

* **الصراع على الطاقة :** إن الطاقة والبيئة يشكلان على مدى عقد ونصف من الزمن السبب الأساسي للنزاعات السياسية والعسكرية وتسعى بعض الدول السيطرة على مصادر الطاقة .

* **رفض الهيمنة الأحادية على العالم:** إن طبيعة التهديدات يتعلق لحد كبير بطبيعة النظام السياسي العالمي على الولايات المتحدة أن تختار بين سياسة الشراكة مع روسيا وسياسة إعتبار روسيا عدوا يجب إزالته وقد بات واضح اليوم أنه لا يمكن حل أي قضية جديدة ،بدون روسيا التي لا تحتاج الى أي مواجهة لا مع الولايات المتحدة ولا مع الغرب عامة ولا مع الشرق .

* **إقامة نظام التعددية القطبية :** لا مناص أبدا من خيار نظام عالمي قائم على التعددية.

* **إعادة إحياء دور الأمم المتحدة والتعاون الدولي .**

* **شروط ملائمة الدور روسي عالمي :** أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ستؤدي بالضرورة الى مواجهة قسم واسع من العالم ، وهذا ما يخلق الشروط الموضوعية لتدخل الروسي كحكم جيوسياسي [2]

وعلى العموم فإن التهديدات الأساسية موجهة لروسيا:

* سياسة بعض المؤسسات والقوى العظمى التي تتأمر على سيادة روسيا والإساءة الى مصالحها الاقتصادية وغيرها ، وشتى أشكال الضغط السياسي والإعلامي وأعمال التخريب كما حصل في أوكرانيا وجورجيا وقرغيزيا وغيرها .

[1] عبد المنعم سعيد كاطو، "الاتجاهات الراهنة لتطور القوة العسكرية الروسية ". مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام ، العدد 107 ،ص 97.
[2] مرجع سابق ، ص98 .

* إن استخدام السلاح النووي الذي تملكه الدول الكبر موجهة جمعها على روسيا ، سواء قبلت موسكو ذلك أم لا ذلك فإن مهمة الدفاع مرتبطة بالدرع الصاروخي لاحتمال العدوان تتخذ أهمية كبيرة .

* إن الخطر التهديدات الداخلية هي النزعة الانفصالية التي يتم تشجعها من الخارج لضرب سيادة روسيا ووحدة أراضيها[1].

3- **القدرات العسكرية غير المادية:** ونقصد بها الجوانب التنظيمية والكفاءة والخبرات المكتسبة سابقا في الحروب والمعنويات وهي حقائق وعوامل أساسية في الجانب الفكري ، إذ يمكن ندركها في :

* أول رجل فضاء كان روسيا .

* نسبة المتعلمين في الروس حوالي 90 بالمائة .

* روسيا دولة متقدمة في هندسة الصواريخ وعلم المعادن .

* لها نخبة عظيمة من العلماء والمهندسين (علماء الرياضات ، والذرة)

كما تواجه المؤسسة العسكرية الروسية عدة مشاكل يعود سببها إلى :

* الانحلال التنظيمي والعزلة وانهيار المعنوي بسبب فقدان المؤسسة للمكانة التي كانت تحظى بها منذ عام 1945 إلى 1990 .

* تدني معنويات الضباط بسبب تدخل القيادة المدنية، وتحكمها بالمؤسسات العسكرية والوضع الاقتصادي الرديء زاد من معاونات الجيش الروسي من مأوى وتغذية ما سبب الإحباط لهم .

ومع وصول بوتين للحكم تغيرات الكثير من مؤشرات العسكرية نحو الأحسن وذلك من خلال:

* تحسين ووضع الجيش الروسي كما كان علية في التسعينات .

* ازدادت نسبة ما هو مخصص للأفراد بالنسبة إلى مجموع الميزانية الدفاعية من 30.1 بالمائة عام 1999 إلى35 بالمائة عام 2000 .

[1] عبد المنعم سعيد كاطو، مرجع سابق ، ص 99.

* إصدار بوتين مرسوما جديدا عام 2001 يقضي بإحياء مجد البحرية الروسية واستعادة دور روسيا كدولة بحرية رئيسية .

* زيادة الطموح الروسي بالفوز بالعقود التسليحية مع مختلف الدول التقليدية أو غيرها الجديدة .

* روسيا ثاني أكبر دولة بعد أمريكا في مبيعات السلاح إلى دول العالم الثالث .[1]

المطلب الثالث: المحددات السياسية

روسيا الاتحادية دولة فيدرالية ، ديمقراطية ذات نظام حكم رئاسي تتكون البلاد من 83 وحدة إدارية فيدرالية متساوية الحقوق ،وهي عبارة عن إحدى عشرين جمهورية وست دوائر ذاتية الحكم وإقليم واحد ذو حكم ذاتي وسبع وأربعين مقاطعة ،كما توجد مدينتان فيدراليتان وهما العاصمة موسكو ومدينة سانت بطرسبورغ ،وهناك ثمانية أقاليم وهي وريثة الإتحاد السوفيتي (سابقا).

تبنت روسيا الدستور الجديد في 12 ديسمبر 1993 وبواسطته أصبحت روسيا دولة فيدرالية تتولى الحكومة المركزية مهمة إدارة السياسة العامة بما فيها السياسة الخارجية ومتطلبات الأمن القومي.

1-الإطار الدستوري:

ظلت روسيا محكومة بدستور 12 أفريل 1978 حتى بعد سقوط الإتحاد السوفيتي إلى أن تم تبني الدستور الجديد 12 ديسمبر 1993 والتي تم إقراره بأغلبية 62 بالمائة من الأصوات بحيث بلغت نسبة المشاركة 95 بالمائة من الناخبين يتكون هذا الأخير من الدباجة وجزأين .

الجزء الأول: وهو الجزء الأكبر الذي يحتوي على أحكام الدستور في تسعة فصول حيث يتضمن على ترتيب ما يلي:

1- أسس النظام الدستوري .2- حقوق والواجبات الإنسان والمواطن .3- الدولة الروسية .

4- رئيس الدولة .5 - البرلمان .6- السلطة القضائية .7- الحكومة المحلية .

[1] فريتز إيراماث ، روسيا .في : زامي خليل زاد (محرر) ، أبوظبي :مركز الإمارات للدراسات ،1997 ،ص 108 .

7- الأحكام المتعلقة بتعديل الدستور.

الجزء الثاني : فيتضمن تسعة تدابير روسيا دولة فيدرالية ديمقراطية ذات نظام جمهورية عملة واحدة هي الروبل وعاصمة موسكو وعلمانية الدولة الروسية وفصل الدين عن الدولة.[1]

تتمتع الحكومة الفيدرالية الروسية في موسكو بالعديد من الصلاحيات منها المشاركة في رسم السياسة الإقتصادية والاجتماعية فضلا من المشاركة في رسم السياسة الخارجية وكذا توقيع المعاهدات بالإضافة إلى مجالات الدفاع الوطني والأمن القومي والإنتاج الحربي ناهيك عن الأمور المتعلقة بالحدود والدفاع عن الإقليم والطاقة النووية وبالرغم من الصلاحيات الواسعة للحكومة الفيدرالية إلا أن الدستور الجديد يعطي صلاحيات واسعة للرئيس على حساب بقية المؤسسات الأخرى ، رئيس الدولة ، **فلاديمير بوتين** والسابق **ديمتري ميد فيدف** وقبلهما الرئيس الأول للفيدرالية الروسية **"بوريس يلتسين"** حيث يعتبر الرئيس بموجب الدستور الجديد ضامنا وحيدا لتنفيذ الدستور وهو محور عملية صنع القرار في روسيا ومركز الثقل في هذه العملية[2]

وكان الرئيس السابق (2008 -2012) **ديمتري ميدفيدف** وقع في 30 ديسمبر2008 القانون الخاص بإدخال تعديلات على الدستور الروسي، المتعلقة بتمديد صلاحيات رئيس الدولة ومجلس الدوما وقد اعتمد القانون في مجلس الدوما 12 ديسمبر وصادق عليه المجلس الفيدرالي في 26 ديسمبر ويتضمن التعديلات في قانون زيادة فترة صلاحيات الرئيس الدولة من 4 إلى6 سنوات ومجلس الدوما من 4 إلى 5 .

2- مؤسسات النظام السياسي الروسي:

* **السلطة التنفيذية:** وهي الحكومة تتكون من رئيس الوزراء ونوابه والوزراء ويقوم الرئيس الجمهورية بتعيين الوزراء من موافقة مجلس الدوما ، مهمة الحكومة هي تنفيذية بالأساس تقديم الميزانية الفيدرالية للدوما والعمل على تنفيذ السياسة الداخلية المالية والمجالات الثقافية ، العلمية ، العلوم ،الصحة والسياسات الخارجية .

[1] نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية . مرجع سابق ذكره ،ص 15 .
[2] نفس مرجع ،ص 14 .

أما الرئيس يعتبر مركز الثقل في النظام السياسي ومحور عملية صنع القرار فيه ويتضح ذلك من سلطة الواسعة النطاق المخولة له بمقتضى دستور 1993 فهو الذي يمثل الدولة داخليا وخارجيا ومن حقه حل الحكومة ويعيين قضاة ورئيس البنك المركزي وممثليه في أنحاء الدولة وحق في الدعوة إلى أجزاء انتخابات أو استفتاء عام ،وتعديل الدستور واقتراح القوانين فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة الروسية والدعوة إلى إجراء انتخابات أو استفتاء العام.[1]

***السلطة التشريعية:** يتكون البرلمان الروسي وفقا للدستور 1993 من مجلسين هما مجلس تمثيل الجمهوريات والمقاطعات أو ما يسمى بمجلس الفيدرالي والثاني مجلس النواب أو ما يسمى مجلس الدوما الدولة، ولإقرار القوانين يجب موافقة كلا المجلسين إضافة إلى موافقة رئيس الدولة

- **مجلس النيابي(الدوما):** مجلس التشريعي الأول والغرفة السفلى في البرلمان يتكون من 450 عضو ينتخب نصفهم من المرشحين الحزبيين والمستقلين بالانتخاب الفردي المباشر في الدوائر الانتخابية أما النصف الثاني فينتخب عن طريق التمثيل النسبي بحد أدنى 5 بالمائة من الأصوات الناخبين أما النسب الباقية التي تحصل عليها الأحزاب الخاسرة فتوزع مقاعدهم على الأحزاب الفائزة وفقا للنسبة المئوية التي تحصل عليها كل الحزب .

- **المجلس الأعلى (مجلس الفيدرالي):** يتكون من 178 عضو أي عضوين اثنين لكل واحدة من الوحدات المكونة لروسيا الاتحادية ،على أن يكون أحد العضوين من السلطة التشريعية للوحدة الممثلة ويكون الأخرى من السلطة التنفيذية، وتنص المادة 95 من الدستور على أن يكون أحد الممثلين معينا من الرئيس أما الثاني فينتخب من الجمعات الإقليمية فالمجلس الأعلى يتولى الأمور المتعلقة بالفيدرالية كتلك المتعلقة باستخدام القوات المساحة خارج روسيا والموافقة على الأحكام العرفية وحالة الطوارئ المتخذة من طرف الرئيس.

[1] نوهان الشيخ ، مرجع سابق ،ص 16 .

* **السلطة القضائية:** تشمل المحكمة الدستورية ، المحكمة العليا ،محكمة التحكيم العليا ومحاكم الاتحادية الأدنى ويتم تعيين القضاة من قبل المجلس الاتحادية بناء على توصية من الرئيس ويمكنه تغيير القوانين وإلغاء القوانين.[1]

3- الأحزاب والنخب السياسية:

* **الحزب الشيوعي:** يظل الحزب الشيوعي الروسي أكثر الأحزاب الروسية، تنظيما وتأثيرا وأكبرها تعددا فهو يضم بين صفوفه قرابة نصف المليون عضو أي أكثر من عضوية عشرات الأحزاب المشاركة في الانتخابات مجلس الدوما مجتمعة ، ويعتبر المشكلة الأكبر للكرملين في كل الانتخابات البرلمانية والرئاسية منذ تأسيسه في مطلع التسعينات ،

من مبادئ الحزب الشيوعي الروسي في السياسة الخارجية :

- زيادة قوة روسيا والتعددية القطبية .
- أنتهاج سياسة خارجية تحقيق المصالح القومية لروسيا.
- إحياء الإتحاد السوفيتي بالوسائل السلمية من خلال توثيق العلاقات مع الجمهوريات المستقلة[2]

***الحزب الوطني الليبرالي:** أول حزب غير الشيوعي ، تأسس في مارس عام 1990 بزعامة "جيرنيوفسكي" من أهم مبادئ في السياسة الخارجية .

- تشجيع تجارة الأسلحة .
- الاهتمام بالأقاليم التي طرد منها الروس.
- أبعاد الغرب من الجنوب الروسي .
- التوجه نحو المياه الدافئة أي خارج روسيا نحو الشواطئ المحيط الهادي، والبحر المتوسط كسبيل لإنقاذ الأمة الروسية في كتاب " الانطلاقة الأخيرة نحو الجنوب " .

[1] نوهان الشيخ ،مرجع سابق ،ص ص 16 17.

[2] لمى مضر جرئ الأمارة ، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي الفترة 1990 2003 الإمارات:مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ،ط1،2003 ،ص 94.

- يدعو إلى إحياء الإمبراطورية القديمة والعودة إلى الحدود السوفيتية أي التوسع هو مبدأ ثابت في برنامج الحزب [1]

***حزب الوحدة – الدب :** أنشأ في سبتمبر عام 1999 ،قائده هو وزير الدولة للحالات الطارئة "سيرجي كوشو تيفج شايكو" وقد حصل على ثاني أكبر نسبة من الأصوات بلغت 23.3 بالمائة في الانتخابات التشريعية ديسمبر 1999 ، وقد صاغ أيديولوجيته على أساس ومبدأ .

- الحرية الفردية للمواطنين والعدالة الاجتماعية

* **الحزب الزراعي الروسي :** ويرأسه "مخائيل لابشين" كان من الأحزاب القومية المهمة في روسيا مبادئه في السياسة الخارجية :

- عودة روسيا إلى السيطرة على الأقاليم التابعة للاتحاد السوفيتي السابق .

- استغلال القوة الروسية ورفض الهيمنة الأمريكية .

وهناك أحزاب أخرى مثل :" حزب خيار روسيا" ، " بيتنا روسيا " ، "حزب كتلة يابلوكو ، التفاحة[2]

***جماعات الضغط والرأي العام:** هي مجموعة من الأفراد تجمعهم مصلحة مشتركة، وتقوم بممارسة تأثيرها في السلطة السياسية لا بتوجه إليها مباشرة ،وإنما في الرأي العام وغير ذلك وخلاله في المسؤولين في الدولة .

ولها أدوار في السياسة الخارجية ممثلة في :

- حرية التعبير والتفكير وعقد الاجتماعات السلمية والمسيرات والتظاهرات السلمية.

- الضغط على السلطة في حالة الرفض للممارسات السياسية الداخلية والخارجية في صالح الشعب والبلاد

- دور اللوبي النفطي الروسي وتأثيره على السياسة الخارجية .

[1] الأمارة ، مرجع سابق ، ص ص 95 96 .
[2] نفس مرجع ، ص 98.

- التأثير اليهودي الكبير نسبيا وذلك لسيطرة بنسبة 90 بالمائة من وسائل الإعلام في روسيا وعلى عدد كبير من دور النشر والدوريات الروسية وتعمل هذه المؤسسات على نشر صورة سلبية على الدول العربية[1]

* **الكنيسة الروسية الأرثوذكسية:** الكنيسة الروسية الأرثوذكسية لبطريركية موسكو، وتعرف أيضا بكنيسة روسيا الأرثوذكسية المسيحية ، وهي أكبر كنيسة **أرثوذكسية شرقية** مستقلة حيث يربو عدد أتباعها على 125 مليون شخص وقد وصلت المسيحية للبلاد الشرقية بفضل الجهود المبشرين يونانيين بعثوا من الإمبراطورية البيزنطية في القرن التاسع الميلادي ، فالكنيسة الأرثوذكسية هي عامل قد يفسر موقف موسكو المتصلب اتجاه مسلمي الشيشان ويتمثل في تأثير الكنيسة على السياسة الخارجية وقليل ما نسمع عن هذا التأثير إلا أن هناك شواهد كثيرة لهذا الدور ومن ذلك تصريحات **لبطريرك الكنيسة الأرثوذكسية "** كيرل والمتروبولين هلاريون الذي يعد بمثابة وزير خارجية للكنيسة تشير إلى حضور قوي لرأي الكنيسة في السياسة الروسية تجاه الصراع في الشيشان والبوسنة والهرسك وأخيرا في سوريا .

حيث أصبحت الكنيسة الأرثدوكسية ولأسباب عقائدية أخذت في لعب دور متزايد يتجاوز اهتماماتها التقليدية، حيث أصبحت تتحرك على المستوى الخارجي وتعقد اللقاءات ويقوم أعضائها بزيارات خاصة وتصدر بيانات حول القضايا الدولية الراهنة ، كما تحظى الكنيسة بمكانة مميزة عند الكرملين الذي يستخدم تأثيرها لتعزيز سلطاتها الداخلية التي تتعرض لانتقادات واسعة .

كما ترتبط الكنيسة بعلاقات رسمية مع وزارة الخارجية الروسية ، حيث تعقد اجتماعات دورية منتظمة يناقش خلالها قضايا المسحيين الأرثدوكس خارج روسيا ، وتحركات الكنيسة تجاه الصراع في الشيشان والبوسنة من منطلق الأقليات المسيحية من هجمات المتطرفين.[2]

[1] صادق الأسود، الرأي العام ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية .بغداد : مديرية دار الكتب العلمية والنشر ، 1991، ص ص 355 356 .

[2] Jean Meyendorff , L'Eglise orthodosce hier et aujourd'hui, paris:Seuil,1995.P P 45 46 .

أما النخب السياسية: في روسيا مصدر الأساسي لتجنيد المناصب العليا في الدولة ، وقد تنازعت هذه النحب الثلاث اتجاهات حيال دور روسيا الخارجي ممثلة فيما يلي :

الإصلاحيون الراديكاليون: يساند التيار التحول إلا الغرب وتبني الخيار الليبرالي سياسيا وإقتصاديا ويرى الطريق إلى ذلك يتم بالتحول الجذري إلى تبني القيم الغربية ، وإرجاع روسيا إلى حضيرتها الحضارية المسيحية ،ومن أهم أنصارها " أناتولي تشوبايس" مدير الديوان الرئاسة السابق.

القوميون والمحافظون والشيوعيون (اليسار): يرتكزون على وحدة روسيا واستقلالية قراراتها وعلى أهمية الاعتماد على القدرات والموارد الداخلية ، وعلى ضرورة مواصلة تطوير القدرات العسكرية والإهتمام بمسائل الأمن القومي ،ومناهضة اللبرالية من أبرز قادة هذا التيار "فلاديمير جيرونوفيسكي " زعيم ومؤسس الحزب الديمقراطي الليبرالي و" الكسندر روتسكي " نائب رئيس الجمهورية في عهد "فورباتشوف" و "غنادي زيوغانوف" رئيس الحزب الشيوعي الروسي [1] .

الاتجاه الوسط: يحاول إيجاد توازن بين الاتجاهين السابقين ويدعو إلى ضرورة التحول الديمقراطي والتحول إلى اقتصاد السوق ،والاعتماد على الموارد الداخلية ويمكن اعتباره ثالثا في النخبة السياسية الدستورية[2] .

وإذ أردنا التحدث عن السياسة الداخلية أو الخارجية في روسيا ،فعلينا الذهاب مباشرة إلى دستور 1993 وضماناته التي تقوي سلطة الرئيس وتضعف البرلمان وأطرافه الحكومية والغير الحكومية.

4- وزارة الخارجية الروسية(جهاز التنفيذي) : تلعب وزارة الخارجية دورا معتبرا في توجيه، السياسة الخارجية الروسية بحيث يظهر ذلك خاصة في شخص وزير الخارجية ،ويمثل تعيين بريماكوف وزيرا للخارجية الروسية تحولا في السياسة الخارجية نحو منظور الهيمنة ودليلا على إعادة تقييم روسيا لسياستها تجاه الجمهوريات الإسلامية ينتمي الوزير "بريماكوف"[3] إلى مدرسة تؤمن بأن الجمهوريات السوفياتية المستقلة

[1] نورهان الشيخ ، مرجع سابق ،ص 53 .

[2] الأمارة، المتغيرات الداخلية .مرجع سابق ، ص 106 .

[3] شماته رضا ، اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو روسيا المعاصرة . القاهرة : الشروق الدولية ، 2002 ، ص ص 56 57.

منطقة نفوذ طبيعية لروسيا في حين ينتمي سلفه "كوزيريف" إلى مدرسة تؤمن بأن الدور الروسي في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي يهدف إلى نقل الحضارة إلى الجناح الأسيوي البدائي، وزير الخارجية الأن هو " سيرغي لافروف"

5- المؤسسات العسكرية وجهاز الاستخبارات : للجيش الروسي وجهاز الاستخبارات الروسية دورا كبير في وصول " يلتسين "و " بوتين " إلى السلطة ولكن عجز الرئيس يلتسين على حل الأزمات التي يعرفها الجيش الروسي دفع هذا الأخير إلى مساندة الأحزاب القومية والشيوعية في الانتخابات التشريعية في 1995 ، ويعمل اللوبي العسكري الروسي على تأثير على سياسة الكرملين من خلال مطالبة معظم جنرالات المؤسسة العسكرية الروسية بإحياء الإمبراطورية الروسية ويظهر ذلك في تأثير المجمع الصناعي على السياسة الروسية ،كما قام بوتين الذي ينحدر هم أيضا من المخابرات بتشكيل شبكة من إطارات المخابرات تتوزع عبر المؤسسات المركزية والجهوية وكبرى الشركات الإقتصادية يستعين بها لأجل تكوين ما كان يطلق عليه هو شخصيا عمود السلطة أي إحداث النظام في البيت الروسي والحفاظ على وحدة البلاد بالاستعانة بالمؤسسة العسكرية وفي هذا السياق

كان ينظر لحلفاء بوتين الذين يمثلون زملاءه في المؤسسة العسكرية كدعامات أساسية يرتكز عليها لتغيير النظام السياسي[1] .

المبحث الثاني : المحددات الخارجية

يمكن تحليل تأثير المتغيرات الخارجية ،في سياسة روسيا الخارجية على المستويين دولي وإقليمي خاصة الغربية وتحديدا الأمريكية الشديد التأثير عليها ، بسبب موقع روسيا في الاستراتيجية الخارجية لدول الغربية

[1] فاسيلي سوكولوفسكي ، الاستراتيجية العسكرية السوفيتية . تر : خيري حماد ، بيروت : منشورات عالم الكتب ،1968 ص ص 36 38 .

والولايات المتحدة الأمريكية كما تشمل البيئة الخارجية أيضا على توليفة من العناصر التي تقع خارج الحدود القطرية للدولة وتتضمن طبيعة النسق الدولي الذي تتفاعل فيه الوحدات السياسية والدولية وأيضا سلوك الوحدات الدولية الأخرى وتغيرات الساحة الدولية كلها تشكل قيودا على تحرك صانع القرار ومدى إدراكه لهذه القيود .

وفي حالة روسيا الجديدة باعتباره الوريثة الشرعية للاتحاد السوفيتي وبالنظر إلى مكانتها وإمكانيتها فقد شكلت متغيرات البيئة الخارجية قيودا حقيقية على سياستها الخارجية خاصة في مرحلة إعادة البناء **فترة يلتسين .**

المطلب الأول: المتغيرات الدولية

يعرف مفهوم النظام الدولي أنه :" مجموعة من الوحدات السياسية الدولية التي تتفاعل فيما بينها بموتر معقول وفق عمليات منظمة"

ويمكن أن نبرز أهم المتغيرات الدولية فيما يلي :

* انهيار القطبية الثنائية بتفكك الإتحاد السوفيتي ، وانتهاء الحرب الباردة.

* الولايات المتحدة الأمريكية هي القطب الفاعل الأول في تحديد أنماط التفاعلات السلوكية بين وحدات النظام الدولي الجديد.

* سقوط الماركسية من حيث هي إيديولوجية ونظام الحكم في دول الإتحاد السوفيتي السابق وتبني الأيديولوجية الليبرالية الغربية بشقها السياسي (تعددية حزبية و انتخابات برلمانية ...) والاقتصادية (اقتصاد السوق وإلغاء سيطرة الدولة على الاقتصاد)[1].

* بروز أقطاب متعددة ذوي قدرات اقتصادية في مقدمته أوروبا واليابان والصين ودول شرق أسيا وبذلك يعد عالما أقل إيديولوجية وأكثر واقعية[1].

[1] توفيق بن أحمد القصير، "روسيا بين المنافسة القطبية وتراجع المكانة الدولية ".مجلة قضايا دولية ، العدد261 ، إسلام أباد : 2جانفي1995، ص9،

* إلغاء جميع النتائج التي ترتبت بعد الحرب العالمية الثانية ، بالنسبة للكتلة الشرقية فالحرب الباردة انتهت والتوازن الدولي اختل لمصلحة القوى الغربية[2].

* ورقة العولمة والديمقراطية في المساعدات الإقتصادية والمادية .

* ورقة حقوق الإنسان وجرائم الحرب في الشيشان .

* الممارسات الغربية الأمريكية الضاغطة وقطع الصفقة النووية مع إيران وإلغاء بند أجهزة الطرد المركزي من الصفقة نتيجة الضغوطات أمريكية على الرئيس الروسي يلتسين .

* إدارة فريق أمريكا للحملة الانتخابية الثانية لبوريس يلتسين وهذا بعني التدخل في الشؤون الداخلية .

* شروط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في منح القروض – تخفيض الإنفاق العسكري 70 بالمائة وتسريح ألاف الضباط والجنود الروسيين .

* توسيع حلف شمال الأطلسي شرقا ليضم الدول التي كانت ضمن الإتحاد السوفيتي السابق مما يؤثر في المصالح الروسية ولا سيما في المجال الأمني[3] .

* التدخل الأمريكي في دول المجال السوفيتي السابق وذلك بإرسال مستشارين عسكريين أمريكيين إلى جورجيا في إطار مكافحة الإرهاب .

المطلب الثاني : المتغيرات الإقليمية

[1] محسن خليل ،" المتغيرات الدولية الجديدة ومخاطرها على الأمن القومي العربي. مجلة دراسات سياسية ، العدد1 ،بغدد ،1999،ص 5.

[2] عبد الإله بلقزيز، النظام الدولي الجديد – الوطن العربي إلى أين . بيروت : دار الطليعة ،1993 ، ص 93 .

[3] " توسيع حلف شمال الأطلسي ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي وموقف روسيا ". مجلة الحدث ،العدد1 ،أنقرة: ديسمبر1994، ص 47.

تعتبر المتغيرات الإقليمية من الجوانب المهمة ،التي تترابط أبنيتها وهيكلها الإقتصادية والاجتماعية ترابطا كبيرا فضلا عن تداخلها الجغرافية[1] ويمكن أن نبرز أهم المتغيرات الإقليمية فيما يلي:

* الإعلان عن إقامة الكومنولث يجمع بين جمهوريات الإتحاد السوفيتي الاثني عشرة تحت اسم " رابطة الدول المستقلة أو الكومنولث الروسي " وذلك في أواخر عام 1991 م.

* اتفاقية الأمن المتبادل بين روسيا وأعضاء رابطة الدول المستقلة عام 1992 م ومسألة الدفاع عن الحدود الإقليمية للأعضاء بتكوين قوة عسكرية واحدة هي في الحقيقة الجيش الروسي وتوزيعه على باقي الجمهوريات .

* التوجهات الجديدة لإيران نحو الدول الإقليمية المجاورة لدول أسيا الوسطى وروسيا وباقي الجمهوريات

* النفوذ التركي الذي تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية ، ولا سيما أن أحد أهداف الاندفاعية الأمريكية نحو دول أسيا الوسطى والقوقاز والسيطرة على نفط دول أسيا الوسطى وبحر قزوين .

* التخطيط الأمريكي لإنشاء ممرات أورو- أسيوية ، غير مقصورة على الأنابيب النفطية وحدها من دون المرور عبر أراضي روسيا وإيران ما يسمى طريق الحرير 1997*.

* وقوق تركيا حاجزا في وجه أي تحرك روسي محتمل باتجاه المياه الدافئة أو النفط بمنطقة الخليج والمتوسط بدعم أمريكي.

* الحرب في الشيشان في ديسمبر 1995م والهجوم الروسي على أراضي الجمهورية الشيشانية [2].

---

[1] نيفين عبد الخالق مصطفى ،" أزمة تفكك الكومنولث: انعكاسات التنافس الدولي والإقليمي ". مجلة السياسة الدولية ،العدد120،القاهرة: أفريل 1995 ، ص ص 122 123.

* **طريق الحرير** : تبادل ونقل الخبرات التكنولوجية كما يتضمن الحوار والتفاعل بين الثقافات مختلفة والإثراء المتبادل بينها والتعاون والتعايش بين مختلف الحضارات وقيان سوق مشتركة وربما نظام أمن جماعي بين أرجاء الكتلة الأور آسيوية الهائلة ومنظمة غير محدودة جغرافيا فهي تشمل حاليا أوكرانيا مولدفيا منغوليا ودول جنوب القوقاز وآسيا الوسطى ويبقى المجال مفتوح لانضمام أي دولة أورآسيوية وتبدي الولايات المتحدة واليابان الصين إهتماما كبيرا بهذا الممر للتعرف أكثر على أبعاد المشروع إرجع إلى : أرشيل جيجشيدر، جورجيا وطريق الحرير ، تر: نورهان الشيخ ، محمد سيد سليم وآخرون، طريق الحرير الجديد. القاهرة : مركز الدراسات الآسيوية ، 2001 ، ص ص 163 172 .

[2] أ.د. فايز محمد العيسوي ، الجغرافية السياسية المعاصرة . الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية –سوتير،ط1 ، 2008 ، ص ص 100، 109.

* فقدان السيطرة على دول الإتحاد السوفيتي السابق (دول البلطيق ، دول أوروبا الشرقية ودول أسيا الوسطى).

*خسارة حاسمة من الناحية الجيوبوليتيكية لخسارة أوكرانيا لأنها شكلت بذلك خطر على اختيارات روسيا الجيوستراتيجية[1]

1- حلف شمال الأطلسي(روسيا في ظل حلف الأطلسي): في سنة 1998 صيغت وثيقة باريس التأسيسية بين طرفين هما منظمة، حلف الأطلنطي من جهة و روسيا.

اللائحة التأسيسية أشارت إلى أن الناتو و روسيا لا يعتبران نفسهما عدوان بل شريكين في هدف واحد هو القضاء على بقايا المواجهات والمنافسات القديمة ، إلا أنها لم تشر إلى أنهما انصهر في منظومة أمنية عالمية جديدة، كما أن كل البيانات تؤكد بأن حلف سوف يستمر في التوسع شرقا بصرف النظر عن الموقف المعارض لروسيا، واعتبار روسيا أداة لضمان أمن القارة الأوروبية وليس باعتبارها شريكا كامل العضوية في بيان الناتو[2].

وقد أشارت لائحة باريس التأسيسية إلى أن المزايا التي سوف يجنبها كل من الناتو و روسيا تتلخص فيما يلي :

* مجموعة التعهدات من قبل الناتو بشأن منع وحل الصراعات بالطرق السلمية وإحترام مبادئ السيادة الإقليمية ومقاومة النزاعات القومية المتطرف والإرهاب.

* الاتفاق على قضايا ضبط السلاح وسلامة المنشأة النووية ومنع انتشار الأسلحة النووية .

* مجموعة التعهدات من قبل الناتو لروسيا بعدم نشر أو تخزين أسلحة النووية في الأراضي الدول التي ستنضم إلى الناتو.

[1] لمى مضر الأمارة ، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1 ،مارس 2009، ص،210،

[2] بول ماري دولاغورس، روسيا تبحث عن دور جديد في العالم الدبلوماسي . باريس:(ب، د، ن)، 2001 ، ص 50.

ولا ترقي هذه المكاسب بالطبع إلى الهدف الأصل لروسيا، وهو منع الناتو من التوسع شرقا إلا أن روسيا قبلت التعايش مع حقيقة قدرة الناتو على النفاذ واختارت احتواء أثار هذا التوسع بدلا من شبح العزلة وراء خطوط الأمن الجديدة التي يرسمها الناتو للقارة الأوروبية[1].

على الرغم من هذه المكاسب التي حصلت عليها روسيا، إلا أن غياب نص واضح وملزم في اللائحة التأسيسية يحرم على دول الناتو الاقتراب من الجمهوريات الإتحاد السوفيتي السابق يمثل نواة لإثارة حالة من الاستقطاب السياسي والعسكري بين روسيا من جانب ودول الناتو وبعض جمهوريات الإتحاد السوفيتي السابق ،وفي عهد بوتين توازن الحوار بين الناتو و روسيا نتيجة نمو القوة الروسية بسبب ما حققته في عهد بوتين من انجازات على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية بالإضافة إلى زيادة الإحساس بالتحدي النجم عن التوسع فقد تبنت روسيا استراتيجية جديدة تتمثل في محاولة لثني الدول الراغبة في الانضمام سواء بطرق الاتساع أو الضغط كما هو الحال مع جورجيا من خلال استغلال قضايا الأقليات (أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا) أو بأسلوب الإغراء والضغط معا كما هو الحال أوكرانيا (تدفق الغاز) مستفيدة من القوى المؤيدة لعلاقات قوية مع موسكو[2].

-المنظمات غير الحكومية

المنظمات غير الحكومية: " تنظيمات للأفراد، وليست من أشخاص القانون الدولي وإنما تخضع للقوانين الداخلية للدولة ، فلهذه المنظمات تأثير كبير على السياسة الخارجية خاصة في مجال حقوق الإنسان والانتهاكات التي تقوم بها السلطة الروسية مما دفع بالسلطات الروسية بالتضييق عليها في سنة 2006 تم إقرار قانون يفرض قيودا شديدة على نشاطات المنظمات غير الحكومية وتمويلها ويمنع السلطات درجة أكبر من السيطرة على المشروعات المتعلقة بحقوق الإنسان[3] .

[1] محمد أسامة ، عبد العزيز،" الاستراتيجية الجديدة لحلف الناتو" .مجلة السياسة الدولية، العدد 146،أكتوبر 2001.

[2] عدنان السيد حسين، التوسع الأطلنطي . بيروت : مجلة المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع ،ط1 ، 2009 ، ص 49.

[3] نجوى سمك ، السيد صدقي عابدين ، دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة . القاهرة : مركز الدراسات الأسيوية 2002 ، ص48.

في 2006 دخل قانون جديد حيز النفاذ ، يتعلق بتسجيل المنظمات غير الحكومية أو إعادة تسجيلها ويفرض على المنظمات المرور بعملية بيروقراطية ، ويعتقد أنها تمثل محاولة من جانب الكرملين للحد من تأثير هذه المنظمات ،وردع المنظمات الأخرى والمماثلة من السعي إلى تأسيس فروع ومقرات لها في روسيا ، وأجبرت كل من منظمة العفو الدولي و منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش) على إغلاق مكاتبهما في روسيا نظرا إلى كون وثائق تسجيلها غير مكتملة حيث تتعرض المنظمات المحلية غير الحكومية التي تبدي نقدها للسياسات الحكومية وتسلط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان ،إلى المضايقات وتشويه السمعة وقد تتعرض حتى لخطر إغلاقها، أما الأفراد الذين ينتقدون انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها سلطات الدولة على نحو متعمد، ولاسيما هؤلاء الذين كانوا صريحين بخصوص سياسة روسيا تجاه الصراع في الشيشان ،فقد كانوا ضحايا للمضايقات القضائية وأفعال أخرى لإزعاجهم ولهجمات عنيفة والاختفاء القسري والاعتداء بالقتل.

دول البريكس:

باتت مجموعة " بريكس" اليوم اهتمام المجتمع الدولي ، ولاسيما في ظل تعاظم وزنها على الساحة الدولية أصبحت كيانا هاما يستأثر بأكثر من ثلث السوق العالمية، وتستحوذ على 18 بالمائة من الاقتصاد العالمي ونحو 15 بالمائة من اجمالي التجارة العالمية ، كما تعد دول البريكس المصدر الرئيس لربع اجمالي الناتج العالمي ودخلت الميدان السياسي والجيوستراتيجي حتى باتت المجموعة أكثر جاذبية لأعضاء جدد أبدوا رغبتهم في الانضمام إليها.

فروسيا – كانت رائدة في تأسيس مجموعة البريكس ،تنظر إليها ليس فقط كعامل هام في تشجيع توسيع الشراكة المتعددة الأبعاد مع الصين ، الهند ،البرازيل ، وجنوب إفريقيا ،ولكن أيضا كأداة لدعم صنع متعددة الأطراف في السياسة الدولية وتسريع عملية تشكيل نظام أكثر توازنا لإدارة الاقتصاد العالمي .

حيث أن بوتين أكد أن العمل مع دول البريكس هو إحدى أولويات السياسة الروسية داعيا دول البريكس إلى استخدام مواردها من أجل تعزيز مكانتها الدولية لأنها تعد مكونا هاما في المجال العالمي إضافة على أن توسع الحوار في مختلف المجالات سيعطي دفعا قويا لدول المجموعة.

حيث وافق الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين " على مفهوم السياسة الخارجية الذي ينص على أن "البريكس" هي مفتاح طويل الأجل للسياسة الخارجية وكشف عن استراتيجية التعاون الجديد مع البريكس يهدف إلى تشكيل نظام متعدد المراكز ، يتميز باستخدامه أليات غير مؤسسة للحكم العالمي والدبلوماسية المستندة على شبكة الاتصالات ، وتزايد الاعتماد على الاقتصاد المتبادل للدول وينعكس مفهوم السياسة الخارجية على الصعيد العالمي فينظر للبريكس على أنها نموذجا جديدا للعلاقات الدولية .

حيث الوظيفة الأساسية للبريكس هي إصلاح الهيكل الاقتصادي والمالي عبر تحديد أفاق التنمية وتسهيل التقارب بين الدول المشاركة ولكن هناك ضرورة لوجود رغبة مشتركة من الشركاء للقيام بالإصلاح الدولي والمالي والاقتصادي دون الأخذ في الاعتبار القوة الإقتصادية للأسواق الناشئة والبلدان النامية[1].

[1]Alexander Zézayer , BRICS.Neu Geopilitical and Russia's Foregn policy priority,stratégie culture fondation,2014,p108.

المبحث الثالث: خصوصية السياسة الخارجية الروسية

يرى الكثير من المتتبعين الغربيين للسياسة الخارجية، على أنها بدت انطلاقا من 2003 أقل بنائية مما كانت عليه في السابق حيث أن السلطات الروسية بقيت تتمسك بجملة من الأفكار التقليدية من خلال التركيز على فلسفة مناطق النفوذ، اللاعبين والعودة إلى منطق المؤامرة مع الدول السوفيتية سابقا عبر الضغوط الاقتصادية والعسكرية والتدخل في شؤونها الداخلية وتحمل هذه التحولات في طياتها رغبة المسؤولين الروس التكيف مع الوقع جديد انبثقت من مرحلة ما بعد الحرب الباردة من خلال إدراج هذه الحقائق في الاستراتيجية الوطنية لروسيا.

هالفورد ماكندر :جغرافي بريطاني ، هو أول من حاول وضع أسس نظرية القوى العسكرية والاقتصادية والسياسية من خلال نظريته " المحور الجغرافي للتاريخ " 1904 يعبر في مقاله إن القارة الأوراسية تقع في مركز العالم ويفع مركزها في تجمع الكتل القارية، لأوراسيا وهو " قلب الأرض أو الهيرتلاند " وهو رأس الجسر الجغرافي الأكثر ملائمة للسيادة على العالم ، ويضم أسيا وأوروبا ويحدها من الشمال القطب الشمالي وهي أهم منطقة في الجزيرة العالمية ، التي تضم حسب ماكندر أسيا وأوروبا وتقع منطقة المحورية في قلب الأرض وهي منطقة متطابقة جيوبولتيكية مع روسيا[1]

فحسب ماكندر الوضع الجيويولتيكي الأفضل للدولة هو التوسط القارة الأوراسية تقع في مركز العالم بتوسطها قلب العالم هي المنطقة المحورية التي تمثلها روسيا ، ويقصد بقلب العالم هي تلك المساحة الممتدة من جبال الأورال في الغرب إلى جبال كوليكسي وستانوفي في الشرق إلى مصبات الأنهار السيبيرية (ينسي ، لينا ، أوب

[1] إبراهيم أحمد السعيد ، مابين الجغرافية السياسية والمخاطر الجيوبولتيكية والعولمة . سوريا : الاوائل للنشر والتوزيع ، 2006، ص 83.

) في المحيط الشمالي إلى جبال القوقاز ونهر الفولغا ، هضبة التبت و بامبير ومنابع النهر الأصفر في الجنوب في البداية سماها ماكندر المنطقة المحورية ووسع هذه المنطقة لتشمل أوروبا وأطلق عليها " قلب العالم " وأرض العالم مرتبة في ثلاث طبقات:

الطبقة الأول :مساحة كبيرة من أحواض نهرية داخلية تصب في القطب الشمالي لأوراسيا وتحيط بها من الجهات الثلاث جبال ، ومن جهة الرابعة المحيط المتجمد الشمالي وهذه المنطقة هي قلب العالم[1].

من مميزات قلب العالم : واسعة المساحة ،ذات تصريف داخلي ،منطقة يصعب غزوها فهي قلعة طبيعية لديها ساحل الشمالي يصعب الاقتراب منه ، هناك بحار مغلقة في جنوب سيبيريا كنهر الفولغا ونهر سيحون، جيحون وتوجد تضاريس وعرة في الحدود الجنوبية لروسيا إيران وأفغانستان[2]

قد اعتبر ماكندر أن روسيا من الناحية (اللغوية ، المناخية ،الثقافية والدينية) الوحدة النسيجية للغرب الأوراسي والشرق الأوراسي وحسبه لدى روسيا تطور صناعي، تقني ،جغرافي وسكاني يؤهلها للتمتع بالاستقلالية القارية وتحقيق الاكتفاء الذاتي وجميع الدول المحيطة بها هي ساحلية فروسيا هي محور التاريخ لأن الحضارة تدور حولها .

وفي الطبقة الثانية : هناك الهلال الداخلي وهو يتكون من المناطق الساحلية الأوروبية المشرفة على بحر البلطيق ، تركيا إيران ،وجنوب أسيا وجنوب شرق أسيا وبحكم موقع هذه الدول فهي بؤرة التطور الأفضل للحضارة[3].

وفي الطبقة الثالث :الهلال الخارجي وهي القوى البحرية، الأمريكيتين، جنوب إفريقيا ، أستراليا نيوزيلندا، بريطانيا، اليابان الفلبين وإندونيسيا وقد كان هناك تخوف من تشكل الدول القومية في قلب الأرض خاصة إذ ما توحدت مع ألمانيا وهذا ما حاول هتلر فعله خلال احتلال بولندا ومحاولة السيطرة على روسيا ، ومن مميزاته : الطابع التجاري والديمقراطي لدولة.

[1] دوغين ألكسندر ، أسس الجيوبولتيكا : مستقبل روسيا الجيوبولتيكا . تر : عماد حاتم ، طرابلس ،دار أوروبا لطباعة والنشر التوزيع والتنمية الثقافية ، 2004 /ص 86 .

[2] عبد القادر فهمي ، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية . عمان : دار مجدلان للنشر والتوزيع ،ط3 ،1014 ، ص 89.

[3] دوغين ألكسندر ، مرجع سابق ، ص207.

كاعتراف على المكانة القيادية لروسيا يقول ماكندر : " تحتل روسيا في هذا العالم موقع استرتيجي مركزي وهو الموقع الذي ينسب لألماني في أوروبا وبإمكانها أن تسدد الضربات وأن تستقبلها في الوقت نفسه من كافة الاتجاهات باستثناء الشمال و التطور النهائي لحركتها والمرتبطة بالسكك الحديدية ليست إلا مسألة وقت " إن الخصوصية التي تميز موقع روسيا في قلب الأرض يجعلها تحتل الأهمية الجيوبولتيكية البارزة في أوراسيا والقوة البرية المهيمنة إذ ما تمكنت من تشكل تحالف استراتيجي .

نيكولاس سبيكمان : أستاذ بجامعة يال للعلاقات الدولية بجامعة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مراقبته لألمانيا والاتحاد السوفيتي ،وسعى الدول الأخرى في التحكم في أوراسيا وقد توصل أن قيمة الموقع الجغرافي للدولة هو الأخر يتغير، ليس من الناحية الجغرافية وإنما من حيث طبيعة التفاعلات السياسية ، بعبارة أخرى أن التفاعلات وتغير مراكز القوى الدولية تؤثر على القيمة السياسية للموقع الجغرافي[1] .

انتقد سبيكمان ماكندر في نظريته قلب العالم، فهو معدوم الأهمية لاحتوائها على مياه متجمدة ووقوع جزء منها في منطقة القطبية ، فهو غير ممكن للاستغلال الزراعي والمناخ القاسي وتضاريس وعرة تعرقل تطوير وسائل النقل، ومعظم موارد الطاقة والمعادن اللازمة لبناء قوة صناعية متمركزة في القسم الأوروبي من منطقة قلب[2]

غير سبيكمان قلب العالم بحافة الأرض ويقصد بها المنطقة الساحلية التي تفصل بين قلب الأرض والبحار والمحيطات وتشمل كل أوروبا ما عدا روسيا الأوروبية ،أسيا الصغرى و الجزيرة العربية ، العراق ،إيران ،أفغانستان الهند، جنوب إفريقيا ، الصين وكوريا[3]

[1] خاطر نصري دياب، الجغرافية السياسية والجوبولتيكا. عمان ،الجنادرية للتوزيع والنشر ،2010 ، ص 60 .
[2] عبد القادر فهمي ، ، مرجع سابق ، ص95 .
[3] خاطر ، مرجع سابق ، ص60 .

فتتمتع منطقة حافة الأرض بأهمية كبيرة ، وذلك للكثافة السكانية الكبيرة توفر مناصب عمل كثيرة تحتوي على سوق كبيرة ، لتصريف المنتوجات والسلع والموارد اقتصادية ضخمة[1] بالإضافة إلى البحار والمحيطات المائية مما يسهل تنقل الأشخاص والبضائع

فإن روسيا تغطي الجزء الكبير من أوراسيا، فروسيا الاتحادية تتمتع بمساحة جغرافية واسعة تغطي عشر مناطق فمساحتها ضعف مساحة الولايات المتحدة والصين لهذا تبقى لها الدور الأكبر في منطقة أوراسيا .

المطلب الأول :أهداف السياسة الخارجية الروسية

عادت ما يقصد بالهدف في السياسة الخارجية، الغايات التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها في البيئة الدولية كما أن هذا الهدف يتحدد من حيث المضمون الأبعاد التالية :

البعد التفضيلي المتعلق بالمستقبل أو ما يود الفاعل الدولي تحقيقه في المجال الدولي والبعد المتعلق بالقيمة المرغوبة لأن الهدف في السياسة الخارجية يختلف عن الرغبة في كونه يتطلب تخصيص بعض الموارد وإعداد بعض الخطط لتحقيقه بينما يقتصر الأمر مع الرغبة على مجرد التعبير اللفظي عن تلك القيمة المرغوبة في حين يتمثل البعد الثالث في البعد الأمني[2].

لان الهدف يتعلق بالمستقبل ولذلك فإن عامل الزمن قد يؤثر بدوره على القيمة التفضيلية وهذا هو البعد الذي يجعل أهداف السياسة الخارجية تتسم بالنسبية وعدم الثبات الشيء الذي يخلق صعوبة في تحديد الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدول ،و وذلك أن الهدف قد يتحول إلى وسيلة كما أن ما يعد هدفا اليوم قد يصير مبدأ من مبادئ السياسة الخارجية الدولية وقسم السياسيون في حقل السياسة الخارجية أهداف السياسة الخارجية إلى الأهداف الأساسية و الثانوية.

[1] سعيد السعيدي ،. مرجع سابق ، ص 85.

[2] عبد القادر فهمي، مرجع سابق، ص 43.

الأهداف الأساسية التي توليها الدولة أعلى درجة من الأهمية وتوظيف لها كافة الإمكانيات والقدرات التي تملكها ، وتتعلق عادة بكل ما يمس الجوانب الأمنية والاستقلالية والسيادية للوحدة الدولية ودعم الأمن القومي وبناء الدولة.

الأهداف الثانوية : تتعلق بمجالات التعامل التجاري والمالي والاقتصادي ، كالسعي إلى الحصول على قروض والمساعدات اقتصادية الخارجية من الوحدات الدولية الأخرى سواء من الدول أو المنظمات الدولية[1].

فالأهداف الخارجية السوفياتية كانت مبنية على ترابط أبعاد المسألة الأمنية أي أن الرؤية الأمنية السوفياتية كانت عالمية الأبعاد ، فما يجري في المناطق العالم المختلفة كان وثيق الصلة بقضايا الأمن والتوازن الدوبين وهذا بسبب عدة اعتبارات أهمها حقائق المجابهة والصراع العقائدي وضرورات التوازن الاستراتيجي الشامل، وكانت العقيدة السوفياتية ترى أي تحرك أمريكي وفي أي منطقة من مناطق العالم ما يمكن أن يشكل تهديدا أمنيا لاستراتيجيتها الكونية لكن بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي من القيود الذهنية التي كانت تقرر إلى حد بعيد أهداف سياسته الخارجية تحكم توجهاته واهتماماتها الاستراتيجية وصارت الشواغل الأمنية ، لروسيا الاتحادية اليوم تقترب نسبيا، إلى الإقليمية منها العالمية ، كما لم تعد محكومة باشتراطات مذهبية[2]

ويمكن تعداد الأهداف المتوخاة من سياسة روسيا الاتحادية:

* دعم الأمن القومي الروسي ، باحتواء الصراعات الإثنية في الدول **الخارج القريب*** ومنع امتداداتها إلى داخل روسيا فضلا عن الدفاع عن مصالح الاقليمية الروسية داخل رابطة الدول المستقلة.

* بسط روسيا الاتحادية نفوذها على الجمهوريات السابقة لاسيما في بداية الأمر في مجال الدفاع ولا شك أن التنامي المتواصل للحضور العسكري الأمريكي ،أسيا الوسطى والقوقاز يزيد من مخاوف موسكو وهواجسها

[1] محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية . القاهرة :جامعة القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ،1989،ص 43 .

[2] محمد عبد القادر فهمي ، روسيا الاتحادية بالوطن العربي: دراسة مقارنة للسلوك السياسي السوفياتي تجاه الوطن العربي في : مجموعة باحثين ، ندوة العرب والقوى العظمى :العرب وروسيا .سلسلة المائدة الحرة ،العدد20، بغدد: بيت الحكمة 1998 ، ص 30.

* **الخارج القريب** : إيران ، تركيا ، الصين ، الهند ، اليابان .

الأمنية حيال النوايا الأمريكية في المنطقة ويمكن القول " أن المخاوف الروسية تقوم على معلومات لدى روسيا عن وجود خطة أمريكية ترمي إلى احتواء روسيا عسكريا باحتراق حلف الناتو للمنطقة عسكريا واقتصاديا وتحجيم النفوذ الروسي على دول المنطقة[1].

* احتواء مخاطر الجوار القريب من خلال استخدام السلاح الاقتصادي ، وبدأ ذلك واضح خلال أزمة الغاز مطلع سنة 2009 مع أوكرانيا الموالية للغرب وتمكنت في نهاية من فرض شروطها عليها والدول العربية .

وقد كانت الرسالة الروسية لأمريكا والغرب بخصوص المجال الحيوي لروسيا المتمثل في دول الجوار القريب واضحة وحاسمة عندما أعلنت الحرب على جورجيا في أوت 2008 وألحقت بها هزيمة كبيرة ومنعتها من استعادة أوسيتيا الجنوبية بالقوة وأعلنت روسيا اعترافها باستقلال انجازيا وأوسيتيا في قلب جورجيا وجنوبها في ظل الرفض الغربي والأمريكي لذلك وهي رسالة روسية أيضا مفادها أن جورجيا الطامحة إلى الانضمام إلى حلف الأطلسي ، لا يمكنها فعل ذلك لأنها منطقة نفوذ روسية وتواصل روسيا الضغط على أذربيجان في القوقاز والتي تربطها علاقات متميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية وذلك خلال مبيعات أسلحة مفترضة إلى أرمينيا حليف موسكو، الرئيسي في المنطقة وهو الأمر الذي أدى إلى احتجاج أذربيجان كما تواصل روسيا متابعة الوضع عن كثب في مولدافيا حيث كسبت منطقة ترانسد.

ينستريا الناطقة بالروسية حرب استقلال قصيرة بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي[2].

* الحفاظ بالقدر المستطاع على وحدة فضاء الدفاع السوفياتي سابقا.

* منع أي إمكانية لقيام تحالف أو تكتل جغرافي ضد روسيا بمساهمة الجمهوريات السوفياتية سابقا.

* تحويل الدول المستقلة الجديدة إلى منطقة تأثير استراتيجي لروسيا.

---

[1] عبد الرحمان شعبان ، " القواعد العسكرية الأمريكية وسياسة الزحف الهادئ لاحتواء روسيا " . (2016/03/13).، 14:00 www. Aljazeera.net /NR/ exerces.

[2] جاد عماد ،" الجمهوريات الإسلامية والاتحاد الروسي: الرابط والمخاوف ". مجلة السياسية الدولية ، العدد120 ،القاهرة : أفريل 1995 ،ص 16.

* ضمان أن هذه النزاعات التي تحصل اليوم ستدار وتحل بساهمة فعال لروسيا ، وأن قوى روسية أو بقيادة روسية ستستعمل للحفاظ على السلم ، وفي هذا الصدد نشرت صحيفة أزفستيا وثيقة صادرت عن هيئة الشؤون الدولية لمجلس السوفياتي على الإتحاد الروسي أن يستند إلى مبدأ يقوم على أساس إعلان المجال الجيوسياسي للاتحاد السوفياتي بأسره دائرة نفوذ حيوية ، وينبغي على روسيا أن تحصل من المجتمع على الاعتراف بدورها الضامن للاستقرار السياسي والعسكري في أراضي الإتحاد السوفياتي السابق ومن المناسب الحصول من بلدان مجموعة السبع على المساعدة للقيام بهذه المهمة وحتى لتمويل قوات التدخل الروسي لحماية مصالحه[1] .

وقد أكد وزير الخارجية روسيا الأسبق **أندري كوزريف** أن الدول المستقلة من بين أهداف روسيا الاتحادية نظرا للاهتمام البالغ الذي توليه في خطاب 1995 أمام سفارة بلاده لدى هذه الدول حيث قال:" ليس صدفة إذ كانت سلطات بلادنا تولى اهتماما لرابطة الدول المستقلة ، ذلك أن المجموعة والدول المنتمية إليها تشكل منطقة مصالح حيوية لروسيا الاتحادية وتعتبر من أهداف الأساسية والعكس صحيح"[2]

كما لهذه المنطقة من أهمية كبيرة بالنسبة لروسيا، إذ كانت ردود الفعل الروسية إزاء ما يجري هناك تتسم بالحساسية وهذا ما عبر عنه **بوريس يلتسين** حين قال : " إن التدخل الأمريكي المتزايد هو واحد من مجموعة الاتجاهات الجديدة الباعثة على القلق في منطقة القوقاز ، وأن روسيا لن تسمح للأمريكيين بامتلاك أي نفوذ في هذه المنطقة[3] ذات الأهمية الاستراتيجية والحيوية لنا ولا بإرسال جنودهم إلى هناك.

* الاحتفاظ لروسيا بدورها مميز في صياغة أمن أوروبي مشترك جديد في ضوء الوثيقة التأسيسية الخاصة بتنظيم العلاقات والتعاون والأمن بين روسيا وحلف الناتو ،وهي الأساس لبناء شراكة جديدة تأخذ في الاعتبار المصالح الأمنية لجميع الدول الموقعة عليها.

---

[1] خوجة علي ،" سياسة روسيا الاتحادية ". مجلة شؤون الشرق الأوسط ، العدد 27 ،مارس 1994 ،ص 102 .

[2] خوجة علي مرجع نفس ، ص 103.

[3] وكالة الصحافة الفرنسية ، 18 نوفمبر 1994 ، نقلا عن لمى مضر جرئ الأمارة ، مرجع سابق ، ص 49 .

* الاستفادة من الانتماء العرقي في تسوية الصراع العرقي وخصوصا بين السلاف والأعراف الأحرى مثل الصرب مع البوسنيين والكوسوفو.

* العمل الجاد لقيام تكتلات استراتيجية ودعم قدراتها للوقوف على قدم المساواة إلى جانب القطب الأوحد والحد من الهيمنة الأمريكية والعودة إلى عالم متعدد الأقطاب[1].

المطلب الثاني: أولويات السياسة الخارجية الروسية

كانت من بين أهم نتائج إنهيار المعسكر الشيوعي في التسعينات من القرن الماضي تجربة روسيا من المناخ الجيوسياسي والايديولوجي الذي كانت تنشط فيه إبان عصر الإتحاد السوفيتي هي بذلك كانت تعاني من مشكلة تحدد ذاتها ، فقد دفعت هذه التغيرات بروسيا إلى محاولة البحث عن أجوبة لجملة من الأسئلة المعقدة والمتعلقة على وجه الخصوص بما يجب أن تكون عليه علاقاتها مع الدول السوفياتية سابقا والتي أصبحت كيانات مستقلة وكذلك انصب الانشغال الروسي على كيفية التي ينبغي أن تفهم بها الهوية الروسية وذلك أن العلاقات التي كانت سائدة إثر الفترة السوفياتية والتي كانت مبنية على العلاقة الصفرية بيها والولايات المتحدة الأمريكية لم يعد لها وجود ، وهو الأمر الذي دفع العديد من أهل الاختصاص إلى الاستنتاج أن روسيا في القرن 21 هي دولة بصدد البحث عن نفسيها.

يمكن لمس هذا البحث عن محاولة تعريف الذات من خلال المساعي الروسية الرامية إلى إعداد استراتيجية جديدة، تتعلق بالسياسة الخارجية تتناسب مع دول ذات الامكانيات المحدودة من جهة ولكنها تصبوا إلى إيجاد مكانتها بين الدول الكبرى ،لأجل مواجهة عالم تسوده تهديدات جديدة فإنشاء وثيقة تتعلق بأولويات السياسة الخارجية الروسية بقيت محتفظة بمكانتها منذ إنهيار المعسكر الاشتراكي فبينما كان الرئيس " غورباتشوف " ينادي بضرورة إنشاء بيت أوروبي مشترك يمتد من المحيط الأطلسي إلى الأورال قام الرئيس يلتسين بإسراع

[1] لمى مضر جرئ الأمارة ، سياسة روسيا تجاه منطقة الخليج العربي وأفاق المستقبل . رسالة ماجستير ،كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد 2000 ،ص 81 .

وتيرة الإصلاحات الديمقراطية بما يقرب أكثر فأكثر روسيا بالعالم الغربي إلا أنه فجأة ازدادت الشكوك والمخاوف بين النخبة الروسية مما دفع بها إلى العمل نحو الاستقلالية بحيث تصبح بلادهم مستقلة عن الغرب له هويته ومبادئه ومصالحه الخاصة ، وهو ما من شأنه تبني نظرة مخالفة للعلاقات الدولية والميكانزمات التي ينبغي أن تتحكم فيها.

أدى بروز بوتين بداية من أواخر التسعينات التي تبني استراتيجية مفادها رسم الدور الذي ينبغي أن تلعبه روسيا في القضايا الدولية على المدى المتوسط ، فارتفاع أسعار البترول والتطور النسبي الذي عرفه الاقتصاد الروسي ساعد الرئيس الروسي على بلوغ جملة من الأهداف أحسن مثال على ذلك حيث سمحت معرفة المكانة الحقيقية لروسيا من قبل الدول الغربية[1].

وبعد ما تقدم نجد أن السياسة الخارجية الروسية قد مرت بمرحلتين من ناحية الأولويات التي ركزت عليها:

المرحلة الأول : (1991-1996): حيث ركزت الدبلوماسية الروسية في هذه المرحلة على البعد الأوروبي وذلك من خلال التطلع للمشاركة المميزة ،في إقامة أمن أوروبي أكثر شمولية من الذي قسم القارة إلى كتلتين متصارعين في الحرب الباردة وأهم ما عزز سعي روسيا في ذلك هو:

1- عضوية روسيا الدائمة في مجلس الأمن .

2- اشتراك روسيا في قمة الدول الصناعية السبع ، على الرغم من أوضاعها الاقتصادية منذ عام 1991.

3- العلاقة الوثيقة لروسيا مع الإتحاد الأوروبي ، وهم الشريك المفضل لروسيا في الأنشطة الإقتصادية بعد مرحلة من العداء في عهد الإتحاد السوفيتي السابق ، حيث كان الإتحاد الأوروبي يوصف بانه الركيزة الأوروبية لحلف الأطلسي والعدو له .

[1] حنان شيخ ، السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة ، مرجع سابق ، ص 45 .

4- احتفاظ روسيا بترسانة الأسلحة النووية ، وموصلة طرح مسألة السلاح كأهم عنصر في المفاوضات مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، من أجل الحصول على مزايا بالنسبة لوضعها الجديد على الساحة الدولية .

5-الدور الروسي المهيمن في قيام رابطة الدول المستقلة ،منذ العام 1991 وتحركاتها لضمان الاستقرار السياسي والعسكري[1] .

المرحلة الثانية : وتبدأ منذ سنة 1996 فلم يكن التحرك الروسي في قضية الصرب والأمن الأوروبي سوى الخطوة الأولى في عملية صياغة سياسة خارجية لروسيا ،أعقب ذلك تصاعدا في أولويات السياسة الخارجية وخصوصا بعد الانتخابات التشريعية الأول في العام 1996 والتي أدت إلى عدة نتائج أبرزها

1- أن أغلبية البرلمان (الدوما) أصبحت للحزب الشيوعي الجديد بزعامة زيوجانوف والحزب القومي المتطرف بزعامة جيرنوفسكي وتسعى أفكار الحزبين إلى رفض الأحادية القطبية وانفراد الولايات المتحدة والعمل على إيجاد عالم متعدد الأقطاب.

2- تزايد المطالب الشعبية بمراعاة المصالح القومية التي أغفلت في مرحلة إعادة هيكلة الاقتصاد الروسي لصالح الليبرالية وجسد تعيين " إيفنييني بريماكوف " وزير للخارجية وصعودا لهذا التيار، وخروج روسيا من مرحلة التطبيع مع الغرب إلى مرحلة جديدة في إعادة ترتيب الأولويات ومحاولة إحلال التعددية القطبية محل الأحادية واستمرار عملية هيكلة الاقتصاد الروسي[2].

- تتمثل أولويات السياسة الخارجية لروسيا من خلال الخارطة المبلورة مباشرة بعد تولي بوتين الحكم في النقاط الأتية :

[1] نبيه الأصفهاني ،" المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية " .مجلة السياسة الدولية ، العدد 142 ، أكتوبر2000 ص 172 .
[2] نبيه الأصفهاني ،نفس مرجع ، ص ص 172 173 .

* تنمية روسيا داخليا من خلال التركيز الجهود على بناء القوات المسلحة التي تعتبر مقياس للتقدم في نظرا السلطات الروسية ، والاهتمام بتقديم المساعدات الخارجية جعل الروس يشعرون بأن الحكومة الروسية تساهم في تطوير روسيا من الدخل .

* أولوية القضايا الأمنية من خلال نزع الأسلحة والتقليل من انتشار أسلحة الدمار الشامل بالإضافة إلى القضايا الإقليمية بما في ذلك إدارة مختلف الأزمات التي قد تحصل في مجموعة الدول المستقلة وظهرت15 دولة جديدة شكلت فضيلة نزع السلاح كأولوية لخلق مجال من الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إذ أن قضية نزع السلاح لم تعد مقتصرة على روسيا والولايات المتحدة الأمريكية فقط وإنما ترتبط بنزع السلاح النووي من جمهوريات الإتحاد السوفياتي في السابق كأوكرانيا وكازاخستان ما يشكل أكبر مخاوف موسكو من انتشار السلاح النووي ومن بين جهود روسيا للحد من انتشار الأسلحة توقيعها على معاهدة ستارت 2 جانفي 1993 ونتج عنها نزع الأسلحة النووية لكل من أوكرانيا ، بيلاروسيا وكازخستان.

* الحفاظ على ترسانتها النووية ، بغرض التفاوض مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة للحصول على مزايا بالنسبة إلى وضعها الجديد على الساحة الدولية.

* ترقية مصالح الفيدرالية الروسية كقوة كبرى وكأحد مراكز التأثير في العالم المعاصر من خلال ضمان أمن الدولة وتقوية سيادتها ووحدتها الترابية إضافة إلى تعزيز موقعها القوي بين المجموعة الدولية وذلك لفرض تعزيز قدراتها الاقتصادية، الثقافية ،السياسية والعقائدية[1].

* الحفاظ على مكانة روسيا كقوى كبرى في ظل نظام دولي، متعدد الأقطاب بالإضافة إلى ذلك فإن روسيا ترفض المعايير الازدواجية في التعامل مع الدول حيث أن روسيا تعتمد على سياسة خارجية مبنية على احترام القانون الدولي خاصة مع انضمامها للأمم المتحدة بما في ذلك من احترام للحدود والوحدات الترابية للدول،

[1] مهدي مصطفى ، "الأهداف الروسية الأمنية والخارجية ". (2016 /02/15) 15 :00 www. Alukah .net

غير أنه يمكن تغيير الحدود وذلك عن طريق احترام ما نص عليه القانون الدولي سواء عن طريق استعمال الوسائل السلمية أو عن طريق الاتفاق[1].

المطلب الثالث : التخطيط الروسي للولايات المتحدة

منذ نهاية سنة1991 وحتى 1995 في ظل وزير الخارجية أنداك كوزيريف انطلق من أهمية اندماج روسيا مع الحضارة الغربية، بالأخص مع التكتل المتمثل في مجموعة دول حلف الأطلسي باعتبار أن هذا الاندماج هم وحده الطريق ليمكن روسيا من النهوض اقتصاديا وقادر على إخراج روسيا من ضعفها ولكن سرعان ما أظهر النية الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية بمعنى لم تلتزم بالعهود التي قطعها على روسيا[2] مثال اتفاقية كامب دافيد 1992 التي تنص على العلاقة بين الولايات المتحدة و روسيا لم تعد علاقة خصم أو أعداء متنافسين بل قائمة على الصداقة والمشاركة والثقة والاحترام ونسيان العداء الذي كان بنهما والعمل على توفير السعادة والرفاهية لشعب ومنع انتشار سلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل فقد قدمت روسيا تنازلات منفردة والتعاون من خلال تقديم مناورات بين دولتين وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم 400 مليون دولار روسيا لكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تلزم ورفضت روسيا من مشاركته في نظام **الدفاع الصاروخي1993*** ،أي سرعان ما أظهر النية الحقيقة للولايات المتحدة الأمريكية بمعنى لم تلتزم حيث واجه الرئيس يلتسين انتقادات من خلال هذا التوجه (الأوروبي – الأطلنطي) تمثل في كل من حزب الشيوعي والأحزاب القومية ، لأنه أضعف من مكانة روسيا وطالبت بإتباع سياسة جديدة قوامها إعادة الهيمنة لروسيا على الدول التي استقلت عن الإتحاد السوفيتي وإتباع سياسة استقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية العدو الأول لروسيا في نظرهم .ولكن بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي تبلورت ملامح المدركات الاستراتيجية الروسية،

[1] نبيه الأصفهاني ، مرجع سابق ، ص 174 .

[2] محمد سيد سليم، "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية".مجلة السياسة الدولية ، مركز البحوث، العدد 75 أكتوبر2007 ، القاهرة، ص40.

***الدفاع الصاروخي** : يقوم على فكرة إطلاق أشعة البلازمويد على منطقة الفضائية المحيطة بالصواريخ المهاجمة بحث يتم إخراجها عن مسارها وتدميره في الفضاء الخارجي قبل وصولها إلى أهدافها .

حول أن الولايات المتحدة الأمريكية تتعمد إتباع استراتيجية تهدف إلى إضعاف روسيا وإنشاء مجال حيوي أمريكي –غربي في شرق أوروبا ومنطقة البحر الأسود وجنوب القوقاز وأسيا الوسطى ولعل المعنى الأساسي في التحولات التي تعرضت لها سياسات الولايات المتحدة ودول حلف الناتو ووفق ما ذهب إليه المحللون هو الاستفادة القصوى من ضعف روسيا بهدف تقوية وتوسيع المجال التأثيري " الغرب " في الساحة العالمية وقد حذرت هذه التحليلات من أن الولايات المتحدة وحلفاءه يمارسون الضغط باتجاه زيادة اعتماد روسيا على المساعدات الغربية [1] وقد صدرت عن وزارة الدفاع الروسية في ماي 1992 الإشارة إلى هناك ثلاث مصادر تهديد رئيسية موجهة إلى الأمن القومي الروسي وهي:

أ) الغرب الذي مازال يمثل مصدر للتهديد الخارجي للأمن القومي الروسي من منظورات عديدة أهمها استمرار البناء والتوسع العسكري لحلف الناتو في أوروبا.

ب) استمرار الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأقصى ومناطق أخرى عديدة حول روسيا وجهود الولايات المتحدة وحلفائها في حلف الناتو لتوسيع هيمنتها وتأثيرهم نحو الشرق بالإضافة إلى التهديدات المستمرة التي تسببه الولايات المتحدة الأمريكية لروسيا، بل إنها تسعى أيضا إلى تدمير الروح الوطنية والمعنوية الروسية وإعاقة مهمة إعادة بناء القوة الروسية[2]

وتقوية العلاقات مع الدول الخارج القريب ، والعمل على بناء القوة الذاتية الروسية بشكل مستقل عن النماذج الغربية الجاهزة ، ولقد عبر بوتين في خطابه سنة 2005 بقوله " إن روسيا دولة تصون قيمها الخاصة ، وتحميها وتلتزم بميراثها وطريقتها الخاص للديمقراطية " وأضاف أيضا

" لن يتحدد وضعنا في العالم الحديث إلا بمقدار نجاحنا وقوتنا ".

وفي خطابه في 26 يونيو 2007 أكد بوتين أن مهمة روسيا هي أن تتصدر دول العالم في مجال التكنولوجي بحلول عام 2015 ، من غير اللجوء إلى الولايات المتحدة وقد رد بوتين على تعليقات الولايات المتحدة

[1] "روسيا تواجه تجاهل الغرب مصالحها باستراتيجية :فاعلية شاملة ". الحياة اليومية ، بيروت ، العدد 16065 ، 30أذار2007 ، ص 15.

[2] لطفي شيخ ، الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى . القاهرة ، دار الأحمدي للنشر ، 2006 ، ص 77.

الأمريكية على الديمقراطية بقوله " إن الولايات المتحدة الأمريكية مثل الرفيق الذئب يأكل ولا يشبع ولا يسمع لأحد وليس لديه، نية للاستماع إلى أحد كيف يخفي كل الكلام المبالغ فيه عن الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية حيث يتعلق الأمر بالدفاع عن مصالحه الخاصة حينما يصبح كل شيء ممكنا ولا تعود هناك حدود"[1]

ومعارضة الغزو الأمريكي للعراق 2003 وانتقاد سياستها بأنها أحادية وانفرادية ومعارضته إنشاء الولايات المتحدة لدرع الصاروخي والمحطة الرادارية في بولندا وجمهورية التشيك والموقف الروسي المفاجئ والحاسم في الحرب الجورجية والذي قد أحدث إرباكا كبير في الموقف الأمريكي على صعيد القرارات السريعة المتباينة سواء من قبل الصحافة أو أصحاب القرار عنه رد الفعل الأمريكي على تلك الأحداث وهو تهديد روسيا باستبعادها من مجموعة الثمانية الكبار ومنظمة التجارة العالمية اللتين كان لانتماء روسيا لهما الأثر البالغ في نمو الاقتصاد الروسي وإعلان واشنطن سحبها لاتفاق التعاون النووي الروسي الأمريكي في المجال المدني ابتداء من سبتمبر[2]

خلاصة الفصل الأول

روسيا الاتحادية ورثت مساحة شاسعة عن الإتحاد السوفيتي ، كما أنها يحدها العديد من الدول ذات الأهمية الجيواستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وبحر قزوين الغني بالثروات الطبيعية والنفط فضلا عن الجغرافيا الطبيعية فامتداد روسيا على المساحة شاسعة جعلها تضم العديد من الهويات والديانات وكذا يد عاملة تتميز بالكفاءة لاسيما الموارد الطاقوية التي أحسنت استغلالها واستخدامها كورقة ضغط على الدول الغربية لاسيما مع مجيء فلاديمير بوتين إلى الحكم حيث قام بتأميم قطاع الطاقة وعدم تهميش الدور الروسي في العالم ، تحظى

[1] محمد سيد سليم ، التحولات الكبرى والتنافس الدولي على أسيا الوسطى . القاهرة : مركز الدراسات الأسيوية ، ط1 ، 1998 ، ص 95 .

[2] واثق محمد براك ، "التنافس الأمريكي الروسي الحرب الجورجية نموذجا ". مجلة ابحاث كلية علوم التربية الأساسية ، مجلد 9 ، العدد 2 ، 2009 ، العراق ، جامعة الموصل ، ص 302 .

روسيا بأهمية كبيرة من قبل الدول بحيث تسعى إلى جعل النظام متعدد الأقطاب وبناء التعاون على المستوى الاقتصادي والحفاظ على مناطق نفوذها وتقوية التحالفات مع بقية الدول .

كما تسعي روسيا إلا تحقيق أهدافها مع الحفاظ على الأولويات ، وأن الروس من المنطلق الفكري لديهم أن الولايات المتحدة الأمريكية الخصم الأول ولا بد من إثبات الوجود الروسي في الساحة الدولية دون مواجهة مع أمريكا إلا في حالة تعرض مصالحها للخطر.

لقد ترتب على زوال النظام الثنائية القطبية الذي ساد إبان الحرب الباردة خسائر كبيرة على الإتحاد السوفيتي، وكذا ظهور فيدرالية روسيا الاتحادية وذلك حسب دستور الروسي 1993 والذي حدد النظام الروسي الجديد والذي هو نظام ديمقراطي جمهوري عاصمتها موسكو وكما تميزت السياسة الخارجية الروسية بالتخلي عن تأثير الإيديولوجي والتأكيد على بناء علاقات تعاون مع الغرب وهذا ما أكده وزير خارجية " كوزيريف : "روسيا الجديدة ليست لها أي توجه إيديولوجي على الأقل في الوقت الحاضر فالروس تركوا وراءهم الإيديولوجية اللينة والماركسية"[1]

بعد ما عرفت روسيا من تدهور في المجال الإقتصادي ما انعكس سلبيا على سياستها الخارجية وبالتالي مكانتها الدولية ، والتي تزامنت مع فترة حكم الرئيس بوريس يلتسين من سنة 1991 -1999 ومع تولي بوتين سدة الحكم عرفت روسيا بداية من 1999 إعادة روسيا إلى مكانتها الدولية باعتبارها قوى كبرى ، إذ تهدف الاستراتيجية الروسية إلى تقوية القدرات الروسية في مختلف إبعادها لاسيما الإقتصادية والعسكرية من أجل الحفاظ على الأمن الروسي ووحدة الأراضي الروسية من أي تهديد محتمل من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وتواجدها في مناطق نفذ الاتحاد السوفيتي سابقا ومكافحة الإرهاب منذ هجمات 2001/09/11 تحقيقا لمصالحها أمنية وضرورة تأمين الظروف الملائمة للتطوير الاقتصاد في النظام الدولي الحالي الذي يقوم على أساس العولمة ، فضلا عن مناداتها بالسعي إلى إقرار السلام ، وتجنب النزاعات العسكرية مع الولايات المتحدة وهي اعتبارات تجسد تطلعاتها نحو إقامة نظام متعدد الأقطاب في سبيل حفظ المكاني الدولية.

[1] الأمارة لمى مضر ، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية .لبنان : مركز الدارسات العربية ، 2009 ، ص 40.

المبحث الأول : التطور الداخلي في روسيا وانعكاساته الخارجية

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي سنة 1991 ، الذي خلق مشاكل سياسية واقتصادية أثرت على وضعية روسيا الاتحادية باعتباره الوريث الشرعي للاتحاد ، روسيا مرت بمرحلتين أساسيتين بعد الحرب الباردة امتدت من سنة 1991 الى 1999 والتي تزامنت مع حكم الرئيس " بوريس يلتسين " أين عرفت روسيا تدهور خاصة في المجال الاقتصادي ما انعكس سلبا على سياستها الخارجية وبالتالي مكانتها الدولية بالإضافة الى التأثير شخصيته خاصة بعد كبر سنه ومرضه، من ثم جاء الرئيس " فلاديمير بوتين " الذي امتدت فترة حكمه من 1999 باعتباره الوزير الأول لروسيا ثم تولى الرئاسة بثلاث فترات رئاسية امتدت من 2000 الى يومنا الحالي تخللها فترة تولى فيها رئاسة الوزراء من سنة 2008 الى 2012 والذي شهدت فترة حكمه نهضة سياسية واقتصادية ،وشهدت إعادة لبناء الدولة واسترجاع هيبتها وعلاقاتها مع الولايات المتحدة .

المطلب الأول: الطموح نحو التطور في عهد يلتسين وعلاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية

سنحاول دراسة السياسة الخارجية في ظل نظام حكم الرئيس بوريس يلتسين الذي حكم روسيا لفترتين رئاسيتين 1991-1999 عرفت فيه روسيا الاتحادية تغير كبير في السياسة الخارجية خاصة بنهاية الإيديولوجية الشيوعية التي كانت توجه السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي بالإضافة الى الانهيار الكلي للاقتصاد الروسي الى جانب الاضطرابات السياسية لذا فواجه بوريس العديد من التحديات لإعادة بناء الدولة وذلك من خلال الاصلاحات خاصة في مجال الاقتصادي ولتقيم شخصيته يكون بالنظر الى مدى نجاحه في مواجهة هذه التحديات.

1 - وصول بوريس يلتسين إلى الحكم

في الانتخابات التي جرت في 12 ماي 1991 لاختيار رئيس روسيا ، إثر استفتاء جرى على ذلك ضمن قوانين الاتحاد السوفيتي، حصل بوريس يلتسين على 57.35 بالمائة من الأصوات متقدما على ستة منافسين ومن هذا الموقع استطاع أن يفشل الانقلاب الذي قاده العديد من رفاق " غورباتشوف" في 18 أوت 1991 أين تم تشكيل لجنة من أجل اعلان حالة الطوارئ في البلاد، وقامت اللجنة بإقالة " غورباتشوف " وعدم قدرته على مزاولة مهامه بشكل طبيعي بسبب مشاكل الصحية بالإضافة الى تعيين "جينادي تناغ" في منصبه بعد هذا الانقلاب أعلن "بوريس يلتسين" عن عدم شرعيته وتبعه بعد ذلك العديد من الاحتجاجات في كل من موسكو ولينينغراد وبعد ذلك ويعود "غورباتشوف " الى موسكو والذي كان في حالة صحية متدهورة مما فتح المجال أمام "يلتسين " للوصول إلى السلطة وفي خطوة تاريخية قام بإيقاف نشاطات الحزب الشيوعي الذي قام بدعم الانقلاب[1]

2 - الإصلاحات

تعين على بوريس يلتسين إتباع سياسات تضمن لروسيا، مكانتها على الساحة الدولية والمحافظة على مصالحها التقليدية من التهديدات التي قد تتعرض لها خاصة ما تعلق بانتشار أسلحة الدمار الشامل، وكذا الصراعات الاثنية والدينية والارهاب وكذا تكريس التوجهات الجديدة التي من شأنها تحقيق الأمن القومي ، ومع زوال الحزب الشيوعي يتعين عليه بناء منظومة مؤسساتية والتي ستقوم بتوجه السياسة الخارجية والعمل على تطوير الاقتصاد بالقيام بتغيرات جذرية في مجال الاقتصادي والعسكري والتحدي الأكبر في إقامة علاقات تعاون مع الدول المستقلة وعلاقات مع الغرب .

- **الإصلاحات الإقتصادية**

[1] نورهان شيخ ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية .لبنان : مركز الدراسات الوحدة العربية ، 1998 ، ص 35 .

خلال المرحلة الأولى من الانتقال من الاقتصاد السوق تميزت بالفوضى وكذا فشل الاصلاحات التي قادها حيث فقدت روسيا في هذه المرحلة حوالي 30 بالمائة وانخفض الى 800 بالمائة سنة 1993 مما أدى الى انخفاض كبير في قيمة الروبل إضافة الى هذا العجز في الميزانية الذي كان بين 20 و30 بالمائة وكانت الطريقة الوحيدة التي راها بوريس الى تحسين وضعية الاقتصادية هي استعمال طريقة "العلاج بالصدمة " لاستبدال التخطيط المركزي الذي ساد في فترة الاتحاد السوفيتي باقتصاد السوق حسب المعايير الغربية [1]

بدأت عملية التحول الى الاقتصاد السوق سنة 1992 باستعمال العلاج بالصدمة لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي في روسيا بإشراف من وزير الأول "إيغور غايدر" حيث بنيت هذه السياسة على محاور أساسية تتمثل في تحرير الأسعار التفتح على الأسواق العالمية وفتح المجال أمام الخواص .

إلا أن هذه الإصلاحات لم تأتي بأي نتيجة، على العكس إذ أدت الى خلق الفوضى في روسيا بالنظر الى ما عرفته هذه الفترة من ارتفاع كبير في الاسعار ب160 بالمائة سنة 1991 حتى 2500 بالمائة سنة 1992 ثم انخفضت سنة 1993 الى 840 المائة و215 سنة 1995 كما عرف الدخل القومي انخفاض حيث وصل الى 34.6 بالمائة ذلك يعود الى التوجه السريع نحو اقتصاد السوق وذلك بالنظر الى حالة التي كان عليه الاقتصاد في فترة الاتحاد السوفيتي فإن الاصلاحات يلتسين ساهمت في قيادة البلاد الى الكارثة ، وبتنحيه عن الحكم أصبح الاقتصاد الروسي أكثر تدهورا ، حيث أن القدرة الانتاجية لروسيا انخفضت سنة1991 و1995 الى النصف الى الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها الشعب الروسي ومن انتشار للفقر ، مقابل اكتشاف الثروة من قبل الأقلية من الروس بالإضافة الى انتشار الفساد

- الإصلاحات العسكرية

[1] حنان شيخ ، السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2014 ، ص 69.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في ديسمبر1991 ، أصبحت روسيا الاتحادية الوريث الشرعي حيث كانت من أولويات القيادة السياسية والعسكرية على ضرورة بناء علاقات مع مجموعة الدول المستقلة ذلك من أجل ، الحفاظ على تأثير في المنطقة في إطار منظمة الكومنولث تم التوقيع على اتفاقية الأمن الجماعي في ماي 1992 ، والتي تكرس التعاون العسكري بين الطرفيين إلا أنه لم يتم اعتماد مما أدى الى قيام مختلف دول الاتحاد السوفياتي السابقة بوضع سياساتها الأمنية وانشاء قواتها العسكرية بعيدا عن روسيا بالمقابل قامت روسيا بتكوين قواتها العسكرية وأنشأت وزارة الدفاع سنة 1992 التي استعملها "بوريس يلتسين" للقضاء النهائي على بقايا النظام الشيوعي سنة 1993 بالإضافة إلى إدخالها في الحرب الشيشان (1994 1996) لقد شملت العقيدة العسكرية، لفترة التسعينات على خمس مبادئ أساسية تضم القضايا ذات الأولويات في الفكر العسكري الروسي:

* احتواء العدوان : ركزت القوات المسلحة الروسية على بناء قوات تكفي للتصدي للتهديد المحتمل بهدف توليد إدراك لدى العدو المحتمل أن خسائر سوف تكون أكبر من المكاسب التي ستحصل عليها .

* الإعداد لمواجهة الحرب المحلية والإقليمية : وذلك بعد أن كان الاعداد يتم لمواجهة كونية واسعة النطاق ضد المعسكر الغربي حيث بدأ الاعداد للدخول في عمليات قتالية ذات طبيعة محلية وإقليمية ولاسيما أن العديد من هذه الحروب اندلعت فعلا[1]

*الاهتمام بالتطوير في التكنولوجيا العسكرية : حيث زاد الاهتمام بالهجوم الجوي والأنظمة الدعم والأسلحة الموجهة .

* الاهتمام بقضايا الانتشار الاستراتيجي: لاسيما ما تعلق بعملية نقل القوات في حالة الحرب والسلم، وكذا نقل المعدات والأسلحة والقوة البشرية من وسط روسيا للانضمام الى مناطق إما فيما يتعلق بالحرب النووية،

[1] محمد أسامة محمود عبد العزيز ،" السياسة الدفاعية الروسية في بداية القرن الحادي والعشرين ". مجلة السياسة الدولية ، العدد 142 ، 2000 ، ص 247 .

فإن العقيدة العسكرية الروسية في التسعينات قد اعتبرها إمداد للحرب التقليدية، هذا وقد أوضحت على التحول البالغ الأهمية وهو التخلي عن التعهد الخاص بعدم البدء في استخدام الأسلحة النووية وهو المبدأ الذي أعلن عنه "بريجنسكي "1982 بهذا فإن الأهداف السياسية والعسكرية للقوات المسلحة في فترة حكم الرئيس يلتسين تمثلت فيما يلي :

الدفاع عن أمن روسيا وسيادته وحماية حدودها

حماية النظام السياسي والدستوري للبلاد .

مواجهة النزعات القومية الانفصالية داخل البلاد .

حماية الأقليات الروسية في دول الاتحاد السوفيتي السابقة.

الحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة رابطة الدول المستقلة[1]

من الواضح أن روسيا أولت اهتماما كبيرا بالتهديدات الداخلية أكثر من تلك الخارجية، والمتمثلة أساسا في خطر الحرب الأهلية داخل روسيا الاتحادية أو بينها وبين دول الرابطة المستقلة، ولم تعطي أهمية للأخطار الخارجية في تلك الفترة.

* إن الصيغة الأولية للعقيدة العسكرية الروسية التي أعلنت في مايو 1992 أشارت إلى ثلاث مصادر لتهديد الأمن القومي الروسي في **أولا**: الغرب لايزال يمثل مصدر التهديد خارجي على الأمن القومي الروسي، وأبرز ما يدل على ذلك هو الاستمرار في توسع حلف الناتو واستمرار التواجد الأمريكي في العديد من المناطق، القريبة من روسيا فضلا عن توظيف المساعدات الاقتصادية القريبة للضغط سياسيا على روسيا. **ثانيا**: عدم الاستقرار السياسي في الكثير من الدول العالم الثالث، وتنامي القدرات العسكرية الكثير منها بما ينطوي عليه ذلك من ثنائية مخاطر الانتشار النووي والارهاب. **ثالثا**: احتمال نشوب اضطرابات داخل روسيا الاتحادية أو

[1] محمد أسامة أحمد عبد العزيز، مرجع سابق ، ص 248 .

داخل رابطة كومنولث الدول المستقلة لاسيما في حالة انتهاك حقوق الأقليات الروسية، في الكومنولث أو الانضمام إحدى تلك الدول إلى ترتيبات أمنية مع قوى أجنبية الأمر الذي قد يستوجب تدخلا عسكريا روسيا[1].

3 - توجهات السياسة الخارجية الروسية في عهد يلتسين (1992- 2000)

حاول يلتسين خلال عهدته الأولى الظهور بمظهر الليبرالي أمام الغرب، حيث عرض روسيا على أنها الشريك الجديد للغرب ، وجعل في ذلك على تأييد وزير خارجيته "أندريه كوزيريف" الأمر الذي مكنها من فرض توجهاتها الغربية عام 1992 في ظل معارضة داخلية والاستمرار في إعادة هيكلة وصياغة السياسة الخارجية الروسية وفي خطابه أمام جمعية العامة جانفي 1992 وأكد أن روسيا سوف تنتهج معايير الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية من جهة وعلى إقامة علاقات تحالف بين روسيا والغرب من جهة أخرى[2]

ففي هذه الفترة دار الجدل حول أولويات السياسة الخارجية الروسية والمصالح القومية الواجب الدفاع عنها، ومن هنا يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات هي **أولا:** التوجه الأطلسي الذي يرى أن روسيا دولة أوروبية وجزء من الحضارة الأوروبية ، وفي الغرب حلفاء فعليين لروسيا الاتحادية بحيث أن مصالحها القومية تتطلب التحالف معه والاندماج في مختلف أطره التنظيمية الأمنية والاقتصادية والسياسية **ثانيا:** التوجه الأور آسيوي الذي يؤمن بامتلاك روسيا حضارة متميزة وخصوصية ثقافية منفصلة عن الحضارة الأوروبية ، فهي جغرافيا تمثل حلقة وصل طبيعية بين الشرق والغرب **ثالثا:** التوجه الذي يرى في الغرب عامة وفي الولايات المتحدة خاصة أطراف

[1] محمد عبد الحليم أبو غزالة ، الاستراتيجية الحربية من وجهة النظر السوفيتية . القاهرة : دار الكتاب العربي ، ص ص 249 255 .

[2] نورهان الشيخ ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات الروسية .مرجع سابق ، ص 53 .

تسعى إلى الدفاع بروسيا إلى المزيد من عمليات التفكك والاستفادة من الضعف الحاصل على مستواها الاقتصادي والسياسي، وهي بذلك أطراف لاتزال تمثل تهديدا قائما للمصالح القومية الروسية[1]

لقد حدد يلتسين رؤيته للسياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة في إطار ما يصب فيه التوجه الأطلسي وهو ما يبرز فيما يلي:

- الليبرالية بالصدمة والخصخصة، وتمت عملية الخصخصة إلا أن السوق والاقتصاد الروسي كان يعيش حالة عدم الاستقرار الأمر الذي زاد من حدة الأزمة الاقتصادية ومن حالة التضخم مما خلق حالة الاضطراب والتوتر السياسي الداخلي.

- إبداء روسيا استعدادها لخفض الترسانة النووية كأحد مظاهر التقرب من الغرب وفي هذا الصدد عقد اتفاقية ستارت1، ثم التفاوض والتوقع على اتفاقية ستارت2 التي تنص على خفض الأسلحة النووية الاستراتيجية بين الرئيسين "بوريس يلتسين، وجرج بوش "1993/01/3 خلال قمة موسكو إلى مابين 3000- 3500 رأس نووية لكل من الطرفين بحلول عام 2003 رغم أهمية تجارة الأسلحة بالنسبة للاقتصاد الروسي النهار[2]

وفي إطار هذه الخطوة سعت روسيا للانضمام لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي أملا منها في أن يحل الحلف الأطلسي كمظلة أمنية للغرب ، إلا أن الغرب والولايات المتحدة خاصة سعت إلى تفعيل واسناد مهام جديدة للحلف بعد نهاية الحرب الباردة فضلا عن توسعه شرق أوروبا مع تخوفها المستمر من رغبة روسيا في إعادة، بناء نفسها كقوة عظمى والتوسع مستقبلا.

[1] سهيل فرح ، "جيوبولتيك الروسي وملامح القوة والضعف ". مجلة الشؤون الأوسط ، بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية العدد 112 ، خريف 2003 ، ص 30.

[2] نصار وليم ،" روسيا والنظام الدولي : روسيا كقوة كبرى ". مجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 20 ، خريف 2008 ص ص 11 22 .

كما أن روسيا تقبل فكرة التعاون مع الحلف الأطلسي، وهو ما يعبر عنه انضمامها إلى مجلس تعاون شمال الأطلسي وبرنامج المشاركة من أجل السلام، إلا أنها ترفض فكرة توسع الحلف إدراكا منها للهدف الأساسي المرجو من العملية ألا وهو تطويق روسيا في مجالها الإقليمي والدولي معا.

-التوافق مع الغرب في القضايا الهامة للطرفين على غرار موافقة روسيا على فرض العقوبات على العراق وتوقيع وثيقة التعاون الأمريكي – الروسي في كامب ديفيد فيفري 1992 مع التشديد على العلاقات الروسية الأمريكية.

-إتباع روسيا سياسة الحد الأدنى من التفاعل مع دول الكومنولث المستقلة بالشكل الذي يحفظ المصالح الروسية الحيوية بالمنطقة[1].

أما من خلال العهدة الانتخابية الثانية ابتدأ من 1996، وبحكم أن التنازلات والمبادرات الروسية التي كانت من طرف واحد لم تحقيق غاياتها ولكون الغرب وبالأخص الولايات المتحدة استمر في انتهاج سياسات تبقي على ضعف الدولة الروسية كان لا بد من اعادة صياغة التوجه الخارجي الروسي على النحو التالي:

- التأكيد على أن روسيا دولة أوراسية " أوروبية –أسيوية" ومنه إعادة التركيز على المجال الجغرافي الأسيوي الحيوي بالأخص منطقة أسيا الوسطى والقوقاز ففي هذا الفضاء تكمن مصالح ومصادر تهديد الأمن القومي الروسي وهي ثنائية تفرض واقع جد دقيق معقد يلزم ضرورة التعامل معه بحرص بليغ .

- السعي إلى تجديد وإحياء علاقات حسنة مع دول الجوار الأسيوي، الصين، إيران، تركيا والهند.

- البدء في تجديد وصياغة سياسة خارجية روسية مستقلة، إلى حد ما عن السياسة الخارجية الأمريكية وهو ما يبرز **أولا:** من خلال عودة روسيا إلى استعمال ألية القوة العسكرية لحماية أمنها القومي الأمر الذي تجلى في غزوها لجمهورية الشيشان ديسمبر1994 **ثانيا:** التأكيد على أن دول الكومنولث حديثة الاستقلال تمثل منطقة

[1] نصار وليم ، مرجع سابق ، ص ص 23 25 .

نفوذ روسية تجسد مصالح جيواستراتجية واقتصادية حيوية لأمنها القومي، بمفهوم الشامل وهو ما ظهر من خلال المحاولات الروسية للضغط على دول المنطقة مثل كازاخستان في إطار المنافسة المحتدمة حول تمرير أنابيب النفط على أراضيها[1].

4 - السياسة الخارجية الروسية في عهد يلتسين تجاه الولايات المتحدة

في إطار مجهودات بوريس يلتسين لتكريس الديمقراطية في روسيا اعتمد على سياسة التقارب مع الغرب حتى أنه اقترح، انضمام روسيا إلى الحلف الأطلسي لذا نلاحظ قبول روسيا بالهيمنة الأمريكية وظهرت بدون أي تحفظ مساندتها لكل قراراتها، لذلك قامت الولايات المتحدة بدعم بوريس ماديا و سياسيا غير أن ذلك لم يمنع وجود بعض الخلافات خاصة ما تعلق بمسألة النفوذ الروسي في جوارها القريب، وعلى وجه الخصوص ملف يوغسلافيا إذ أن توتر العلاقات بينهما وبين الولايات المتحدة وحلف الناتو وصل إلى حد التهديد باستعمال القوة إلا أن روسيا حاولت تجنب العمل العسكري في المنطقة حتى ولو لجأت إلى استعمال الفيتو ضد القرارات الأمريكية[2].

تميزت العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا وخصوصا منذ انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان بمثابة نقطة تحول في تاريخ العالم مما أدى إلى تغير جذري في موازين القوى العالمية حيث أصبحت، علاقة غير متكافئة بين الطرفين لأن الولايات المتحدة أصبحت تتمتع بقدر كبير من التأثير في روسيا وهذا بدا واضحا، في وثيقة التعاون التي وقعت بين البلدين في "كامب ديفيد في فيفري 1992 وكذلك في ميثاق الشراكة والصداقة الذي تم توقيعه في جوان 1992 ، وقد تعددت الآراء حول مفهوم هذه الشراكة بدأت تأتي بثمارها ففي إطارها تم في أفريل 1993 عقد أول قمة بين "كلنتون " " يلتسين" في فانكوفر الكندية حيث أكد "كلنتون" على رغبة الولايات المتحدة في دفع عملية التحول ، إلى الاقتصاد السوق في روسيا ودفع حركة الديمقراطية ولتحقيق هذا

[1] نصار وليم ، مرجع سابق ، ص 26 .

[2] نورهان الشيخ ، مرجع سابق ، ص ص 84 85 .

الهدف أعلن "كلنتون" أن ذاك عن منع مساعدات بقيمة 1.600 مليون دولار في شكل استثمارات ومساعدات تقنية خاصة ما تعلق بعملية نزع الأسلحة النووية في روسيا وهذا إلى جانب المساعدات الغذائية والأدوية[1]

من المهم القول أن التطور في العلاقات الروسية الأمريكية، لم يكن على النحو الذي يجعل الولايات المتحدة تؤثر في عملية صنع القرار في روسيا تأثير مطلقا لأنه مازالت روسيا تبدي درجة يقتدها من الاستقلالية في صنع قرارها وذلك في مواجهة الضغط الأمريكية، وخصوصا إذ تعلق الأمر بالمصالح الاقتصادية المباشرة لروسيا أو ما تعلق بأمنها القومي فهناك خلاف واضح بين الولايات المتحدة، و روسيا حول سياسة روسيا خاصة بتصدير الأسلحة والتقنيات العسكرية وخاصة النووية منها والتي لها مبررات من وجهة النظر الروسية باعتبارها انعكاس لوضع روسيا كقوة كبرى واحدى الدول الكبرى المصدرة للأسلحة في العالم.

والملاحظ في العلاقات الروسية الأمريكية في فترة حكم "يلتسين " تميزت يتراجع القضايا المتعلقة بالصراع الإيديولوجي و الصراع على مناطق النفوذ واتجهت روسيا إلى التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية على أن هذا الوضع لا ينطلق من التكافؤ بين الطرفين، ولكن من منطلق قبول التفوق الأمريكي وذلك بالنظر إلى حاجة روسيا إلى التكنولوجيا الغربية والبحث عن مصادر التمويل والاستثمارات الاقتصادية الأمر الذي حتم عليها الحد من المنافسة مع الولايات المتحدة خاصة في مناطق النفوذ الأمريكية خاصة في الشرق الأوسط[2]

المطلب الثاني: التطور في عهد بوتين وعلاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية

بعد العهدتين المتتاليتين للرئيس "يلتسين" التي كانت كارثة على روسيا الاتحادية خاصة بالنظر إلى الفشل الذريع لإصلاحاته الاقتصادية التي أدخلت البلاد في الفوضى والفساد مما أدى سلبيا على مكانة روسيا على

[1] أمجد جهاد عبد الله ، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الأمريكية الروسية . لبنان : دار المنهل اللبناني ، 2011 ص 110 .
[2] أمجد جهاد عبد الله ، مرجع سابق ، ص 126 .

المستوى الدولي، بعد ذلك تولى "فلاديمير بوتين " منصب رئيس الوزراء بداية من صيف 1999 الذي مهد الطريق له لأن يكون الرجل الأول في الكرملين لثلاث عهدت رئاسية وفترة تولى فيها منصب رئيس الوزراء بعد تولي "ميدفيدف" رئيس روسيا (2008-2012).

1- وصوله الرئيس فلاديمير بوتين إلى الحكم

وصل بوتين إلى الحكم بعد الحالة الصحية التي عانى منها "بوريس يلتسين" أبعده عن الرئاسة للعديد من الأشهر أين كان فريقه يدير شؤون الدولة، في عام 1999 ظهرت ضرورة للبحث عن خليفة "يلتسين" وبعد مشاورات طويلة مع المخابرات الروسية، تم اقتراع العديد من الأسماء لتولي هذا المنصب من بينهم "فلاديمير بوتين" الذي كان على رأس المخابرات حيث أثبت قدرته على اتخاذ القرارات مما جعل "بوريس" يختاره ليكون وزيرا أولا في جوان 1999 كما أنه لم يخفي رغبته في أن يتولى منصب رئاسة روسيا الاتحادية نظرا إلى الطريقة التي وصل "بوتين "إلى الحكم أثار العديد من التساؤلات عن كيفية توليه منصب الرئاسة حيث يمكن القول أنه ظهر من العدم حيث ظهرت العديد من السيناريوهات بخصوص هذا الموضوع ، أولها أن اختيار بوتين لخلافة "يلتسين " بالنظر إلى اعتباره ضعيف الشخصية مما يمكن للمحطين به التحكم فيه خاصة الجماعات الأوليغارشية لضمان استمرارية نظام "يلتسين" الذي يضمن تأثيرها في مجال الاقتصادي والسياسي إلا أن هذا الاقتراع نفاه يلتسين[1] في مذكرته أما الافتراض الثاني مرتبط باستراتيجية مخطط لها مسبقا من طرف الاستخبارات الروسية من أجل وصع حد لمسار الديمقراطية في روسيا، إذ يتمتع "بوتين" بشعبية كبيرة في الشعب الروسي، وذلك إلى خصائصه الشخصية خاصة باعتباره شخصية تتمتع بالشباب و الجدية بالإضافة إلى كونه عازم على بناء دولة قوية يسودها النظام بعد سنوات من التدهور و الفوضى[2] .

[1] الموقع الرسمي للرئيس بوتين . 13 / 03 / 2016 WWW. Eng . putin .Kremlin .ru

[2] حنان شيخ ، السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة. مذكرة لنيل شهادة الماستر ، مرجع سابق ذكره ، ص 75 .

2- الإصلاحات

- على المستوى السياسي:

استغل" فلاديمير بوتين" فترة حكمة لإضعاف مواقع و مراكز القوة المالية و الإعلامية المناهضة له وكذا ضمان الأغلبية في البرلمان وذلك من خلال فوز حزبه "روسيا الموحدة "في كل من الانتخابات التشريعية لسنوات 2003-2007 ما يعكس مساندة الشعب الروسي لجهوداته لإقامة دولة قوية يكون لها وزن دولي يتناسب مع ما تتمتع به روسيا من إمكانيات ومن بين الخطوط الأساسية التي قام بها هو السيطرة على وسائل الإعلام حيث كان التحكم في القناة التليفزيونيةNTC التي يمتلكها Vladimir Goussinski الذي كان له تأثير في صناعة القرار في التسعينات و الذي ساند المرشحين" إفغني بريماكون" و"لوريو جكوف" في انتخابات سنة 2000.تعتبر الأكثر تأثيرا في رسيا فهي تساهم بشكل كبير في صناعة الرؤساء لذا كان من المهم السيطرة عليها حيث أكد Boris Nemtsov سنة2005 أن أول ما اهتم به بوتين منذ توليه الرئاسة هو السيطرة على مصادر المعلومات من خلال عرض العقيدة الوطنية لأمن المعلومات في اجتماع لمجلس الأمن القوي هذا إلى جانب تنصيب العديد من الشخصيات في باريس في تحليل حول عمليات التنصيب شارات في دراسة أجرتها إلى أن 78بالمائة من أصل116 من السؤولين، في مذكرات أما الافتراض الثاني مرتبط باستراتيجية مخطط لها مسبقا من طرف الاستخبارات الروسية من أجل وضع حد لمسار الديمقراطية في روسيا إذ يتمتع " فلاديمير بوتين " بشعبية كبيرة ، في أوساط الشعب الروسي بالإضافة لكونه عازم على بناء دولة قوية يسودها النظام بعد سنوات من التدهور والفوضى.

- على المستوى الإقتصادي

كانت روسيا قبل وصول بوتين إلى الحكم ، تعاني من أزمة اقتصادية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي ونظرا الى فشل اصلاحات " بوريس يلتسين" الاقتصادية أين عرف تحسنا في سنة 1997 أين تمكنت روسيا من السيطرة

على التضخم كما رفعت من قيمة عملتها واستطاعت وقف تدهور انتاجها ، الا أن هذه الحالة لم تدم طويلا بسبب تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية مما أدى إلى ارتفاع الديون الخارجية خاصة بسبب الأزمة الإقتصادية 1998 التي أدت إلى عجز الدولة عن دفع الرواتب كما زاد عجزها على تحصل الضرائب مما انعكس سلبا على إيرادات الدولة خاصة في ظل تراجع أسعار النفط بالإضافة إلى تغشي الفساد[1]

وبوصول بوتين إلى الحكم في مارس 2000 وضع خطة اقتصادية محكمة تهدف إلى دفع الدخل القومي وهو هدف طموح بالنظر إلى الأزمة التي مرت بها روسيا بين 1990 1998جراء مرحلة الانتقال من الشيوعية إلى الليبرالية بالإضافة إلى تأثير صندوق النقد الدولي.

بالنظر إلى ارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار الموارد، في الأسواق العالمية احتياطات روسيا من العملة الصعبة والذهب سنة 2008 إلى 600 مليار دولار وبلغ رصيد الاستقرار الذي كانت توجه إليه عوائد تصدير النقط في عام 2008 إلى 4 ترليون روبل بالإضافة إلى الفائض في الميزانية الاتحادية التي يجري وضعها على اساس أسعار النفط في الأسواق العالمية وذلك ما أدى إلى إيجاد إمكانيات للدفاع بتنمية الاقتصادية ورفع مستوى معيشة السكان في روسيا حيث أدى إلى زيادة المداخل الفعلية للسكان بأكثر من مرة ونصف بالإضافة إلى انخفاض مستوى البطالة، كما أن الزيادة المستمرة للنفقات الاجتماعية من ميزانية التضامن أثرت إيجابيا في خروج روسيا من الأزمة الديمغرافية، علما بأنه تحققت مكاسب في الميدان إذ ازدادت نسبة المواليد مقابل انخفاض في نسبة الوفيات.

[1] قبيل مي ، "نماذج مختلفة لأزمة السيولة ". مجلة السياسة الدولية ، العدد 142 ، 2000 ، ص 135 .

وهذا وقد أكد بوتين أن من الواجب عدم تنفيذ تدابير مكافحة الأزمة، على حساب النهج المتبع والرامي إلى زيادة الرخاء في روسيا، مما سيؤدي إلى حفظ الاستقرار السياسي والاجتماعي في روسيا، بهذا فإن فترة حكم الرئيس "فلاديمير بوتين" حدث انعطاف نحو الاقتصاد ذو التوجه الاجتماعي[1]

* **الحد من تأثير الجماعات الأوليغارشية:** لا تعتبر الجماعات الأوليغارشية مجرد رجال الأعمال ذو نفوذ نظرا للثروات التي اكتسبوها عن طريق استغلال علاقاتهم الشخصية مع أصحاب السلطة ، وعائلاتهم وهذه الجماعات لا تقتصر نفوذها في المجال الاقتصادي وانما يتعدى إلى المجال السياسي من خلال تعيين موالين لهم في المناصب العليا في الدولة بهذا يمارسون نفوذهم في السلطة التشريعية والقضائية ، وكان من الصعب على الرئيس بوتين القيام بالتغيير الجذري في دور هذه الجماعات دون المساس بالاستقرار الاقتصادي والسياسي في روسيا فألزمتها السلطة على تسديد، التريه للضرائب ورفع الأجور العمال بالإضافة إلى ضرورة توفيرها للمرافق الاجتماعية في المناطق، التابعة لها والتي تتواجد على مستوها منشأتهم الاقتصادية ، وأن تستثمر ما يكفي من الأموال لزيادة الاحتياطي الثروات الطبيعية في روسيا والشيء الأهم هو الكف عن التدخل في السياسة، عن طريق خلق الوبيات تخدم مصالحها في مختلف دوائر السلطة، إلا أن هذه الإجراءات لم تأتي بأية نتيجة نظرا إلى تواصل طغيان هذه الجماعات وتسللها المستمر إلى جميع الدوائر الحكومية، لرغم التأييد الذي لاقته هذه الإجراءات الذي ظهر من خلال نتائج انتخابات مجلس الدوما لسنة 2003 لمساندته لحزب السلطة[2]

***مكافحة الفساد:** بالنظر إلى التفشي الكبير للفساد في روسيا تم بداية من 2008 وضع مجموعة من التشريعات التي من شأنها مكافحة الفساد حيث تم وضع قانون يلزم المسؤولين الروس التصريح بممتلكاتهم ورواتبهم حيث دخل القانون حيز التنفيذ بداية من سنة2013 كما عرفت سنة 2012 فتح العديد من

[1] Xavier Moreau , Le Nouvelle grande Russie : De l'effondrement de l'urss au retour de Vladimir poutine , Edam Marketing S. A France 2002 , P 140 – 152.

[2] يفجيني برماكوف ، العالم بدون روسيا : قصر النظر الروسي وعواقبه . تر : عبد الله حسين ، دمشق : دار الفكر ، 2010 ، ص ص 119 120 .

قضايا الفساد التي مست مؤسسات الدولة مؤسسة الجيش مما أدى إلى استقالة وزير الدفاع " أناتولي ساريديوكوف" والذي اعتبر شاهد في القضية بالإضافة إلى وزراء أخرين الشيء الذي اعتبر سابقة إذ أنه لم يحدث وأن تم استجواب سابقين في قضايا فساد.

مكافحة الفساد لم تقتصر على المولين الفيدراليين وإنما امتدت إلى المسؤولين المحليين حيث ذكر موقع لجنة التحقيق في روسيا SKR من 42 قضية فساد توط فيها مسؤولين محليين بذلك عرفت سنة 2012 نشاط مكثف للقضاء على الفساد هذا ما أكدته منظمة الشفافية الدولية ، والملاحظ أن مكافحة الفساد أصبح مطلبا شعبيا لذا استند عليه بوتين في حملته الانتخابية سنة 2012[1]

أما في مجال الطاقة ونظرا للقوة والنفوذ الذي تتمتع بها شركة "غازيروم" حيث عبر بوتين في خطاب له أما الشعب الروسي عن قوة هذه الشركة التي لها تأثير اقتصادي وسياسي في العديد من دول العالم ، بالإضافة إلى هذا أكد على أهمية الإمكانيات الطاقوية التي تتمتع بها روسيا والتي من خلالها ستتمكن مستقبلا من استعادة نفوذها ومكانتها على الساحة الدولية ونظرا لأهمية هذه الشركة قام الرئيس بوتين بتنصيب شخصيتين موثوق بها على رأس الشركة وهما " ألكسي مليز" " ديمتري ميدفيدف " اللذين عملا معه في سانت بستراسبورغ في التسعينات ومن خلال هذه الإجراء فإن بوتين يسعى إلى السيطرة على هذه الشركة واستعمالها كوسيلة لإعادة المكانة الإقتصادية والسياسية لروسيا على الساحة الدولية.

- على المستوى العسكري:

بالنظر إلى التطورات التي عرفتها الساحة الدولية طهرت ضرورة لتغيير العقيدة السياسية والعسكرية الروسية لتلائم هذه التطورات والملاحظ أنها مرت بثلاث مراحل رئيسية:

[1] X avier Moreau ,ibid, P 153 .

أولا- مرحلة الانتشار أو عقيدة استعادة الدولة: طهرت في فترة الأولى من حكم فلاديمير بوتين وامتدت حتى نهاية عهدته الرئاسية الأولى (2000 -2004) حيث تركزت على استفادة الدولة القومية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، والملاحظ أن في هذه الفترة كانت العقيدة العسكرية الروسية كانت ذات توجه دفاعي أكثر منه هجومي.

ثانيا: مرحلة بناء الدولة القومية العابرة للقارات **عقيدة فرض الاحترام:** كان الاتجاه في هذه المرحلة نحو بناء جيش احترافي قوي بالإضافة إلى تطوير القدرات الدفاعية والهجومية التي ستكون قادرة على التصدي لمختلف التهديدات الخارجية، تميزت العقيدة العسكرية في هذه المرحلة بالمواجهة والهجوم واستفزاز الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إثبات القوة والمكانة التي تكتسبها روسيا واظهار عدم قبول أي تدخلات في الشؤون الداخلية لروسيا[1].

ثالثا: مرحلة تأكيد المكانة العالمية" عقيدة التوازن الاستراتيجي" : جاءت هذه العقيدة كرد فعل على إعلان الولايات المتحدة الأمريكية لاستراتيجية الأمن القومي، التي استبعدت فيها روسيا من قائمة حلفاءها ضد الإرهاب مما جعل سكرتيرة مجلس الأمن الروسي" نيكولاي باتروشيف" أن يعلن عن العقيدة العسكرية الجديدة في 19 نوفمبر2009 بعد ذلك تم وضع عقيدة جديدة لتواكب التطورات الجديدة، سنة2012 التي حددت الولايات المتحدة وحلف الأطلسي كتهديد للأمن القومي الروسي خاصة مع وصولها إلى الحدود الروسية بالإضافة إلى الثورات الملونة التي عرفها جوارها الإقليمي (جورجيا 2003 أوكرانيا 2004) التي اعتبرت أيضا تهديد على الأمن القومي الروسي[2].

[1] بلخوخ كترة ، البعد العسكري في العلاقات الروسية بعد الحرب الباردة . مذكرة لنيل شهادة الماستر ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، جامعية الجزائر ، 2012 ، ص 75 .

[2] نفس مرجع، ص 79 .

وفد بدأت خطوات الإصلاح تؤتي بثمارها منذ تولي الرئيس " فلاديمير بوتين " رئاسة روسيا سنة 2000 وكذا الجهود التي قام بها وزير الدفاع السابق " سيرغي إيفانوف " ورفع المخصصات المالية التي صارت توجه لتطوير الجيش واصلاحه واقامة جيش احترافي من أجل ادخال اصلاحات في الجيش الروسي حيث ضم البرنامج تخصيص 650 مليار دولار بين 2011 و2020 من أجل تطوير التجهيزات العسكرية، وفي اطار تطوير الأسلحة تم صرف حوالي 60 بالمائة من ميزانية الدفاع لسنة 2013 لشراء الأسلحة متطورة حيث تحتاج روسيا إلى تجديد 70بالمائة من أسلحتها إلى غاية 2020، كما خصص البرنامج مبلغ 100 مليار دولار لتطوير المركب الصناعية العسكرية فالكرملين يتبع سياسة صناعة اجتماعية إذ أن الصناعة العسكرية الروسية توفر 2 مليون منصب عمل ما يشكل 5 بالمائة من سكان روسيا[1]

جدول رقم 02 : نسبة الإنفاق العالمي لكل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية (2002 2012) .

السنة / الدول	2002	2007	2012	1992 2012	2002 2012	2007 2012
الولايات المتحدة	446 مليار دولار	604 مليار دولار	669 مليار دولار	36.7%	49.9%	910.%
روسيا	40 مليار دولار	62 مليار دولار	91 مليار دولار	25.5%	12.6%	46.6%

المصدر: الإنفاق العسكري العالمي: احصائيات المركز الدولي للبحوث ستوكهولم يبين الجدول تطور الانفاق العسكري في كل من الولايات المتحدة وروسيا خلال الفترة الممتدة (1992 – 2012) من خلال الجدول

[1] عاطف معتمد عبد الحميد ، " روسيا وآسيا الوسطى : حماية المصالح واحتواء الأخطار . مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام ، العدد 170 2007 ، ص 58 .

نلاحظ أن الميزانية العسكرية الروسية عرفت انخفاض في سنة 2002 حيث كانت 40 مليار دولار مقابل ارتفاع في سنة 2012 لتصل إلى 91 بالمائة مع الولايات المتحدة.

3- السياسة الخارجية في عهد بوتين وميدفيدف

أولا: في عهد بوتين (2000 -2008)

وضع الرئيس " بوتين " برنامجه على اساس التحديث الداخلي والبرغماتية، إن تبني بوتين سياسة البرغماتية والتنمية الاقتصادية وحماية المصالح الوطنية، فرضت ضرورة تخلي روسيا عن الأفكار التي سادت فترة التسعينات والتي تنبأت بالتكامل السلس مع النظام الجيوسياسي والجيو اقتصادي الغربي ، انطلاقا من فكرة السائدة في النصف الثاني من التسعينات القائلة أن الغرب ما يزال منافسا تاريخيا مصمما على اضعاف روسيا خاصة في ظل الممارسات الاحادية الجانب، الولايات المتحدة على الساحة الدولية واستخدامها للقوة العسكرية من دون المصادقة واستخفافها بمصالح الدول الأخرى ، ركزت السياسة الخارجية الروسية على مفهوم " تعددية القوى الموجهة " كمبدأ موجه لسياستها الخارجية[1]

وعليه تميزت سياسة الخارجية في هذه الفترة بالأفكار التالية:

* التأكيد على تعزيز المصالح الاقتصادية الروسية في علاقاتها الخارجية بحكم أن السياسات الأمنية الروسية في هذه الفترة كانت بحاجة إلى موارد مالية وهوما توفره العلاقات الروسية الأوروبية حيث شكلت التجارة بين البلدين 48 بالمائة بين عامين 2000 2001 .

* احتفاظ روسيا بفكرة أنها محاطة بقوى معادية ينبغي الحذر منها ومحاربتها.

[1] فتالي نومكن ، العلاقات الروسية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية : انعكاسات على الأمن العالمي . أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2006 ، ص 3 .

* التأكيد على منطقة أسيا الوسطى، فضاء نفوذ روسي مع السعي إلى جعل المنطقة أكثر استقرارا وأمنا العمل على ابعاد المنافسة وكسبها في ظل مطالبة الولايات المتحدة بتقليص نفوذها وسحب قواعدها العسكرية وهو ما حققته في كل من أوزباكستان قزخستان.

* إتباع سياسة تقوم على البرغماتية والعقلانية أي المزج بين الليبرالية الاقتصادية والسلطوية البرغماتية بالشكل الذي يحقق اعادة بناء القوة الروسية .

* التركيز على استئناف تطوير الأسلحة الاستراتيجية بالشكل الذي أولا يحفظ التوازن الاستراتيجي العالمي، وثانيا الذي يظهر روسيا الاتحادية الى الحاجة لجيش مختص متطور في ظل تصاعد بروز النزاعات الإقليمية[1].

كما أن استراتيجية السياسة الخارجية الروسية التي حددها بوتين في اجتماع مع سفراء روسيا في 12 ماي 2004 هي أقرب إلى الاستراتيجية المتعددة الاتجاهات تقوم على تراجع روسيا عن الاندماج في المجتمع الأوروبي في مدى القريب على الأقل علاقة أكثر واقعية بين الطموحات والموارد المتاحة المحددة، مع عدم الرغبة في مواجهة مع الغرب ومع محاولة لعب دور المهيمن لروسيا في أراضي الاتحاد السوفيتي سابقا من خلال أساليب أكثر مرونة كأولوية تفرضها متطلباتها الأمنية[2]

ثانيا : في عهد ديمتري ميدفيدف (2008 – 2012)

تسلم السلطة في روسيا الاتحادية بتاريخ 07 ماي 2008 ، كان ذو توجه ليبرالي مؤكد على نفس مبادئ سابقة لرئيس بوتين ، حيث أكد على احترام أطر القانون الدولي كمرجع لتنظيم العلاقات مابين الدول في ظل العمل على إقامة عالم متعدد الأقطاب بحكم أن الإبقاء على السيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية سيخلق عالم مضطرب تسوده الفوضى ومهدد بالصراعات الدولية و الاثنية الداخلية .

[1] ليليا شيفتسوفا ، روسيا بوتين ، مرجع سابق ، ص ص 469 471 .

[2] حديث الرئيس ميدفيدف لمحطة تلفزيونية دنمركية ، 22 / 4 / 2010 ، 16 / 03 / 2016 www.Rousia alyoum.net

لقد تم التركيز في هذه الفترة على الاستمرار في بناء شبكة علاقات قوامها الثقة والتعاون المتبادل بما يخدم المصلحة الروسية مع جميع الدول المهيمنة في السياسة الخارجية في كل من الإقليم الأوروبي الأسيوي والأمريكي بكل الأليات الممكنة ، كما تم التأكيد على البعد الأوراس في السياسة الخارجية الروسية وعلى بناء إمنها القومي انطلاقا من حفظ الأمن في منطقة أسيا الوسطى كمجال حيوي يجسد مصالحها الأمنية بمفهومها الشامل[1].

أشارت السياسة الخارجية في هذه الفترة إلى أن هدف روسيا الاتحادية هو استعادة مكانتها على الساحة الدولية وإعادة إحياء دورها كقطب دولي مؤثر، من خلال الدعوة إلى الإصلاح انطلاقا من الاعتماد على الموارد الذاتية بالموازاة مع التأكيد على وحدة الأراضي الروسية أي الاستمرار في تبني سياسة خارجية تقوم على فكرة اعادة استيعاب مناطق النفوذ الحيوية التابعة سابقا للاتحاد السوفيتي بالشكل الذي يعيد بناء روسيا كدولة قوية باسترجاع حدودها التقليدية وحماية الأقليات خارج حدودها الجغرافية.

بالنسبة إلى الاستراتيجية الأمنية الروسية، يشير ميدفيدف إلى ضرورة أن يكون النظام الدولي متعدد الأقطاب وأن تكون روسيا، جزء وعضوا منه وأن تحتل المكانة التي تستحقها من الناحية الاقتصادية وفي مجال الأمن بما يتوفق مع قدرة روسيا و تاريخها و دورها إذ أن ميدفيدف يسعى لإعادة مكانة روسيا في العالم، إذ أنه وقبل كل شيء يسعى إلى الحد من التدخل الأمريكي في منطقة الجوار القريب من روسيا، وإرساء التوازن في الدبلوماسية العالمية من خلال تعزيز منظمة شنغهاي وتحولها إلى كتلة شبيهة بحلف الناتو كما تشمل أهدافه تحويل روسيا إلى مركز مالي عالمي، وإنشاء منطقة الدول لمصدر للغاز على أن تكون روسيا المنتج الأكبر في العالم ، والعضو القيادي فيها حيث صرح " مكيافيل مارغيلوف" رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس

[1] محمد سيد سليم ، " التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية " . مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام العدد 170 ، أكتوبر 2007 ، ص ص 40 41 .

الأعلى للبرلمان الروسي ": العالم الأحادية يحتضر وسيظهر تشكلات نفوذ جديدة إلى جانب الولايات المتحدة حيث نرى البرازيل ، الهند ، الصين ، الاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية[1].

4- العلاقات الروسية الأمريكية في عهد بوتين وميدفيدق

جاء بوتين بتوجهات جديدة تسعى إلى إحياء الدور الروسي في النظام الدولي، إذ يمكن القول أن هذه التوجهات تعني تغييرا جذريا ، في السياسة الخارجية الروسية نحو المواجهة والتحدي للإدارة الأمريكية في العديد من القضايا ذلك بالنظر إلى الرؤية الرئيس بوتين أن الولايات المتحدة على أنها مصدر للخطر على المصالح الروسية بالإضافة إلى إدراك ضرورة القيام بدور أكثر فعالية ،في مواجهة السياسة الأمريكية من خلال العمل على استعادة روسيا مناطق النفوذ التي فقدتها منذ سقوط الاتحاد السوفياتي وتصحيح الخلل في التوازن مع الولايات المتحدة إلى علاقة متكافئة بين شريكين على عدم المساواة في إطار نظام دولي متعدد الأقطاب[2].

حيث تميزت العلاقات الروسية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 قام الرئيس بوتين بمساندة الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب خاصة منذ سنة 2007 إلا أن محاولات الولايات المتحدة لتحقيق مشروع تحول العالم إلى مجتمع دولي ديمقراطي ليبيرالي لم يتلقى قبول كبير من طرف المجتمع الدولي ، حيث اعتبرت روسيا هذا المشروع تهديد لمناطق نفوذها من جهة أخرى سمحت أحداث 11سبتمبر بتجنب روسيا للانتقادات لحربها في الشيشان التي اعتبرت كخطوة أولى نحو إتباع سياسة خارجية مستقلة مبنية اساسا على استغلال امكانياتها النفطية وانشاء محور موسكو –طهران وكراكاس وأسيا الوسطى التي تبلغ مجموع احتياطاتها

[1] أوين ماثيور ، وأنا نيمتسونا ، " عقيدة ميد فيدف ". مجلة النيوزويك باللغة العربية ، العدد 02 ، 2008. WWW.neelwafurat. Com

[2] راشد باسم ، المصالح المتقاربة : دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي . مصر : وحدة الدراسات المستقبلية، 2013 ، ص 96 .

ربع الاحتياطات العالمية للبترول وحوالي نصف احتياطي الغاز في العالم لخلق التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية[1].

فلقد تخلى بوتين عن الاعتماد على الغرب وخاصة الولايات المتحدة، وأيضا ميدفيدف الذي اتبع سياسة بمتين تجاه الولايات المتحدة كما أن العلاقات بين البلدين تشهد توتر كبير وهذا بسبب المشروع الأمريكي لإنشاء الدرع الصاروخي، في بولندا وجمهورية الشيك من أجل التصدي للهجمات المحتملة من إيران بالإضافة إلى قرار حلف الشمال الأطلسي التوسع شرقا ليضم كلا من أوكرانيا وجورجيا في قمته التي انعقدت في أفريل 2008 مما اعتبرته

روسيا خطرا على أمنها القومي.

المبحث الثاني : مجالات التعاون الروسي الأمريكي

تضائل المشروع الأمريكي الروسي للشراكة الإستراتيجية في التسعينات بعد نهاية الحرب الباردة ، من خلال زيادة التوتر وتبادل الاتهامات في السنوات اللاحقة وفي أعقاب هجومات 11 سبتمبر 2001 أعادت الهجمات تشكيل البلدين لعلاقاتهما عل أساس من التعاون ضد الإرهاب وهدف "بوتين " لدمج روسيا مع الغرب ومع ذاك سران ما زادت التوترات على عدد من القضايا التي زادت في تنامي الخلاف في العلاقات الروسية الأمريكية واستمر التعاون في بعض المجالات كالتعاون في مكافحة الإرهاب والقضايا الإقتصادية ، بما في ذلك الجهود الأمريكية في محاولة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وقلقها بشأن الدرع الصاروخي للناتو .

المطلب الأول : الإستراتيجية والعسكرية

[1] لمى مضر ، مرجع سابق ، ص 380 .

تعددت المجالات التي تظهر طبيعة العلاقات الاستراتيجية والعسكرية بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية كزنها مؤشر حقيقي لتوتر والتعاون بين الدولتين .

أولا: في مجال الرقابة على التسلح ونزع السلاح : منذ عام 1992 أنفقت أكثر من 100 مليار دولار لمساعدة روسيا والجمهوريات السوفياتية السابقة ، وهي كازخستان وكرانيا وبيلا روسيا [1]

لتفكك الأسلحة النووية وضمان أمن الأسلحة النووية ، والرقابة على الموارد النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وما يتصل بها من المعرفة التكنولوجية ، وهذا التمويل يدعم من طرف برنامج يدعم من طرف برنامج خفض التهديد التعاوني الذي يدار من طرف وزارة الدفاع الأمريكية و ع برامج حظر الانتشار النووي الذي تشرف عليه وزارتا الطاقة والدولة وقد ساهت هذه البرامج على القضاء على الأسلحة النووية ووسائل نقلها إلى أوكرانيا وروسيا البيضاء وكزاخستان ونقل وتخزين والقضاء على الأسلحة في روسيا ، وقد مولت أيضا تحسينات في مجال الأمن في مناطق التخزين الأسلحة النووية والمواد النووية .

لقد تغير تركيز الولايات المتحدة على المساعدة للحد من التهديد ومنع انتشار على مر السنين ، ففي البداية كانت المساعدة الأمريكية بمثابة استجابة طارئة لحالة من الفوضى الوشيكة في ما بعد الاتحاد السوفياتي في عامي 1992 و 1993 نتيجة قلق صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية إزاء إمكانية تحويل أو فقدان السيطرة على الأسلحة النووية وغيرها وتم النجاح إلى حد كبير في حد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية إذ خصصت الولايات المتحدة نسبة متزايدة من تمويلها للمشاريع التي تركز على تأمين والقضاء على الأسلحة الكيمائية والبيولوجية وتأمين مواقع التخزين التي تضم الرؤوس الحربية النووية وازلتها من أنظمة الأسلحة المنتشرة وفي الفترة 2000- 2010 ضاعفت الولايات المتحدة التمويل للمشاريع التي تسعى للحفاظ على أسلحة الدمار الشامل بعيدا عن الإرهابيين أما فيما يتعلق بالتعاون مع روسيا فإن مذكرة التفاهم التي تحكم

[1] أمينة رباحي ،" موقع روسيا من العلاقات الأورو أطلسية " . دراسات استراتيجية ، العدد 13 ، ص 58 .

تنفيذ التعاون الأمريكي الروسي في مجال الحد من التهديد ومنع الانتشار النووي انتهت في جوان 2013 ، وحلت محلها اتفاق البرنامج البيئي النووي متعدد الأطراف في الاتحاد الروسي وبموجب هذا الاتفاق الجديد فإن البلدين تعهدا بمواصلة التعاون في بعض مجالات الأمن النووي ، ولكن مشاريع تفكيك وتدمير الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية توقفت.

ثانيا : معاهدة ستارت الجديدة لخفض الأسلحة الإستراتيجية :تعدت ادارة أوباما لمتابعة المفاوضات الحد من التسلح في روسيا ، وعلى وجه التحديد التفاوض على معاهدة جديدة تحل محل معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية سنة 1991 وفي أفريل 2009 اتفق الرئيسان أوباما وميدفيدف أن المعاهدة الجديدة ستتناول نشر القوات النووية الاستراتيجية الهجومية ، وترك مناقشات بشأن الأسلحة والرؤوس الحربية غير الاستراتيجية في التخزين إلى اتفاق في المستقبل ، والحد من قواتها المنتشرة في مستويات أقل من تلك التي وضعتها لعام 2002 معاهدة موسكو بعد نحو عام من المفاوضات وقعت الدولتان على معاهدة ستارت الجديدة في 8 أفريل 2010 ، وتحدد هذه المعاهدة كل جانب بما لا يزيد عن 800 من قاذفات المنتشرة وغير المنتشرة والثقيلة القادرة لحمل رؤوس نووية ويمكن لكل جانب للاحتفاظ بما لا يزيد عن 1550 من الرؤوس الحربية المنتشرة وتحتوي المعاهدة الجديدة أيضا على عدد من أحكام لضمان والثقة والتأكد من شأنها أن تساعد كل جانب من التحقق من استكمال الطرف الأخر للمعاهدة ويعتقد العديد من المحللين أن هذا نظام التحقق أهمية خاصة لأنه ينص على الشفافية والتعاون بين الجانبين[1].

ثالثا : برنامج الدفاع الصاروخي: لقد دعمت الحكومات الأمريكية المتعاقبة تطوير الدفاع الصاروخي الباليستي للحماية ضد تهديدات الصواريخ البالستية بعيدة المدى من الدول المعادية واعتبرت إدارة جورج وولكر بوش أن كوريا الشمالية وايران تمثل التهديد الاستراتيجي وطرحت اشكالية عما إذا كان يمكن ردعها

[1] أمنة رباحي ، مرجع سابق ، ص70

بالوسائل التقليدية وفي عام 2007 اقترحت الحكومة الأمريكية نشر صواريخ متوسطة المدى من نظام الدفاع الصاروخي البالستي في أوروبا للدفاع ضد احتمال التهديد الصاروخي الايراني وشملت 10 صواريخ اعتراضية في بولندا ورادار في جمهوريات التشيك ووقعت الدولتان على اتفاقات مع ادارة بوش السماح لهذه الأنظمة بالتركيز على أراضيها ،لكن برلمان البلدين قررا تأجيل الأمر حتى بعد توضيح نوايا إدارة " أوباما " بشأن سياسة الدفاع الصاروخي .

لقد كانت العلاقات الروسية الأمريكية جدو حرجة بسبب الجدل حول الدفاع الصاروخي ، الحرب في جورجيا والأزمة المالية والرغبة الأمريكية في نشر دفاعات صاروخية في أوروبا والمعارضة الروسية للخطة يبقى السؤال الذي يتعين طرحه هل يعني هذا أن هناك دفعة جديدة للعلاقات الثنائية والتعاون في المستقبل ولاسيما في مجال الدفاع الصاروخي وعدم الانتشار والحد من التسلح ؟ أم هذا الخلاف يعيد بعث الولايات المتحدة وروسيا إلى حرب باردة جديدة؟ .

يرى البعض المحللين أن روسيا لديها دوافع أخرى لرفع الإنذارات حول نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي:

- إثارة الفتنة بين الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي.

- لفت الانتباه بعيدا عن قمع روسيا من المعارضة الداخلية والاجراءات العدوانية في السياسة الخارجية والتعاون في مجال التكنولوجيا مع إيران .

- النظر إلى نشر بعض مكونات الدرع الصاروخي الأمريكي في شرق أوروبا على أنه توسيع للنفوذ الأمريكية والأطلسي إلى أماكن النفوذ الروسي التقليدية.

- من شأن هذه العملية الحد من أو إلغاء دور مجلس الناتو – روسيا .

- التخوف من انضمام كامل الأراضي والنشاطات العسكرية الروسية للرقابة الاستخبارية الأمريكية وذلكم بسبب نشر رادرات والتي يصل مداعها إلى 4000 كم .

- من شأن نشر انظمة دفاعية على حدود روسيا الحاق اضرار كبيرة بالأمن القومي الروسي وذلك بسبب تعزيز امكانيات التدخلات الأمريكية والأوروبية في الشأن الداخلي الروسي .

لقد واصل المسؤولون الروس تكرار اصرارهم أنه على الرغم من موسكو مستعدة لإجراء مباحثات لكن الضمانات القانونية تشكل الشرط الرئيسي للتعاون الروسي، ورغم ذلك في شهر جويلية و في ظل استمرار الاصرار الأمريكي على نشر هذه الأنظمة كجزء لا يتجزأ من متطلبات الأمن القومي الأمريكي وردع التهديدات الأمنية في أوراسيا وحماية حلفائها في أوروبا وآسيا ضد مخاطر الصواريخ البالستية من الدول المعادية لاسيما ايران وكوريا الشمالية .

المطلب الثاني : التعاون الإقتصادية

أولا: التعاون الإقتصادية : تزايدت تخفيضات التجارية والاستثمار بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة ، وقد شكلت روسيا 1.3 بالمائة من واردات الولايات المتحدة في عام 2012 وشكلت الولايات المتحدة 2.7 بالمائة من صادرات الروسية و 5.3 بالمائة من واردات الروسية وكانت الأسواق 28 لصادرات الولايات المتحدة ومن 16 أكبر الموردين لها في نفس السنة ووفقا لبيانات الحكومة الروسية وبحلول نهاية عام 2011 لم تكن من قبل روسيا شريكا اقتصاديا للولايات المتحدة ، ومع ذلك في بعض المجالات مثل الزراعة أصبحت روسيا سوقا مهما للصادرات الأمريكية ، فهي أكبر الأسواق الخارجية لدواجن الولايات المتحدة بالإضافة إلى تضاعفت صادرات الولايات المتحدة إلى روسيا معدات الطاقة والتكنولوجيا والمعدات الصناعية والزراعية بسبب تراجع قيمة الدولار ، وأن الطلب الروسي لهذه المنتجات من المرجع أن يتضاعف نظرا لسعي روسيا إلى استبدال وتحديث المعدات والتكنولوجية القديمة .

ومن جهة أخرى أهمية روسيا كمورد للولايات المتحدة من المحتمل أيضا أن تظل صغيرة نظرا لعدم وجود القدرة التنافسية الدولية للإنتاج الروسي خارج النفط والغاز والموارد الطبيعية الأخرى بينما العلاقات

الاستثمارية بين الولايات المتحدة وروسيا قد تدمر أكثر إذا تحن مناخ الأعمال في روسيا فواشنطن تتحفظ على التدخل الحكومي خاصة في مجال الطاقة مما يضعف حماسة المستثمرين[1] .

ثانيا : المساعدات الأمريكية لروسيا : بدأت المساعدات الأمريكية إلى روسيا في وقت مبكر من انهيار الاتحاد السوفياتي لمعالجة المخاوف بشأن مخاطر الانتشار النووي المحتملة والاحتياجات الإنسانية من خلال قانون دعم الحرية 1992 ، إذا بدأ توفير المزيد من المساعدات الأمريكية إلى روسيا أكثر من أي دولة أخرى بعد الأتحاد السوفياتي وقد خصصت حكومة الولايات المتحدة نحو 19 مليار دولار في المساعدات إلى روسيا ، أنفق الجزء الأكبر من هذه المساعدات حوالي 60 بالمائة على نسبة البرامج الأمنية التي تهدف إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل على مكافحة تهريب المخدرات والجريمة العابرة للحدود الوطنية وتعزيز سيادة القانون واصلاحات قطاع العدالة الجنائية ودعم الجهود المصالحة في الشيشان ومناطق أخرى من شمال القوقاز وقدمت مساعدات أخرى للتحول الديمقراطي ، وإصلاح السوق والاحتياجات الصحية .

وتجدر الاشارة إلى بعض الملاحظات المهمة حول المساعدات الأمريكية لروسيا:

- تمت الموافقة على فرض قيود على المساعدات لروسيا في اعتمادات سنة 1998 وكل سنة بعد ذلك لحظر أي مساعدات للحكومة المركزية ، إلا إذا التزمت روسيا بقانون التمييز ضد الأقليات الدينية وأضيفت الديمقراطية وحقوق الإنسان والشروط الأخرى لقانون الدعم سنة 2008 بسبب الانتهاكات خلال الفترة التي سبقت انتخابات مجلس الدوما في ديسمبر 2007 .

- منذ قانون مشروع المساعدات الخارجية لسنة 1996 قررت واشنطن وقف المساعدات المباشرة للحكومة الأمريكية للحكومة المركزية في روسيا .

[1] شوقي عرجون ، صراع النفوذ والمصالح بين الولايات المتحدة وروسيا في منطقة جنوب القوقاز ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة الجزائر ، دراسات دولية ، 2014 .ص 188 .

- يحظر مشروع قانون المساعدات الخارجية لسنة 2001 ، 60 بالمائة من المساعدات للحكومة المركزية في روسيا إذا لم تتعاون مع التحقيقات الدولية في مزعم جرائم الحرب في الشيشان أو توفير سبل الوصول إلى المنظمات غير الحكومية في مجال مكافحة الإرهاب تم اسقاط تهمة جريمة الحرب في السنوات اللاحقة.

إن المساعدات المالية والاقتصادية الأمريكية لروسيا تعود إلى الفترة التي تفكك فيها الاتحاد السوفياتي ووجدت فيها موسكو نفسها بحاجة إل العديد من الموارد والخبرات الرأسمالية من أجل اصلاحات اقتصادية عميقة تسمح لروسيا يتجاوز عقبات المرحلة الانتقالية والتحول نحو الرأسمالية واجراءات الدمقرطة التي شهدتها روسيا في فترة حكم " يلتسين " بعد نهاية الحرب الباردة وقد سجعت القلايات المتحدة هذه الاصلاحات الداخلية الروسية وتعاونت إلى حد كبير معها واستمرت في تقديم المساعدات المالية وقف اتفاقيات ثنائية مبرمة بين الطرفين وتبقى العلاقات الثنائية بين البلدين رهينة التجاذبات الاستراتيجية في مختلف القضايا العالمة والدولية في عالمنا المعاصر لكن الروابط الاقتصادية بين الدولتين تشهد على مر السنوات تطورا ملحوظا من حيث حجم المبادلات متأثرة بالعوامل الاقتصادية المحصنة في حين القضايا الإستراتيجية العالمية تؤثر بين فترة على نمط العلاقات الاقتصادية الثنائية [1].

[1] شوقي عرجون ، مرجع سابق ، ص 194

المبحث الثالث : مواقف التضارب والصراع الروسي الأمريكي بعد أحداث سبتمبر2001

ساهمت أحداث 11 سبتمبر 2001 بشكل مباشر في تغيير التوجهات الجيوبولتيكية والاستراتيجية لروسيا الاتحادية نتيجة للتوغل الأمريكي في المناطق التي تعتبر فضاء نفوذ تقليدي روسي منذ العهد القيصري تحت ذريعة محاربة الإرهاب والأصولية، وحركة طلبان إذ ساهمت روسيا في المراحل الأولى في دعم الجهود الأمريكية للقضاء على الإرهاب ، ولكن سرعان ما أدركت روسيا أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول التغلغل في مناطق النفوذ الروسية سواء البعيدة أو القريبة، وتهدد مصالحها وأمنها القومي تحت اسم " حقوق الانسان" إذ تسعى الولايات المتحدة ايضا إلى تعزيز وجودها وتحقيق الهيمنة الشاملة في المسح السياسي وفي المقابل لا تزال روسيا تحتفظ بأهميتها الجيوبولتيكية في القرن الواحد والعشرين من خلال إعادة لعب دور حيوي ومؤثر على الساحة الدولية والإقليمية.

المطلب الأول : التنافس الروسي الأمريكي على منطقة آسيا الوسطى

أصبحت منطقة أسيا الوسطى في ظل الفراغ الجيوسياسي لما بعد الحرب الباردة محل اهتمام كافة اللاعبين الساعين إلى تطوير استراتيجيات إقليمية وقارية وعالمية ، نتيجة لهذا الاهتمام انعكست توازنات القوى التي أخذت في التبلور في أسيا الوسطى عامة على البناء الاستراتيجي لأسيا الوسطى وبرزت مقاييس لتوازن القوى وأنماط التحالفات بين القوى عالمية كروسيا الاتحادية، والولايات المتحدة الأمريكية من خلال رسم سياسات جديدة تراعي التوازنات الاقتصادية، السياسية والجيوسياسية الدولية من أجل الحفاظ على التأثير الاستراتيجي، والاستفادة من المصادر الاستراتيجية في المنطقة هذا الأمر حول أسيا الوسطى فضلا عن كونها ساحة تنافس جيوسياسي إلى ساحة صدام المصالح اقتصادية كما تهدف كل دولة إلى لعب دور المتحكم في الإيقاع الاستراتيجي داخل اوراسيا من خلال توظيف المنظمات الدولية وعبر توظيف القدرة على المناورة لتحقيق ميزان القوى كشرط ضروري لتحقيق التأثير العالمي طويل الأمد.

1- المصالح والأهداف الاستراتيجية الروسية

تعد الهيمنة على منطقة القوقاز أسيا الوسطى هدف ومسعى استراتيجي سعت روسيا إلى تحقيقها منذ زمن بطرس الأكبر، وإلى غاية يومنا هذا لما يكفله لها من انفتاح على العالم الخارجي كقوة دولية لها وزنها بوصولها إلى أعالي البحار وتأثير ذلك على تجارتها الدولية وهوما أطلق عليه " التوجه نحو المياه الدافئة " كمفهوم استراتيجي .

شكلت منطقة أسيا الوسطى دائما مجال حيوي استراتيجي، وجناح جنوبي يمثل أحد الركائز الأساسية في مجال الأمن القومي الروسي، باعتباره الأقرب إلى أوروبا وعليه فإن الإدراك الروسي الجيوبوليتكي ينطلق من فكرة مفادها أي تهديد لأمن هذه الدول أو أي تحرك سلبي من قبل هذه الدول يؤثر بصفة مباشرة على أمن روسيا الاتحادية بمفهوم الشامل وهم إدراك يؤكد .

1- على مبدأ التعاون الاقتصادي الاقليمي مع الجمهوريات المنطقة.

2- يقوم على فكرة أن مجال الجغرافي السوفياتي السابق هو منطقة نفوذ جيو بولتيكي روسي خاصة حسب تصريح" أمبار تسومون " رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان عام 1993 ، لتؤكد وثيقة الاستراتيجية الروسية المعلنة في 2 جانفي 1994 على السعي إلى حفظ أمن الدول المجاورة عبر طرح فكرة حق التدخل بحسم باستخدام القوات المسلحة لحماية مصالح روسيا في الجمهوريات الكومنولث والمناطق الأخرى التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي كما صرح عقب ذلك " أندريه كوزيريف" في 19 جانفي 1994 بوجوب احتفاظ روسيا بوجودها العسكري في منطقة الجوار القريب كمهمة استراتيجية لها في مواجهة الأخطار الأساسية على مصالحها الحيوية[1].

أولا : الأهداف السياسة للاستراتيجية الروسية اتجاه منطقة اسيا الوسطى

1 – احتواء العنف وحصار التطرف الإسلامي : حيث دفع الفراغ السياسي والاستراتيجي الذي نتج عن فشل الإيديولوجية الشيوعية و الدعاية الغربية الشديدة ضد الأصولية الإسلامية بروسيا، إلى النظر لتنامي التيار الإسلامي مع نهاية القرن العشرين في منطقة أسيا الوسطى كخطر رئيسي يهدد أمنها ومصالحها القومية ومنه العمل على إبعاد عمليات العنف التي في منطقة عن حدودها، إذ طورت روسيا **نظرية الدومينو*** التي بموجبها سوف تنتقل عدوى الحركة الإسلامية الأصولية إلى الأراضي روسيا الاتحادية بعد أن تصيب مجمل منطقة أسيا الوسطى، أدت الأزمة في طاجكستان إلى تخوف الساس الروس من إمكانية قيام حكومة إسلامية في هذه الجمهورية أو من نشوب حرب على غرار ما حدث في أفغانستان، وعلى هذا تم التأكيد على ضرورة تأمين الحدود الجنوبية بإرسال قوات مسلحة روسية للمنطقة لأجل هذه الغاية وبعد عودة الاستقرار للمنطقة، أوصى

[1] زبغنيو بريجنسكي ، رقعة الشطرنج الكبرى : الأولويات الأمريكية ومتطلباته الجيو استراتيجية . تر : أمل الشرقي ، عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، 1999 ، ص ص 128 138 .

* **نظرية الدومينو:** ظهرت في الخمسنيات في الولايات المتحدة الأمريكية بعد ما طرحها الرئيس الأسبق " وايت ايزنهاور في خطاب القاه عام 1954 تقوم بأنه إذا كانت دولة في منطقة معينة تحت نفوذ شيوعي فإن الدول المحيطة بها ستخضع لنفس نفس نفوذ عبر تأثير الدومينو.

بعض الروس بأنه لا يجب معارضة الإسلام بشكل عام وإنما ينبغي الحفاظ على وضعية والتحكم فيه والتقليل من تنامي ونفوذ قدر الإمكان[1].

تبعا لذلك تتابع روسيا تنفيذ ما يسمى نظرية " مونروسكي الجديدة " التي تنص على اتخاذ ما يسمى التهديد الإسلامي كذريعة لشرعية وأحقية التدخل بكل السبل في نطاق نفوذها فالسياسة الخارجية الروسية تعمل للتأكيد من تحقيق هدف رئيسي وهو ألا يزيد نفوذ الإسلام السياسي إلى درجة من القوة والانتشار بالشكل الذي يفرض مصالحها للخطر ويوجه ضربة قوية للنفوذ الروسي بالمنطقة[2].

2 – التصدي لتغلغل النفوذ الأمريكي والأوروبي في منطقة آسيا الوسطى: نجد جمهوريات آسيا الوسطى بروسيا من الجنوب أو ما يعرف باسم " الخاصرة الضعيفة " هذه المنطقة الجغرافية التي أضحت تعرف فراغ أمني من وجهة نظر استراتيجي قد يجذب متسللات من طرف دول إقليمية مثل إيران، تركيا والصين كدولة تنامى نفوذها بزوال الاتحاد السوفيتي كقطب مهيمن وأخرى دولية كالولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا والحلف الشمال الأطلسي بعد تجديد مهامه مما يخلق بيئة أمنية واستراتيجية معقدة طرحت تحديات صعبة على الأمن القومي الروسي على الجبهتين الغربية والشرقية، تعترض سبيل روسيا للعودة كقوة مؤثرة في عالم متعدد الأقطاب.

هذه الظروف ألزمت روسيا إيجاد الصيغة الملائمة للتعامل مع هذه العقبات الأمنية بالشكل الذي يحفظ مصالحها الاستراتيجية الأمنية بالمنطقة، وهنا أبرزت وثيقة السياسة الخارجية الروسية لعام 2000 أن هذه المصلحة موزعة على دوائر وهي: آسيا الوسطى القوقاز أوروبا و أمريكا ثم شرق آسيا وهو ترتيب يعكس أبعاد وغايات هذه السياسة التي أضحت ترى في استعادة نفوذها في الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي

[1] محمد رضا جليلي ، تيري كيلير ، جيو سياسية آسيا الوسطى .تر : علي مقلد ، منشورات دار الاستقلال للثقافة العلوم القانونية ، 2004 ، 94

[2] لطفي السيد الشيخ ، الصراع الأمريكي الروسي في آسيا الوسطى . القاهرة : دار الأحمدية للنشر 2006 ، ص ص 136 137.

ضرورة لاسترجاع مكانتها في سلم القوى الدولية كما صدرت في 24 جانفي 2000 وثيقة موقعة من الرئيس بوتين تتضمن مفهوم الأمن القومي الروسي من خلال منظومة متكاملة لضمان الأمن للمجتمع والدولة ضد التهديدات الداخلية والخارجية وتأكيد على أن لروسيا دول كبرى ذات موقع أوروبي – آسيوي تمتلك من القدرات التقنية التكنولوجية والعلمية العسكرية ما يؤهلها للتأثير في السياسة الدولية رغم التحديات الداخلية[1].

عبر الوثيقة أيضا عن عزم روسيا على الدفاع عن مكانتها الدولية، وعلى استعادة وضع التوازن السياسي والاقتصادي في منطقة آسيا الوسطى ورفضيها للاستراتيجية الروسية للسيطرة العالمية، وتوسع حلف الناتو شرقا، وللجهود الأمريكية المنصبة حول جذب جمهوريات المنطقة لفلكها وتشجيعها للانضمام لحلف الناتو بهدف عزل وتطويق روسيا جغرافيا و عسكريا و اضعافها إقليميا ودوليا.

3 – حماية الأقليات الروس في منطقة التي تتواجد بنسب متفاوتة، إذ تقتضى السياسة الروسية إلى جانب حماية هذه الأقليات ضرورة الحفاظ على أنظمة الحكم القائمة بما يحفظ نفوذ روسيا بالمنطقة، ومن جهة أخرى هي سياسة تعطي الأولوية لإبعاد المنافسة التي اشتدت على إقليم بعد الإهمال النسبي له من طرف روسيا على إثر تفكك الاتحاد السوفيتي بالشكل الذي يحفظ استقرار إقليم آسيا الوسطى بما يؤمن الحدود الجنوبية لروسيا من أي انكشاف أمني[2] .

إذ يوجد حوالي 25 مليون روسي منتشرون في آسيا الوسطى وهم يمثلون 37.8 بالمائة من سكان كازاخستان، 21 بالمائة في قيرغيزستان ، 9 بالمائة في أوزباكستان، 8 بالمائة في طاجكستان.

[1] نفس مرجع ، ص 138 .

[2] محمد سيد سليم ، " التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية" . مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد 170 ، أكتوبر 2007 ، ص ص 40 41 .

إن روسيا تحاول حمايتهم في المنطقة لأنه أولا: عمل يوفر لها نوع من الهيمنة وكثيرا ما يتخذ موقف حماية الأقليات مبرر للتدخل العسكري الروسي في هذه الدول لحفظ الاستقرار. ثانيا: من مصلحة روسيا الدفاع عن مصالح هذه الأقليات في المنطقة آسيا الوسطى وفي هذا الصدد وقعت روسيا اتفاقيات مع دول آسيا الوسطى كالموقعة مع تركمنستان في 23 ديسمبر 1993 بموجبها منح الروس المقيمين فيها الجنسية المزدوجة[1].

4 – العلاقة الاعتباطية بين الأمن الروسي والأهمية الجيواستراتيجية والجيوبولتكية لمنطقة آسيا الوسطى: إن أدراك الساس الروس ينطلق من فكرة أن الفراغ الذي خلقه تفكك الاتحاد السوفيتي يجب أن تملأه القوة الروسية ، لتظل لاعبا هاما في المنطقة مما يمكنها من حماية مصالحها الاقتصادية ، ومن جهة أخرى دول المنطقة تعترف بأهمية التواجد الروسي لحفظ الاستقرار وتوازن القوى الاقليمية.

تعد روسيا ضامن للأمن الداخلي والخارجي لهذه الجمهوريات وهو ما عبر عنه الرئيس قيرغيزستان بقوله: " يعتمد الكيان الأوراسي على مدى استمرار روسيا كقوة عالمية ، ولهذا يجب أن نسهم في دعم روسيا "على هذا الأساس بادرت روسيا إلى دمج أمنها وأمن آسيا الوسطى في منظومة واحدة تجسدت في اتفاقية الأمن الجماعي الموقعة 15 ديسمبر1992 في مدينة طشقند إلى جانب توقيع مجموعة من الاتفاقيات الأمنية الثنائية مع دول المنطقة[2].

5 – أهمية التسلح النووي في كازاخستان بالنسبة لروسيا بالإضافة إلى ضرورة سعيها إلى إقامة قواعد عسكرية والحفاظ عليها بالمنطقة الأهداف دفاعية من الناحيتين الجغرافية والاقتصادية، تدرك روسيا أن الاهتمام الأمريكي بإنشاء قواعد عسكرية بالمنطقة لا يرتبط أساسا بعملياتها في أفغانستان بقدر ارتباطها بجهود تدعيم نفوذها وحضورها الاستراتيجي بالإقليم[3].

[1] نفس مرجع ، ص 42 .

[2] لمى مضر الأمارة ، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على منطقة العربية ،مرجع سابق ، ص ص 277 278 .

[3] الزاوي محمد سليمان ، حرب القواعد والنفوذ الأمريكي الروسي . المركز العربي للدراسات الإنسانية ، 2010 ، ص77 .

إن العقيدة العسكرية الروسية تعتمد على أساس دفاعها على التمدد لخلق مناطق عازلة بينها وبين أوروبا وآسيا والعالم الإسلامي ومن أجل حماية حدودها من الخطر الأمريكي الأطلسي في إطار استراتيجيتها تمكنت من السيطرة على أوكرانيا ، بيلاروسيا وكازاخستان مع بقاء جورجيا في جوهر التركيز الروسي لتعيدها من جديد في فلكها.

أما على صعيد البعد الأمني في العلاقات الروسية مع آسيا الوسطى نجد: تعمل روسيا على حماية أمنها الداخلي والخارجي عبر منع الصراعات الداخلية في آسيا الوسطى والتحكم في الأضرار الناجمة عنها من خلال التعاون مع جمهوريات المنطقة حيث أن أمن إقليم آسيا يجسد أهم المصالح الروسية في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز.

لقد كان للحدود المصطنعة بين الجمهوريات آسيا الوسطى والتي قام ستالين بترسيمها أثر كبيير في حالة عدم الاستقرار في المنطقة وهو ما يظهر في جمهورية كازاخستان أوزباكستان وحالة الاضطراب هذه انعكست بدورها على الأوضاع السياسية والاقتصادية وحالت دون تطور عمليات الاستثمار والتجارة الخارجية.

يتضح مما سبق أن روسيا ستظل لاعبا مهما في آسيا الوسطى، وعاملا أساسيا لحفظ أمن واستقرار وتوازن القوى في المنطقة، تشكل دول آسيا الوسطى بالنسبة لروسيا عمقا استراتيجيا ونطاق أمني جنوبي، حيث تحتفظ روسيا بقواعد عسكرية لها داخل جمهوريات المنطقة بناء على اتفاقية الأمن الجماعي والاتفاقيات الثنائية التي وقعتها روسيا مع دول آسيا الوسطى وحوض قزوين ، وزادت أهمية هذه القواعد مع اقتراب حلف الناتو من الحدود الروسية في شرق أوروبا ودول البلطيق وفي أفغانستان ، ومن أهم القواعد الروسية في آسيا الوسطى نذكر:

* قاعدة دوشنبيه: حصلت عليها روسيا بعد اتفاقية أمنية مع طاجيكستان عام 2004 التي يتمركز فيها ما يقارب 5000 جندي روسي.

* قاعدة كانت الجوية في منطقة بشكشك : ففي أكتوبر عام 2003 وقعت روسيا اتفاقية مع قيرغيزستان تسمع بموجبها للطائرات الحربية الروسية بالهبوط، بقاعدة كانت التي تحتوي على وجود عسكري جوي وبري روسي مكثف، إلى جانب حاميات عسكرية مابين 800 إلى 1500 جندي في قواعد عسكرية في أرمنيا، أذربيجان، جورجيا ، كازاخستان وطاجيكستان

ثانيا: الأهداف والمصالح الاقتصادية الروسية تجاه منطقة آسيا الوسطى

تبنت روسيا الاتحادية استراتيجية أمنية متعددة الأبعاد، اتجاه منطقة فإلى جانب اهتمامها بالبعد السياسي والأمني اهتمت أيضا بالبعد الاقتصادي الذي تجسده المنطقة ودوره في تحقيق الأمن الروسي، هذا البعد الذي تم تفعيله في السياسة الخارجية الروسية بعد تولي "فلاديمير بوتين " السلطة خاصة اتجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة وعليه دفعت الأهمية الجيوبولتيكية والاستراتيجية التي يحض بها بحر قزوين ومنطقة آسيا الوسطى بروسيا إلى صياغة استراتيجية أمنية تقوم على الحقائق التالية:

* إن سيطرة روسيا على المنطقة تفتح لها المجال عاجلا أو آجلا السيطرة على الخليج العربي والشرق الأوسط، وما يحتويه لها الفضاء الجغرافي من احتياطي الطاقة للاستهلاك المستقبلي (الأمن الطاقوي)، ومنه تعمل روسيا على عدم السماح لتنامي أي قوة إقليمية معادية في منطقة آسيا الوسطى تهيمن على علاقاتها معها على حساب العلاقات الروسية ودول المنطقة.

* تمتع منطقة آسيا الوسطى لمن يكسب التنافس بها على الصعيدين الإقليمي والدولي ويحكم السيطرة عليها عمق استراتيجي جلي الأثر مستقبلا من جهة، كما أن توازن المصالح والقوى في آسيا الوسطى يضمن توازن المصالح في المنطقة ككل، إذ أن كل الأحدث العالمية تركز على العلاقات الدولية والصراع على المنطقة حيوية مثل : آسيا الوسطى.

* تهدف روسيا إلى تحقيق مكاسب اقتصادية باستغلال حاجة هذه المناطق لمرور نفطها على الأراضي الروسية وذلك من خلال اقامة أنابيب شمال بحر قزوين تعبر أراضي الروسية وفي نفس الوقت تتبنى استراتيجية اقتصادية اتجاه آسيا الوسطى تقوم على المشاركة والاستفادة من مختلف المشاريع الاقتصادية، فضلا عن توسيع علاقاتها التجارية مع الجمهوريات الإسلامية، مع الحفاظ على المنطقة كأسواق لتسويق لمنتجاتها وبالموازاة مع ذلك تعمل روسيا على تنظيم علاقاتها داخل الكومنولث بالشكل الذي يعزز نفوذها وهيبتها الجيوبولتيكية بالمنطقة[1].

* تسعى روسيا إلى إقامة منطقة عالمية للبترول مع أذربيجان وكازاخستان كما تحاول توقيع بروتكولات لتحديد، النظم التجارية مع دول آسيا الوسطى بهدف غلق المجال أمام الشركات البترولية الغربية والأمريكية خاصة وفضلا عن تكوين بنوك مشتركة فيما بينها .

* يرى خبراء النفط الروسيين أن لروسيا الحق في السيطرة على الثروة التي استثمرت من طرف الاتحاد السوفيتي وإنشاء مشروعات نفطية في منطقة بحر قزوين وانطلاقا من ذلك روسيا بامتيازات لشركاتها البترولية ، تفوق تلك الممنوحة لباقي الشريكات العريقة والاتحادات المالية الكبرى التي تشرف على تمويل مشروعات وعمليات التنقيب على البترول بالمنطقة فمثلا شركة لوك أويل الروسية المملوكة للدولة تملك 10 بالمائة من أسهم كونسوريتوم و 5 بالمائة من حقل تنجيز في كازاخستان، كما يرى هؤلاء الخبراء أن صعوبة عملية نقل البترول خارج المنطقة ، وأن تدني قدرت هذه الجمهوريات على استثمار ضخامة ما تتمتع به من الاحتياطي النفطي، سيضطر بحكومات دول المنطقة إلى التعاون مع روسيا في هذا الشأن.

* ضمان مصادر النفط والغاز الطبيعي، إذ أن روسيا في حاجة ماسة للمخزون الاستراتيجي من مصادر الطبيعية المتوفرة في آسيا الوسطى ، إذ أن روسيا لازالت مرتبطة بتصدير الموارد الأولية التي سعرها في المنطقة مازال أقل من سعرها في الأسواق العالمية ، كما تنتهج سياسة التعاون الاقتصادية المتبادل وهذا ما يبرزه لمرسوم

[1] لطفي سيد الشيخ ، مرجع سابق ، ص ص 150 152 .

الصادر عن رئيس **يلتسين** 14/ 12 / 1995 حول الاستراتيجية روسيا اتجاه دول الكومنولث محددا هدفها في اقامة جماعة من الدول المتكاملة سياسيا واقتصاديا يمكن أن ترتقي إلى مكانة مرموقة في العالم[1]

* تدعم المشاركة الروسية في المشاريع الاقتصادية بالمنطقة، حيث بدأت السياسة الخارجية الروسية في البحث الفعلي من أجل تقديم حلول للمشاكل الاقتصادية في المنطقة منذ سنة 1996 وتنام هذا الإدراك بعد فوز " يلتسين " بالعهد الثانية ووصول إصلاحيين على غرار " أناتولي تشوبايس" و "بوريس تمتسوف " للسلطة مؤكدين على الأهمية النمو الاقتصادي وإعادة تشكيل الاقتصادي بروسيا وعلى انتهاج استراتيجية اقتصادية تجاه دول المنطقة تقوم على الاستفادة من الفرص الاقتصادية القائمة، وتنمية وتوسيع العلاقات التجارية مع دول المنطقة.

فروسيا تعتمد في تعزيز نفوذها بآسيا الوسطى على السيطرة على الطرق نقل مصادر الطاقة من الدول المنتجة التي نعاني من الوضعية الجغرافية الحبيسة إلى السوق العالمية واستخدامها كورقة ضغط لمنح امتيازات لشبكة النفط والغاز التي تملكها من خلال جعلها ممرا إلزاميا لمصادر الطاقة المنقولة من المنطقة من جهة.

كما تهدف من خلال خطوط نقل الطاقة إلى الربط بين البحر الأسود، وبحر قزوين من أجل الوصول إلى البحر المتوسط ومنع القوى الغربية من خلق طرق نقل بعيدة عن الأراضي الروسية ، بالإضافة إلى العمل على تحفيز المجموعات المالية والاقتصادية وأصحاب الصناعات الكبرى وشركات البترولية والغاز في روسيا على الاستثمار في منطقة تدريجيا.

[1]Abraham Becker S, Russie and Economico Intégration in the GIS , Survirât , Vol .No.4 Winter 1966, P177.

ثالثا: الأهداف الثقافية الروسية في منطقة آسيا الوسطى

إن التبعية الثقافية في دول آسيا الوسطى للمركز موسكو لا تستمد ديمومتها الحالية من التبعية الاقتصادية والسياسية والعلمية والعسكرية فقط بل وأيضا من تاريخ السيطرة الروسية على المنطقة وأشكال التوطين فيها على امتدد القرن التاسع عشر والعشرين، ففي العلاقات الروسية – الآسيوية الوسطى نعثر على نموذج لعلاقات الفوقية.

تتمتع جمهوريات آسيا الوسطى بمكانة رفيعة في تاريخ الحضاري والإسلامي وفي المقابل تدرك روسيا جيدا هذه الأهمية الثقافية للجمهوريات الإسلامية نظرا لتنوعها العرقي واللغوي كما أنها تمثل اشعاعا للثقافة الروسية في المنطقة إذ أن الدول تسعى من خلال سياستها الخارجية إلى نشر نموذجها الثقافي والحضاري خاصة الدول الضعيفة وهذا ما عمدت روسيا إليه بهدف خلق تجمعات ثقافية حضارية تعطي لها وزن في العلاقات الدولية وحاجزا أمام محاولات اختراقها من طرق الدول الكبرى .

بالرغم من استغلال جمهوريات آسيا الوسطى إلا أن روسيا ظلت متمسكة بمشروعها الثقافي والاجتماعي ويظهر ذلك من خلال أنه إلى اليوم تعتمد اللغة الروسية على نطاق واسع في منطق آسيا الوسطى لاسيما على مستوى الإدارة ووسائل الإعلام والجيش إذ نجد مثلا أن اللغة الروسية تستخدم بنسبة 86 بالمائة في المؤسسات التعليمية بكازاخستان، بنسبة عالية على مستوى الدراسات العليا ويرجع ذلك إلى أن الاتحاد السوفيتي عمد إلى انتهاج مختلف الوسائل والأليات من أجل ترويض جمهوريات المنطقة، إذ يوجد حوالي 25 مليون روسي منتشرين في دول آسيا الوسطى كما ذكرنا سابقا[1].

صحيح أن في فترة القيصرية والسوفيتية عداوة متأصلة بين الإسلام والشيوعية إلا أنها تغيرت مع تولي بوتين السلطة، ويظهر هذا التغير في السياسة الخارجية من خلال حضور بوتين كأول رئيس قمة منظمة المؤتمر

[1] لطفي السيد الشيخ ،مرجع سابق ، ص 155 .

الإسلامي في " بوتراجيا" بماليزيا التي انعقدت في 16 ديسمبر2003 أشار بوتين في حديثه إلى إيجابيات الشراكة مع العالم الإسلامي كما هاجم مقولة صراع الحضارات التي يروج لها الغرب حيث أن روسيا لا ترى أنه الصراع حتمي بالإضافة إلى أنها تعبر فكرة تصادمها الحتمي مع العلم الإسلامي دعوة خطيرة تشكل تهديدا مع جمهوريات إسلامية وعليه أي صراع حضاري في مجالها الإقليمي القريب، سيضعف من القوة الروسية ومنه من المفيد لروسيا أن توثق علاقاتها مع دول الإسلامية .

أما بالنسبة إلى الكنيسة الأرثوذكسية في روسيا دعت هي الأخرى إلى إعطاء الإسلام مكانة مهمة، حيث دعا رئيس الأساقفة في الجمهوريات الإسلامية "فلاديمير" من خلال كتابه ألفه سنة 2001 إلى دعم الإسلام وإلى ضرورة الفصل بين المسلمين والإرهاب كما أشار إلى أن الدين الإسلامي يمكن أن يصبح أحد الركائز الدول الإسلامية وهم ما يمكن الأهمية الحضارية التي تمثلها جمهوريات آسيا الوسطى بالنسبة إلى روسيا[1]

نتج عن تراجع القوة الروسية عقب تفكك الاتحاد السوفيتي، وتأخرها النسبي على مختلف الأصعدة تبني روسيا الاتحادية نظرة استراتيجية على الصعيد الثقافي مغايرة لمقولة صراع الحضارات – تركز على طبيعة الانفتاحية للدين الإسلامي في الجمهوريات آسيا الوسطى وهي رؤية تسمح لروسيا بتدعيم نفوذها في إبقاء جمهوريات المنطقة تابعة لها ومنه معالجة وضعيتها في النظام الدولي .

أدت الظروف التي شهدتها منطقة آسيا الوسطى على غرار تنامي الحركة الإسلامية إلى بروز حركات تندد بالسياسة الروسية الساعية إلى الترويض، ومنه فإن الدور الروسي في المجال الجيوبولتيكي الوسط آسيوي في بعده الثقافي والاجتماعي مرهون بمستوى نشاط الحركات الإسلامية في المنطقة.

2- الاستراتيجية الروسية تجاه منطقة بحر قزوين

[1] Viatcheslav Avioutski ," la Russie et l'Islam " . politique Internationale, N°107, Mai 2005 pp.73 -82 .

ما يمثله من أهمية بالغة بالنسبة لها نظرا لحجم المصالح التي يمكن أن يحققها فيها والتي تشكل مظهرا من مظاهر قوتها، إذ أن النفط والغاز الطبيعي يشكلان 55 بالمائة من مداخيل الدولة من العملة الصعبة وبين 40 بالمائة من الناتج الداخلي الخام وعلى هذا الأساس تعمل روسيا على زيادة الانتاج الطاقوي والتحكم في عملية التسويق، بهذا استعادة دورها الإقليمي والعالمي، وارتكزت سياسة روسيا في منطقة على ما يلي **أولا:** ضمان وجود مناطق عازلة تحقيقا لأمن روسيا الذي أصبح مكشوفا إلى حد ما وكذا ضمان مصالحها الجيوبولتيكية **ثانيا:** تجنب التوترات العرقية التي من شأنها خلق مشاكل حدودية، **ثالثا:** رفع روسيا مدى استفادتها من الترسبات البترولية في أذربيجان مع ضرب النفوذ الأمريكي في المنطقة.

رابعا: العمل على دعم العلاقات الروسية الإيرانية إن الأهمية الاستراتيجية تكمن في :

- أن التنافس الاقتصادي على منطقة آسيا الوسطى يؤدي إلى تقاطع مصالحها مع مصالح الدول الكبرى فوق قومية والتي تدرك أهمية استمرارها على حساب الأخرين هذه المخططات الاستراتيجية لا يمكن أن تتحول إلى وقائع بدون أحدث أزمات أو صراعات على مناطق الطاقة العالمية المهيمنة

- التعامل مع بحر قزوين على أنه منطقة نفوذها، واحترام الدول المشاطرة له من الداخل عبر الشركة الروسية " لوك أوريل" كما تملك روسيا القدرة على قطع خطوط أنابيب التي تربط بين أذربيجان ، وكازاخستان أو بينها وبين تركمنستان أو خط باكو – جهان بالإضافة إلى قدرتها على وقف استخدام قناة " الفولجادون" ، كخط يربط بين بحر قزوين والبحر الأسود ويؤدي في النهاية إلى النظام المائي الداخلي لأوروبا مثلما فعلت أثناء حربها مع الشيشان 1995 1996 ضد السفن الأذربيجانية[1].

- الحيلولة دون مد خطوط النفط من شرق إلى غرب بحر قزوين التي ستؤدي لنقل النفط من تركمانستان وكازاخستان بهدف أن تحض بدعم لإقامة خطوط أنابيب في شمال بحر قزوين تمر بالأراضي الروسية، كما

[1] متولي وأخرون ،" الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز الحاضر والمستقبل " ، **سلسلة الدراسات الشرقية والتاريخية** ، العدد 12 ،2000 ، ص 89 .

أعلنت روسيا عن زيادة سعت خطوط أنابيبها القادمة من باكو إلى نوفور وسيسك من خلال ممر حول منطقة الشيشان.

- تفتقر روسيا للمواد الكربونية في منطقة بحر قزوين ومنه المسالة بالنسبة لروسيا تكمن في مجرد التنافس من أجل السيطرة ، على عملية نقل البترول والغاز في الأسواق الدولية إذ تقدر احتياطات البترول المؤكدة في بحر قزوين بين 20- 40 بليون برميل، إلى جانب نسبة 70-150 بليون برميل، أخرى محتملة أي حوالي 4 بالمائة من اجمالي الاحتياطي العالمي وعليه المحافظة على الوضع الاحتكاري الموجود في آسيا الوسطى .

-تنظر وزارة الخارجية الروسية لبحر قزوين من الناحية القانونية على أنه بحيرة داخلية ليس خاضعا لقانون البحار الذي نص عليه اتفاقية البحار للأمم المتحدة لا بحر مغلقا، ومنه استغلال موارده يكون بين الدول الخمس الساحلية بسبب أن أغنى الترسبات البترولية لبحر قزوين لا تقع في القطاع الروسي، لكن الوضع تغير حيث إقترحت منطقة ساحلية من البحر بامتداد45 ميل يكون بعد ذلك ملكية مشتركة تم بحكم أوضاعها السياسية و الإقتصادية المعقدة غيرة موقفها عديدة فقد وقعت اتفاقية ثنائية مع كازاخستان تنص على تقسيم قاع البحر دون عمود الماء الذي يكون فوق هذا القاع[1].

ويمكن القول أن جوهر اللعبة الجيوبولتيكية الجديدة في اسيا الوسطى مزدوج : الأول:هو السيطرة على إنتاج الطاقة "النفط و الغاز" الثاني: هو السيطرة على خطوط الأنابيب التي تقوم بنقل البترول الأسوق الغربية و العالمية .

كما تبدي روسيا قلقا شديدا من تحول الاستثمار في بحر قزوين لتمويل غربي و بالأخص الولايات المتحدة الأمريكية في إطار التنافس على بحر قزوين ومنه فإن حدوث ذلك ينتج عنه أمران هامين: تأكل وضع روسيا الجيوبولتكي بأسيا الوسطى وخسارتها لموارد اقتصادية رئيسية و لفوائدها المتحملة.

[1] د. وزي درويش ، " التنافس حول بحر قزوين " . مجلة السياسة الدولية ، العدد 143 ، جانفي 2001 ، ص ص 225 258 .

وعلى هذا الأساس ترفض روسيا السماح باستغلال موارد و ثروات منطقة أسيا الوسطى القوقان بحر قزوين لصالح أية قوة إقليمية أو دولية باعتباره مناطق نفوذها ترتبط بأمنها القومي و بمصالحها الاستراتيجية الجيوبولتيكية بحيث أن الاعتماد الإقتصادي الكبير لهذه الجمهوريات على روسيا كأكبر شريك تجاري لها يؤكد على استمرار الدور و النفوذ الروسي القوي في جمهوريات المنطقة السنوات القادمة.

ولذلك تسعى روسيا للبحث عن حلفاء جيوبولتيكين هم بالأساس الدول التي تهدف إلى بناء عالم متعدد الأقطاب بالمقام الأول جمهوريات الإتحاد السوفييتي سابقا من أجل زيادة تأثيرها العلمي ووقوف أمام المد و الهيمنة الأمريكية التي تهدد مصالح روسيا و أمنها القوي إذ تعتبر إيران إحدى أهم الحلفاء روسيا في منطقية الخليج العربي خاصة عقب تاريخ التعاون الروسي الإيراني لبناء محطة للطاعة النووية، حيث شهيد مطلع التسعينات مفاوضات جادة بين البلدين من أجل إتمام محطة الطاقة النووية في بوشهر بموجب عقدهم توقيعه في جانفي 1995 قيمة 800م/د للوصول بالمفاعل إلى درجة إنتاج 1000ميجاوات أي نحو 18بالمئة بحلول 2020[1]. ووصل العمل في مارس2003 إلى درجة 70- 80بالمئة من إكمال العمل بالمفاعل.

وعليه إن حلفاء روسيا من الناحية الجيوبولتكية هم الذين تجمعهم مصالح جيوبولتكية في مختلف المجالات نذكر أبرزها:

- إن المصلحة الجيوبولتكية الأساسية هي إيجاد عالم متعدد الأقطاب و إزالة سيطرة القوة الكبرى الوحيدة في العالم "الولايات المتحدة الأمريكية"

- الانفتاح على البحار الدافئة في الجيوب و الغرب عبر اعتماد مسار التحالف الاستراتيجي القوي المكافئ و المعادي الأطلسية المعقودة مع القوى القارية الأوربية و الأسيوية نتيجة أن التحالف الاستراتيجي الأوراسي

[1] فيتالي نومكن ، العلاقات الروسية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية : انعكاسات على الأمن العالمي. أبوظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2006 ص ص 9 12 .

سيخدم المصالح الجيوبولتكية و الإستراتيجية لهذه القوى المتحالفة و سيجعلها مستقلة عن الهيمنة الأمريكية الأطلسية، و هكذا فإن الحلف الأوراس يمنع روسيا منفذا إلى البحار الدافئة[1]

1- طبيعة التواجد الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى

تعد منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين منطقة تتقاطع فيها المصالح المتعددة بين الدول الكبرى حيث يتصارع الطرفين الروسي والأمريكي بقوة على بسط النفوذ في المنطقة بشتى المخططات والعمليات، جوهر تلك المصالح القضاء على الركائز الإسلامية ومصالح شعوبها الإسلامية، وبالتالي السيطرة على مثلث الخبرات الذي يمتد من أفغانستان والشيشان وحتى الخليج العربي وتركيا، إذ كل الأحداث العالمية تشير إلى تركيز الصراع والعلاقات الدولية على منطقة حيوية، مثل آسيا الوسطى وخليج العربي[2].

بعد ضعف القوة القارية لاوراسيا وانسحابها إلى الخطوط الخلفية، ظهرت على ساحة استراتيجية للمناورات الكبرى وفراغ قوة جيوسياسية بين الحزام المحيط الذي تتمركز فيه المنافسة بين القوة البحرية والقوة القارية الأوراسية، في آسيا الوسطى ومناطق الجناح الجنوبي التي تنفتح فيها آسيا الوسطى، على البحار وانفتاح المجال أمام الولايات المتحدة لملء هذا الفراغ الذي يمثل مركز الأزمات اقليمية والدولية وبروزها كقوة وحيدة مسيطرة تملك القدرة على التدخل في ساحات الأزمات الدولية[3].

لقد تطور هذا الصراع الجيوسياسي بالمنطقة بالتوازن مع التنافس الاقتصادي، وفي ظل الوضع الجديد الذي تضطلع فيه الولايات المتحدة برعاية التوازن الاستراتيجي العالمي سعت إلى تطوير إطار استراتيجي يقوم على

[1] ألكسندر دوغين ، أسس الجيوبولتيك : مستقبل روسيا الجيوبولتيكي .تر : عماد حاتم ، طرابلس : دار أوروبا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية والبحوث ، ط1 ،2010 .

[2] محمد علي سرحان ، أمركة العولمة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (مثلث الخيارات) .سوريا : صفات للدراسة والنشر ، 2007 ، ص 90.

[3] أحمد داود أوغلو ، العمق الاستراتيجي : موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية . تر : محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل ، قطر : مركز الجزيرة للدراسات ، 2011 ، ص 139 .

تحقيق التوافق بين توازنات القوى الآسيوية مع مراقبة القوى القارية والإقليمية، ومع نهاية الحرب الباردة احتدم التنافس بين روسيا حول مصادر الاستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى، مما حول هذه الأخيرة فضلا عن كونها ساحة تنافس سياسي إلى ساحة صدام مصادر اقتصادية، في انتظار أن تصبح المنطقة أكثر انفتاحا على الحسابات الجيواستراتيجية الجديدة كلما تجزأت إلى وحدات أصغر.

إن الأهمية التي تعتليها المنطقة في إطار التوازن الاستراتيجي الدولي تشكل محور اهتمام أمريكي تفرض على هذه الأخيرة ضرورة تطوير حساباتها فيما يخص منطقة في اتجاهين

أولا: تعظيم المصالح الأمريكية الاقتصادية والسياسية الجيوسياسية الدولية ويهدد هيمنتها عليه حيث أن ساحات الفراغ السياسي مثل آسيا الوسطى تستلزم التعامل معها بكل حذر نتيجة أنها مسرح مفتوح أمام اللاعبين ومن هنا كان لزاما على الولايات المتحدة الحرص على عدم تحول المنطقة إلى منطقة أزمة عالمية عبر عملية الحفاظ على التوازنات بين القوى المحيطة بآسيا الوسطى، هذه التوازنات في نفس الوقت مرهونة بالعلاقات العالمية وبعوامل القوة العالمية وبعوامل القوة داخل المعادلة الأوروآسيوية[1].

لاتزال حالة مركز القوة العالمية المهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية، غير مستقرة بشكل كاف كما أن موضوع تعزيز هذا المركز يتم من خلال التمركز في المناطق الحيوية الاقتصادية لاسيما في ظل الاقتصادية، لاسيما في ظل الاكتشافات الضخمة لاحتياطي الطاقة في بحر قزوين فضلا عن كونها قريبة من أهم المناطق المهمة في السياسة الخارجية أفغانستان إيران والخليج العربي.

عقب استقلال جمهوريات آسيا الوسطى عمدت الولايات المتحدة إلى رسم سياستها بالمنطقة وفق ما تقتاضيه مصالحها الاستراتيجية العالمية، من خلال فرض رقابة صارمة على الاسلحة النووية الكازاخستانية وتدميرها وتطوير مصالح القطاع الخاص في الموارد الطبيعية في آسيا الوسطى، إن الأهمية الاستراتيجية لمنطقة آسيا

[1] أحمد داود أغلو ، مرجع سابق ، ص ص 506 507 .

الوسطى أخذت منذ مطلع القرن العشرين تأخذ منحى جديد ويعد "بريجنسكي" أحد صناع السياسة الخارجية الأمريكية الذي أخذ بأفكار الجغرافي البريطاني ه. ماكندر في كتابه "رقعة الشطرنج العظمى" ليؤكد أن المسألة الجيوسياسية لم تعد تقتصر اليوم على أي من الأجزاء التي لابد من السيطرة عليها كنقطة للانطلاق لفرض السيادة على القارة ، كما لم تعد تقتصر حول إن كانت السيطرة مطلوبة على البحر أو البر ، لقد اتسعت المفهوم الجيوسياسي ليخرج عن النطاق الإقليمي ليشمل النطاق العالمي ، رغم ذلك فإن السيطرة على مجمل القارة الأورآسيوية تشكل الاساس المركزي لفرض السيادة على العالم وفي هذا السياق يرى بريجنسكي أن منطقة البلقان الأوراسية التي تضم جمهوريات آسيا الوسطى وأذربيجان ، أنها تمثل أهم منطقة في القارة الأورآسيوية للمكانة الجيوسياسية والجيواقتصادية التي تشغلها وهي بذلك تشكل ساحة تنافس بين الولايات المتحدة وروسيا باعتباره أيضا نقطة ارتكاز هامة لتحقيق الهيمنة على العالم[1].

2- آسيا الوسطى في الاستراتيجية الأمريكية قبل أحدث 11سبتمبر2001

إن تفكك المنظومة السوفيتية يعد هدفا استراتيجيا، طالما سعت أمريكا إلى تحقيقه ووقوع هذا التفكك بشكل متسارع أدخلتها في مرحلة من النشوة والارتباك نتيجة أن سياستها الخارجية منذ فترة الخمسينيات تقوم على فكرة العدو الخارجي، أمام هذا الواقع الجديد اهتمت الولايات المتحدة بالدرجة الأولى " بالتحول الديمقراطي في روسيا " وتم التعامل مع مجال ما بعد الاتحاد السوفيتي من بينها قضية آسيا الوسطى كقضايا ثانوية سترافق فيها عمليات التحول الديمقراطي والانتقال إلى اقتصاد السوق بمشاكل وعقبات أكبر ويرجع عدم الاهتمام الأمريكي بالمنطقة في هذه الفترة إلى اعتبارين هما: **أولا:** على الصعيد الاقتصادي عدم الكشف بعد عن الاحتياطات الباطنية الهائلة للمنطقة، **ثانيا:** على الصعيد السياسي نجد حالة عدم الاستقرار الناتج عن

[1] سيرغي نيقولايف " آسيا الوسطى في الجيوسياسي : المد الأمريكي بين عامين (1991- 2008) " . مجلة الأحداث السياسية الدولية ، 2011 ص ص 99 100 .

المشاكل التي تعترض عمليات الاستغلال الاقتصادي والتخوف الأمريكي من وقوع المنطقة تحت الحكم الإسلامي الأصولي المدعوم من وجهة نظرها بإيران المجاورة[1].

تعد المسألة النووية في جمهورية كازخستان من بين أهم المسائل التي أثارت الاهتمام الأمريكي بالمنطقة لاسيما أن معظم الصواريخ النووية التي كانت منصوبة في هذه الجمهورية كانت موجهة إلى الولايات المتحدة ، وأمام التطلعات الأمريكية لبسط نفوذها على منطقة الحيوية في العالم أفصحت وزيرة الخارجية السابقة " مادلين أولبرت" في كلمة ألقيت أمام لجنة الشيوخ الأمريكية عن سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة :" لدينا مصالح انسانية وسياسية واقتصادية مهمة في هذه المنطقة ونحن مستعدون لأداء دور أكثر وضوحا"

وبالفعل تم اتخاذ الخطوات الضرورية لدعم الهيمنة الأمريكية واستغلال نفط قزوين لتنويع مصادر الطاقة ومن هنا جاء الاهتمام الأمريكي بمفهوم" أمن الطاقة" تحولت آسيا الوسطى إلى أحد أهم المناطق تأثيرا في الاستراتيجية الدولية بعد الإعلان عن الاحتياطي النفطي في بحر قزوين وعن وجود أكبر احتياطي، الغاز في العالم في كازاخستان وتركمانستان[2].

3- الحرب الأمريكية الجديدة وآسيا الوسطى

مرت الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة بالعديد من المراحل الأساسية وتزامن ذلك حدوث مجموعة من المتغيرات، على الساحة الدولية خلال العقدين الماضيين عموما وفي المنطقة آسيا الوسطى ومحيطها خصوصا، وتأتي أحداث 11سبتمبر 2001 ضمن أهم المتغيرات التي يمكن الأخذ بها كنقطة انطلاق جديدة لتحليل السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه المنطقة في إطار حماتها العالمية على الإرهاب، أعلنت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بوش الابن " الحرب المقدسة على الإرهاب" التي تهدف إلى القضاء على كل أشكال التهديد والتمرد

[1] سيرغي نيقولايف، مرجع سابق ، ص 103 .

[2] مايكل كلير، " الفاشية النفطية " . مجلة محاور استراتيجية ، بيروت : المركز الاستراتيجي للدراسات العربية والدولية ، العدد 13 ، تشرين الأولى 2007 ، ص 12 .

التي تشكل تحديا للاستراتيجية الأمريكية الساعية إلى بناء نظام عالمي جديد تلعب فيه الولايات المتحدة دور الدولة المهيمنة، وما يتطلبه الأمر من استبدال عقيدة الأمن القومي باستراتيجية حرب جديدة للقرن الحادي والعشرين تقول على ثلاث أسس وهي[1]:

1 – المذهب الاستراتيجي الأمريكي الذي يقوم على استخدام القوات الأمريكية والقدرة على نشرها في أي مكان وزمان وتحت أي ضرف كان خدمة للمصلحة الوطنية أي الانفراد بالتفوق العسكري من خلال احداث الثورة، في المسائل العسكرية وتوظيف التقنيات الجديدة للوصول إلى درجة التفوق النوعي على الخصم.

2 – استخدام آليات السيطرة العسكرية على مراكز الطاقة، في العالم في مقدمتها نفط آسيا الوسطى من أجل ضمان التفوق الدائم للقوات الأمريكية، في السياسة العالمية عبر الهيمنة الاقتصادية عن طريق السيطرة على مصادر النفط العالمي.

3 – تبني الادارة الأمريكية مبدأ الربط بشكل وثيق بين المصلحة الوطنية وبين ادعاءات الدفاع عن الديمقراطية والحرية (العمق العقيدي ، القيمي للحضارة الأمريكية)أو حوض الحرب ضد الإرهاب[2].

تعد الحرب ضد الإرهاب أحد المداخل التي تتبناها الولايات المتحدة في سياستها الرامية لصياغة التوجه الجيوسياسي المستقبلي، لآسيا الوسطى والمدفوعة بالمصالح الاقتصادية الأمريكية الكامنة بالمنطقة، وفي هذا السياق سوف تكون أفغانستان مسرحا لهذه الحرب تحقيقا للأهداف الأمريكية المتمثلة في القضاء على المصادر الرئيسية لموقعها الاستراتيجي الذي يعتبر منفذ مهما لتوسع النفوذ الأمريكي ، نحو آسيا الوسطى أو السيطرة على الاحتياطات الضخمة من النفط والغاز في بحر قزوين ونقلها باتجاه السوق الدولية إن الصراع الدولي على المناطق الحيوية، الغنية بالثروة النفطية في العالم جسد المدخل الواقعي الذي صيغه على اساسه السياسة الأمريكية

[1] د عبد الحفيظ ديب ، " الأسس الفكرية للمدرسة الواقعية الجديدة " . مجلة دراسات استراتيجية ، الجزائر : مركز البصرة ، العدد 07 ، جوان 2009 ص ص 36 37 .

[2] السيد ولد أباه ، عالم ما بعد 11 ديسمبر 2001 : الإشكالية الفكرية والاستراتيجية . بيروت : الدار العربية للعلوم ، 2004 ، ص ص 41 43

في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين ففي عام 1994 وقعت أذربيجان اتفاقيات حول استخراج البترول مع ثماني شركات أمريكية وبريطانية حول الجوف القاري داخل مياه بحر قزوين المقابلة لشواطئها وهي اتفاقيات شملت حقول كبيرة قدرت قيمتها ب74 مليون دولار وقد قام أصحاب المشروعات البترولية الأمريكية المهتمون بالمنطقة بتوصيات التالية:

1 – تحدي كل المحاولات الروسية لجعل منطقة بحر قزوين خاضعة لنفوذها ورغبتها في وجود نظام شرعي عام في بحر قزوين والدفاع عن المطلب الأذربيجان والكازاخستاني بتقسيم بحر قزوين إلى مناطق اقتصادية.

2- الدفاع عن خيار الأنابيب المتعددة، وعن الممارسات الاقتصادية العادلة رغم نشاط الشركات الغربية في المنطقة[1].

إن الاستراتيجية الحرب الأمريكية ضد الإرهاب عقب 11سبتمبر2001 هي وليدة مخطط مسبق ضمن الرؤية الأمريكية الإسرائيلية لمواجهة سياسيا عسكريا وأمنيا، ضد منطقة بعينها على غرار آسيا الوسطى (بحر قزوين) أو تجمع عدد من الدول وهي رؤية مركزة أكثر على موضوع العمليات وأهدافها المستقبلية، كما أن الادارة الأمريكية وعبر تقرير وكالة (سي آي إيه) بداية عام 2001 أعلنت أنها سوف تسيطر على العالم حتى عام 2015 أمنيا وعسكريا[2] واقتصاديا إذ أن مخططات الهيمنة الأمريكية تؤكد احتياجاتها ومصالحها للغزو العسكري خريطة للصراع على المنطقة كلها المتميزة بثرواتها وبموقعها، الذي يسمح للولايات المتحدة بمواجهة الصين وبالأخص محاصرة روسيا التي تعتبر الخصم الأول في منطقة لذلك تسعى الولايات المتحدة إلى تكوين تحالفات المؤيدة لها ومراقبة التوازنات القارية والتحكم في التوازنات الدولية.

تعتبر الولايات المتحدة آسيا الوسطى، أحد المناطق الاستراتيجية الأكثر أهمية في العالم فإلى جانب كونها المنطقة التي تحقيق عن طريقها السيطرة على القارة الأوراسية انطلاقا من أوروبا وحتى الصين، فهي تمثل قطر

[1] عبدالله حارم ، " رؤية في أبعاد الحرب الأمريكية الجديدة في آسيا الوسطى " . مجلة الباحث ، العدد 03 ، 2003 ، ص ص 97 98 .
[2] محمد علي سرحان ، مرجع سابق ، ص101 .

نفطي وغازي مسلم هام، إن السيطرة على الطرق جديدة للطاقة في آسيا الوسطى، وحوض قزوين يشكل ويجسد الهدف الثالث الذي يتضمن استراتيجية إسلامية خاصة في إطار للاستراتيجية الأمريكية الشاملة، ونزعة الهيمنة الأمريكية على الموارد من خلال التقسيمات الجغرافية تكفلها عمليات الانتشار العسكري الواسع النطاق في كل البؤر التي تتوفر فيها موارد الطاقة في العالم.

جدول رقم (2) : مجموعة المساعدات الأمريكية لدول آسيا الوسطى من(1992 2012)

دول آسيا الوسطى	جحم المساعدات الأمريكية لمنطقة آسيا الوسطى(1992 2010 بالمليون)
كازاخستان	2.050.4
قيزغيزستان	1.221.71
طاجيكستان	988.5
تركمانستان	351.55
أوزباكستان	971.36
مساعدات للإقليم	130.44

مصدر : انظر الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية الأمريكية: http:// / www.state.gov.

يوضح الجدول جحم المساعدات الأمريكية لجمهوريات المنطقة ، بسبب متفاوتة لما تجسده من أهمية فيها يتعلق بأمن الطاقة الأمريكية وتأتي في مقدمة جمهوريات كل من كازاخستان وقيرغيزستان كما أن أكبر نسبة مساعدات قدمت للدولتين خصصت للإنفاق في مجال تعزيز الأمن ونشاطات حفظ النظام هكذا دخلت

أمريكا إلى المنطقة من باب المساعدات الاقتصادية في إطار أبعاد أربعة وهي : التنمية الاقتصادية واحلال الديمقراطية والرعاية الصحية وادارة سلمية للموارد.

لقد تميز القرن العشرين بتوسع اللعبة الكبرى الجديدة في شكا تنافس أوراسي روسي أمريكي من أجل السيطرة على قلب القارة الأوراسية، وكسب رهان النفط الأوراسي في تصدير النفط قزوين إلى الأسواق العالمية، إن إنشاء خط أنابيب شرق- غرب منطلقا من الحقول الهيدروكربونية في القوقاز وآسيا الوسطى من أجل أن تنتهي في تركيا يمثل العنصر الأساسي في الاستراتيجية الأمريكية، في أوراسيا وفي قزوين وهكذا تم تصمم مشروع " الممر الأوراسي للنقل " يشتمل على نظام كامل من أنابيب منطقة آسيا الوسطى حتى البحر الأبيض المتوسط، تشكل فيه أذربيجان البلد المحوري في الاستراتيجية الجيواقتصادية الأمريكية[1].

وبصفة عامة يمكن القول أن الاستراتيجية الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى قامت على ما يلي:

1 – تحجيم الدور والنفذ الروسي في منطقة آسيا الوسطى إلى أقصى حد ممكن من خلال جذب جمهوريات المنطقة إلى خارج المظلة الأمنية الروسية باستخدام الأليات المختلفة في مقدمتها الاقتصادية والعسكرية.

2- ضرب قدرة روسيا وإيران على الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من ثروات بحر قزوين.

3- تمزيق وإضعاف روسيا الاتحادية لاسيما في ظل بروز بوادر سعيها إلى استعادة مكانتها في سلم القوى الدولي.

4- ضمان المصالح الاقتصادية الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين.

المطلب الثاني : الحرب الأمريكية على أفغانستان والعراق

هناك تواجد عسكري أمريكي في أكثر من 135 دولة أي بنسبة 70 بالمائة من دول العالم فأساس الهيمنة الأمريكية هو التفوق التكنولوجي والقواعد العسكرية في مختلف أنحاء العالم وتتذرع الولايات المتحدة الأمريكية

[1] موسى الزغبي ، دراسات في فكر الاستراتيجي . دمشق : اتحاد كتاب العربي ، 2001 ، ص ص 181 184 .

أن وجود قواعدها العسكرية المنتشرة في انحاء العالم من أجل الحفاظ على الأمن القومي الأمريكي فهذه القواعد هي سلاح تستخدمه في حالة تهديد مصالحها الاقتصادية[1].

قد زادت الولايات المتحدة الأمريكية، من عدد قواتها العسكرية بعد11 سبتمبر2001 بغرض مواجهة الإرهاب وهذا ما يفسر احتلالها لأفغانستان سنة 2001 ، والعراق سنة 2003 .

* **أفغانستان:** تقع في القسم الجنوبي من قارة آسيا في الشمال والغرب جمهورية باكستان الإسلامية ، وشرق الجمهورية الإيرانية الإسلامية تبلغ مساحتها 647.500 كم^2 تتقاسم حدودها مع الصين الشعبية 76 كم^2، إيران 936 كم^2، باكستان 2430 كم^2 ومع ثلاث جمهوريات من آسيا الوسطى هي أوزباكستان 137 كم^2 ، طاجكستان 1026 كم^2 وتركمانستان 744 كم^2 كل هذا ليس بالصدفة أحب من طرف أمريكا لهذه الدولة بل فقط بهدف وضع خطة على المدى الطويل ويسهل عليها الولوج في آسيا الوسطى[2] .

1- **التدخل الأمريكي في أفغانستان:** لقد استغلت الولايات المتحد الأمريكية غزو أفغانستان 2001 لتمركز في قلب العالم " أوراسيا " ومن مصالح الأمريكية لإعلان الحرب بحجة محاربة الإرهاب فيما يلي:

- زيادة القواعد العسكرية الاستراتيجية في منطقة آسيا الوسطى.

- احتواء الحركات الإسلامية في العالم.

- تأمين لنقل الموارد الطاقة من بحر قزوين إلى الأسواق العالمية، خاصة أن طريق منطقة القوقاز وقيرغيزستان مكلف ويواجه مشاكل داخلية[3].

وتظهر أهمية دولة أفغانستان والتي تمثل محورا رئيسيا ونقطة انطلاق استراتيجية بالنسبة لأمريكا، لأنها على تماس حدودي مع ست دول هي الصين، إيران ، أوزباكستان طاجكستان وتركمانستان وباكستان ومن تم هذا

[1] نسيم بوطربخ ، " انتشار القوات الأمريكية بأوروبا ". مجلة الجيش ، العدد 572 ، مارس 2011 ، ص 51 .

[2] طلعت رميح ، " أفغانستان أين يبدأ الصراع الدولي ....وأين ينتهي الإقليمي؟ .مجلة البيان ، العدد 269 ، 31 نوفمبر 2003 ،ص 36 .

[3] محمد عتريس ، معجم بلد العالم : أخر التطورات السياسية أحداث البيانات الإحصائية . القاهرة : دار الثقافة للنشر ، 2002 ، ص ص 32 33

التماس الجيو سياسي يجعل البلد (أفغانستان) مهما لأطماع أمريكية لسببين **أولا:** فتح الطريق إلى دول آسيا الوسطى يكون بعيدا عن السيطرة الروسية. **ثانيا:** التحكم بالتوازنات الاقليمية في آسيا، من أجل مراقبة القوة في ثلاث دول صنفتها الدراسات المستقبلية الأمريكية بدول الخصم وهي الصين ،روسيا والهند ، هذا وإن كان يشير أن أفغانستان هي في وقتنا الحاضر الدولة المفتاح بالنسبة إلى منطقة آسيا الوسطى والقوقاز.

وبعد التدخل الأمريكي في أفغانستان نتج عنه: انتشار ظاهرة الإرهاب العابرة للحدود وتنامي تجارة المخدرات، وقوع الأسلحة في يد الجمعات الإرهابية وتدهور الاجتماعي والاقتصادي وتأثير على برامج التنمية وتقسيم داخلي في أفغانستان على أساس اثني مما يؤدي إلى تنامي نفوذ قومية على حساب أخرى، زيادة توسع الحركة الأفغانية الإسلامية مما يؤدي إلى خطر على مستقبل استقرار الأمني في جمهوريات آسيا الوسطى.

2- **التدخل الأمريكي في العراق:** لقد أحدث احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق دلالة جديدة في العلاقات الدولية حيث كان في السابق، منظور سائد على حسب مقاربة السلام الديمقراطي مفاده أن الدول الديمقراطية لا تحارب ولا تلجأ إلى استخدام القوة، تحترم الدول الديمقراطية الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي، ولكن مع التحالف البريطاني الأمريكي في سنة 2003 أثبتت الولايات المتحدة وبريطانيا من الدول الديمقراطية، فروسيا الحديثة العهد بالديمقراطية عارضت هذا الاحتلال بشدة وفضلت الحلول السلمية واللجوء إلى مجلس الأمن، ولقد استخدمت حق الفيتو للدلالة عدم احترام الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ الشرعية الدولية[1].

إذ أن الولايات المتحدة بررت موقفها في التدخل العسكري الأمريكي من أجل حماية الإنسانية من خطر الأسلحة النووية خاصة منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر ساحة للتنافس بين الولايات المتحدة وروسيا (من خلال صفقات بيع الأسلحة).

[1] نورهان الشيخ ، " الاستمرار والتغير في السياسة الروسية تجاه العراق : فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي" . مجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 24 ، خريف 2009 ، ص 43 .

إذ تعد روسيا حليفا تقليدا للعراق منذ الحقبة السوفياتية والتي حافظت على علاقات اقتصادية مهمة مع العراق بعد حرب الكويت وأظهرت قلقا واضحا بسبب النوايا الأمريكية تجاه العراق حيث أكد بوتين أنه يمكن لروسيا أن تتعامل بتفهم مع الموقف الأمريكي إذا قدمت واشنطن ما يكفي من الأدلة على امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل وقال في لقاء مع طلبة جامعة كييف يوم 27 يناير 2003 " إذ أقنعنا الأمريكان بحججهم فإننا يمكن أن نتفق معهم على اجراءات صارمة ضد العراق غير أن موقفنا من غزو غير راضي على الإطلاق فقد تسعى أمريكا لتحقيق مصالحها على حساب الأبرياء"[1]

إلا أن معظم وسائل الإعلام الروسية التي أطنبت في الحديث عن التقارب الروسي الأمريكي وطهرت سلسلة مقالات تحت عنوان " رائحة النقود " تتحدث عن أرباح روسيا المتوقعة بعد العراق وما بعد صدام حسين ، لم يغير كل هذا الضخ الإعلامي حذر الرئيس بوتين من الانزلاق في تحالف معلن مع الولايات المتحدة بشأن العراق وأطلقت تصريحات أثناء الجولة الأوروبية بدأها بفرنسا في تلك الفترة يفهم منها أن موسكو لا تؤيد العمل العسكري ضد العراق لكنها لن تقف حائلا دونه ، غير أن واشنطن غزت العراق بتحالف دولي وصمت من طرف الدول العربية وفي مقدمتها الدول المجاورة[2].

الموقف الروسي الرافض للسياسة الأمريكية تجاه العراق لم يكن يخلو من تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية مختلفة المكاسب السياسية بالوقوف بوجه السياسة الأمريكية من خلال عضويتها الدائمة في مجلس الأمن ورفضها للقرارات الصادرة بحق العراق ، أما المكاسب الاقتصادية وهي الأهم متمثلة بالشركات الروسية النفطية التي تعاقدت مع الحكومة العراقية خلال فترة الحصار الاقتصادي، كما أن روسيا كانت تسعى لرفع

[1] سلام سافر ، تشريح الموقف الروسي من غزو العراق 2003 . قطر : مركز العربي للدراسات ودراسة السياسات ، 10 أفريل 2013 ، ص 10 .

[2] سلام سافر، مرجع سابق ، ص 11 .

العقوبات الاقتصادية على العراق لأنها وقعت عقودا بمليارات الدولارات مع العراق معلقة برفع الحصار الاقتصادي[1].

حيث ساهمت الحرب الأمريكية على العراق في ترسيخ نفوذ روسيا في منطقة الشرق الأوسط حيث يعد الكثير من المحللين أن هذه الحرب كانت بمثابة فرصة استراتيجية قدمت على طبق من فضة للروس، وذلك مرده تزامن تلك الحرب مع الصعود الإقليمي لإيران في منطقة فقد وقعت موسكو إلى جانب إيران في بناء مفاعيل بوشهر النووية وزودت طهران بقدرات تكنولوجية سبب الولايات المتحدة الأمريكية قلقا وإزعاجا واضحا خشية انفراط الترتيبات الإقليمية الجديدة التي أرادت بغزو العراق أن تفرضها على المنطقة وبسبب الأزق العراقي ذلك فضلا عن خطورة التدخل في مواجهة عسكرية مع إيران، وبالتالي فإنه يمكن القول بأن كل انشغال أمريكي في الشرق الأوسط، أصبح بالنسبة لواشنطن نافذة تنفتح على خسائر جديدة بينما يمثل موسكو نافذة تؤدي إلى فرصة يجب ألا تضيع.

إذ تعد تجربة غزو واحتلال أفغانستان والعراق من استراتيجيات فشل الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق أهدافها ومن ناحية أخرى فقد مثلث الحرب الروسية العسكرية ضد جورجيا تحولا كبيرا وانتصارا استراتيجيا لروسيا، ليس ضد جورجيا فحسب فقد كانت تلك المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الأطلنطي لأنها أحدثت تغيرا في موازين القوى الإقليمية للمحيط الحيوي الروسي، كما هيأت مناخا وبيئة دولية جديدة تمكن دولا أخرى من التحرك الفاعل ضد أي منافس ومعاند للولايات المتحدة الأمريكية أحد أسباب تردد تلك الدول في مواجهة نفوذ الولايات المتحدة[2].

المطلب الثالث : الحرب الروسية على جورجيا 2008

[1] بشار فتحي جاسم ، موقف الروسي من الضغوط الأمريكي على العراق 1991 ، 2003 . جامعة الموصل : مركز الدراسات الإقليمية ، ص 6 .

[2] راشد باسم ، المصالح المتقاربة : دور عالمي الجديد لروسيا في ربيع العربي . مصر: وحدة الدراسات المستقبلية ، 2013 ، ص ص 14 21 .

في الثامن من شهر أوت 2008 وبعد ساعات من انتهاء زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "كوندوليزا رايس " لتبليسي عاصمة جورجيا قام الجيش الجورجي باجتياح إقليم أوسيتيا الجنوبية لإعادة السيطرة على هذا الإقليم الانفصالي وكانت جورجيا تهدف من هذه العملية استثمار لحظة توجه اهتمام العالم نحو بكين التي كانت تحتضن دورة الألعاب الأولمبية وقتها، وحيث يوجد حوالي ثمانون من زعماء العالم في العاصمة الصينية لحضور افتتاح تلك المنافسة الرياضية ، بما يعني ذلك من وجود حالة من الاسترخاء السياسي والعسكري، تقوم جورجيا خلالها بعملية عسكرية سريعة وحاسمة وواسعة ، للسيطرة على أوسيتيا الجنوبية وإذ ما تم بعدها التدخل لوقف إطلاق النار[1]، تكون تبليسي بذلك قد فرضت أمرا واقعا جديدا وكسبت رهان المفاجأة والضربة الأولى ، غير أن الرد الروسي جاء أكثر حسما وسرعة ، وكأن روسيا كانت تنتظر هذه الغامرة التي أقدم عليها الرئيس الجورجي " ميخائيل ماكاشفيلي" ، فأجبر الروس الجيش الجورجي على الانسحاب خارج أوسيتيا الجنوبية والتقهقر داخل العمق الجورجي ، بل وفتحت جبهة جديدة ضد الجورجين في إقليم أبخازيا الانفصالي أيضا، وفي خضم هذه التطورات المتسارعة أعلنت أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا انفصالهما عن جورجيا واستقلالهما واعترفت روسيا بهذا الاستقلال ودعمته.

إن الموقف الروسي المفاجئ والحسم، قد أحدث إرباكا كبيرا في الموقف الأمريكي على صعيد القرارات السريعة المتباينة سواء من قبل الصحافة أو لدى أصحاب القرار بالرغم أن واشنطن ليست بعيدة عن قرار تبليسي ببدء تلك العملية العسكرية إلا أن الموقف الأمريكي سرعان ما استعان توازنه بعد ستعاب الصدمة الأولى ولعل فيها قال مسؤول أمريكي كير تعليقا حول تداعيات تفجير الصراع في تلك المنطقة، من أن الروس قد تحركوا في الوقت مبكر عما كنا نعتقد انهم سيفعلون ,مما يشير إلى ان واشنطن لم تكن بعيدة عما جرى و ابرز ما تمخض عنه رد الفعل الامريكي على تلك الاحداث هو تهديد روسيا باستبعادها من مجموعة الثمانية

[1] واثق محمد براك ، "التنافس الأمريكي الروسي في القوقاز الحرب الروسية الجورجية نموذجا ". مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ، مجلد 9 ، العدد 2 ، 2009 ، العراق ، جامعة الموصل ، ص 302 .

الكبار، منظمة التجارة العالمية اللتين كان الانتماء روسيا لهما الاثر البالغ في نمو الاقتصاد الروسي و بإعادة النظر في العلاقات الامريكية الروسية وإعلان واشنطن سحبها لاتفاق التعاون النووي الروسي الامريكي في المجال المدني ابتداء من سبتمبر 2008 [1].

بالنسبة للحرب الروسية الجورجية التي اندلعت في أوت 2008، فلا شك أن هناك أسباب كثيرة تدفع حكومة جورجيا لإثارة المشاكل مع الحكومة الروسية ولكن هناك أسبابا أكثر تدفع الحكومة الروسية لإثارة المشاكل الداخلية للحكومة القائمة في تبليسي ولجورجيا كدولة وأمة بعض هذه الأسباب والدوافع تاريخية وبعضها إقليمية تتعلق بالأهمية الاستراتيجية للقوقاز بالنسبة لروسيا ومع ذلك فإن أبرز هذه الأسباب التي طرحتها وناقشتها أجهزة الإعلام هو أنه لم يكن ممكنا أن تسمح روسيا للولايات المتحدة الأمريكية بنشر منظومة درعها الصاروخية على مقربة من أراضيها دون أن توجه إنذارا قويا وحاسما وخاصة لبولندا وتشيكيا اللتين وافقتا على إقامة الدرع على أراضيها، فروسيا تعرف أن الدرع موجهة ضدها أكثر مما هي موجهة ضد إيران أو غيرها من دول الشرق الأوسط كما أرادت إبلاغ حكومات دول القوقاز وأوروبا الشرقية أو حلف الناتو لن يمنع روسيا من التدخل أو القيام بعمليات رد الفعل أن ساعدت أي منها في إقامة منشأة عسكرية، تهدد أمن وسلامة الاتحاد الروسي كما أن واشنطن لن تتدخل لحمايتها من اجراءات " تدخل إنساني" تقوم به أمريكا ودول الغرب وأن التدخل في أوسيتيا الجنوبية وقع لأسباب إنسانية حين هددت الأقلية الناطقة بالروسية بعمليات إبادة[2]

بالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تعول على جورجيا في أنها ستكون واحدة من أهم الخيارات في تطوير روسيا من خلال تقويتها، أومن خلال ضمها إلى حلف الناتو إلا أن موقفها من الحرب جاء بالاتجاهات التالية:

[1] واثق محمد براك ، مرجع سابق ، ص 303 .

[2] نفس مرجع ، ص ص 307 311 .

- الدعم السياسي لجورجيا لإدراكها أن الضلوع في المشكلة سيجعلها في مواجهة صريحة مع روسيا مما يجعل الصراع خارجا عن نطاق السيطرة مكانا وزمانا، لذا لجأت إلى الدبلوماسية في المحافل الدولية للضغط على روسيا لوقف القتال واللجوء إلى الحوار لحل المشاكل القائمة[1].

- التدخل المباشر لإنهاء الأزمة بالتفاوض مع الجانب الروسي، في محاولة لتقليل خسارة حليفها جورجيا وضمان الاستمرار ولائها والضغط على روسيا لإنهاء الأزمة حيث قامت وزيرة الخارجية الأمريكية في مرة الثانية بزيارة لتبليسي أقنعت خلالها الرئيس الجورجي بالموافقة السريعة على المبادرة الفرنسية لوقف إطلاق النار كما أعلن المتحدث باسم القيادة الأمريكية في أوروبا الكولونيل " جون دوريان" إن القوات الأمريكية المنتشرة في جورجيا ليست مشاركة في النزاع.

- سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة هيبتها في الوسط الدولي واندفعت باتجاه الضغط على روسيا بالعمل على ضم جورجيا، وأوكرانيا إلى حلف الناتو لقد كانت المناورات العسكرية الروسية " ففقاس 2008" تتزامن مع المناورات أمريكية الجورجية مشتركة " الرد الفوري 2008 " التي تمت في قاعدة جوية بالقرب فازياني في تبليسي في شهر جويلية ، بمشاركة 1000 من قوات الجيش الأمريكي و1630 من أفراد القوات الجورجية وبعد أسبوع بدأ التصعيد العسكري في أوسيتيا الجنوبية وكان 130 على الأقل من الضباط الأمريكيين في جورجيا، مما يعني أن الجيش الأمريكي كان على علم بمدى الجاهزية والاستعدادات العسكرية للجيش الجورجي كما تم الحصول على صور الأقمار الصناعية للحشود العسكري الروسي في أوسيتيا الشمالية[2].

[1] صندل جواد ، روسيا وجورجيا النفط والجيوستراتيجي: منظور جغرافي سياسي . العراق : جامعة ديالي ، كلية التربية والعلوم الإنسانية ، 2009 ، ص 33 .

[2] صندل جواد، مرجع سابق، ص 40 .

والسؤال هو : لماذا لم تتدخل واشنطن في اللحظة المناسبة لوقف مغامرة عسكرية جورجية وإيقاف إذلال وهزيمة حليف مهم لها بما سيؤدي إلى ضربة لهيبة الولايات المتحدة ؟، أرسل الجانب الأمريكي رسائل مهمة للقيادة الجورجية، فزيارة " رايس" لجورجيا يوم 9 جويلية، قبل أقل من شهر من الحرب كانت بهدف تحذير ساكاشفيلي بعدم استخدام القوة وعدم استفزاز روسيا ومع ذلك القيادة الجورجية قدمت نفسر مختلف للزيارة رايس على أنها بهدف دعم الولايات المتحدة لانضمام جورجيا لحلف شمال الأطلسي وتعزيز التعاون العسكري بين البلدين.

ورغم ذلك فإن الصراع في القوقاز انعكس سلبا على القوة العسكرية الأمريكية وهيبتها فقد تقلص النفوذ السياسي الأمريكي بشكل خطير بسبب الحرب ولعل الضحية الأولى يكمن أن تكون المشاريع النفط والغاز المستقبلية التي كانت تروج لها الولايات المتحدة وذلك أنه في أعقاب الحرب زار نائب الرئيس الأمريكي "ديك تشيني " المنطقة ، بداية من باكو وكان استقبال المسؤول الأمريكي رفيع المستوى من أذربيجان إلى أذربيجان الفاتر واستقبل في المطار من طرف النائب الأول لرئيس الوزراء "ياغوب الوبوف" في حين مناقشاته على مشروع نابوكو المستقبلي لم تتلق أي تأكيد من الرئيس إلهام عليف وكانت زيارة " تشيني " فاشلة ، وفي أوائل فيفري 2009 تحت ضغط ووعود روسية بالدعم المالي أعلنت قيرغيزستان نيتها لإعلاق قاعدة جوية أمريكية كبيرة بالقرب من مطار ماناس مع العلم أن المطار يلعب دورا أساسيا في الدعم اللوجيستي للعمل العسكري الأمريكي في أفغانستان.

وقد كانت الرسالة الروسية لأمريكا والغرب بخصوص المجال الحيوي لروسيا المتمثل في دول الجوار القريب، واضحة وحاسمة عندما أعلنت الحرب على جورجيا في أوت 2008 وألحقت بها هزيمة كبيرة ومنعتها من استعادة أوسيتيا الجنوبية بالقوة وأعلنت روسيا اعترافها باستقلال أبخازيا، أوسيتيا في قلب جورجيا وجنوبها في ظل الرفض الغربي والأمريكي لذلك فهي رسالة روسية مفادها أن جورجيا الطامحة إلى الانضمام إلى حلف

الأطلسي ، لا يمكنها فعل ذلك لأنها منطقة نفوذ روسية وتواصل روسيا الضغط على أذربيجان في القوقاز والتي تربطهما علاقات متميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال مبيعات أسلحة مفترضة إلى أرمينيا حليف موسكو الرئيسي في المنطقة وهو الأمر الذي أدى إلى احتجاج أذربيجان كما تواصل روسيا متابعة الأوضاع عن كثب في مولدافيا.

لقد أثبتت هذه الحرب فشل سياسة جورج بوش في الاعتماد على إقامة علاقات شخصية مع زعماء الدول الأخرى، في سبيل تحقيق المصالح الأمريكية كما تبنت فشل مشروعه الديمقراطي الذي حاولت تطبيقه في أفغانستان والعراق وكذلك في جورجيا وعموما ستظل الإدارة الأمريكية منقسمة بين من يرغب في تهميش روسيا وتشديد العقوبات عليها ، ومن يرى أن عزلها سيكون أشد خطرا لقد أثبتت هذه الحرب للقيادة الجورجية، أن علاقة الحلف بروسيا في الوقت الحالي أهم بكثير من علاقته بها فالحلف يواجه روسيا في العديد من الملفات وجميعها في غاية الحساسية وقابلة للانفجار في أي لحظة .

خلاصة الفصل الثاني

إن تفكك الاتحاد السوفيتي وظهور روسيا الاتحادية في مرحلة من الاضطرابات على المستوى الداخلي والخارجي ، أدي إلى تراجع نفوذها ولو بصفة مؤقتة مما دفعها إلى تبني استراتيجية جديدة تحافظ على مكانتها وتسعى إلى بناء نظام متعدد الأقطاب ، حيث كانت هذه الاستراتيجية متعددة الأبعاد والغايات غير واضحة المعالم في السنوات الأولى إلا أنها أخذت في البروز بوضح منذ مطلع سنة 2000 حيث تم التأكيد على مجال نفوذها ومصالحها كما سعت روسيا الاتحادية إلى التأقلم مع وضعها الإقليمي والدولي الجديد من خلال صياغة استراتيجية أمنية جديدة بناء على مجموعة من الخيارات والإمكانيات الذاتية المتاحة مع استغلال كل الفرص على النحو الذي يحقق أهدافها الاستراتيجية الوطنية في مختلف أبعادها خدمة لغاية تحقيق الأمن القومي وفي ضمان الاستقرار وأمن الدولة داخليا أو بما يكفل لها الحماية من أي تهديد خارجي قائم أو محتمل مع مراعة العقلانية في إطار عملية المتابعة والتقييم والبناء إذ مرت روسيا الاتحادية بمرحلتين: مرحلة الرئيس **بوريس يلتسين** التي عرفت فيها روسيا تراجع في مكانتها على الساحة الدولية وذلك بالنظر إلى الأزمات الداخلية وعلاقات وطيدة مع الولايات المتحدة وعودتها على الساحة بوصول **فلاديمير بوتين** إلى الحكم 1999 والذي عمل على استعادة روسيا لمكانتها من خلال بناء روسيا من داخليا، العلاقات الروسية الأمريكية تميزت بالتوتر وعدم الاعتماد على الغرب بالنظر إلى حالة الفوضى التي ألت إليها في عهد "يلتسين" حيث استطاع إعادة الاستقرار بناء الدولة الروسية و في مناطق حيوية خاضعة لسيطرتها إبان الحقبة الروسية القيصرية والمرحلة السوفياتية على غرار مناطق آسيا الوسطى نتج عن ذلك الأمر فراغ استراتيجي جزئي في هذه المنطقة أدى بدوره إلى نشوب تنافس إقليمي ودولي حولها، والتضارب والصراع الروسي الأمريكي خاصة التنافس الروسي

الأمريكي حول منطقة آسيا الوسطى ذات الأهمية الجيو بولتيكية ، وأيضا الاحتلال الأمريكي لأفغانستان 2001 وغزو العراق 2003 من خلا ل حمل الولايات المتحدة على عاتقها نشر الديمقراطية خاصة في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 من خلال إتهام نظام طالبان بإيواء تنظيم القاعدة المسؤول عن الأحداث وامتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل ودعم الإرهاب كل هذا في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير عام 2004 وأمن إسرائيل والسيطرة على روسيا واحتواءها مع الرفض الروسي المستمر لهذه التجاوزات الأمريكية والحرب الجورجية التي كانت نقطة بداية الموقف الروسي الحاسم باعتباره من أشكال المواجهة غير المباشرة بين الدولتين حيث أن من مصلحتها الحفاظ على جورجيا كحليف لها لمحاصرة وإضعاف روسيا من جهة وأهميتها الجيواستراتيجية من جهة ثانية حيث أن أنبوب النفط والغاز يمر عبرها إلى أذربيجان إلى تركيا مما يوفر قدرا من الاستقلالية في خطوط الأنابيب ونقل موارد الطاقة عبر خطوط غير روسية حيث تسعى روسيا إلى إقامة نظام متعدد الأقطاب ، في الحين تعمل الولايات المتحدة على تكريس الأحادية القطبية.

شكلت الأحداث التي وقعت ما بين (2010 2011) في شمال إفريقيا والشرق الأوسط ولا زالت اليوم مستمرة في بعض الدول، و التي أطلق عليها " الثورات العربية" والأزمة الأوكرانية التي شكلة تحديا جديدا أمام روسيا، رأت في هذه الثورات في إطار " نظريات المؤامرة " التي تقول أن كل ما يحدث ليس إلا مؤامرة أمريكية ترمي إلى إعادة هيكلة الوضع في مناطق تواجد الروس ولمصالحها الخاصة ومصلحة حلفائها في منطقة، أما الرؤية الأمريكية تقوم على فكرة أن الأنظمة رخوة مصدر للإرهاب من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية وأيضا في حالة ما ظهرت أي مظاهرات شعبية تطالب بأي شيء ترى في ذلك فرصة بحجة التدخل، بهدف تمرير سياستها والحد من تواجد الروس مما يؤثر على مستقبل العلاقات بين البلدين نظرا لتضارب المواقف في القضايا نفسها، ما يمكن القول إلى حد ما إن ملامح الحرب الباردة ثانية بدأت تظهر في العلاقات الروسية الأمريكية بسبب أهمية هذه المناطق على المدى البعيد، ولا يمكن لأي نظام عالمي أن يتشكل بعيدا عن تلك المناطق الاستراتيجية لما تمثله من قلب العالم سواء في الشرق الأوسط أو في آسيا الوسطى كما سبق وأن ذكرنا فضلا عن كونها تمثل منصة ارتكاز ورفعة سياسية لأي دور محتمل لروسيا أو أمريكا أو أوروبا .

المبحث الأول : تداعيات إفرازات ثورات الربيع العربي على العلاقات الروسية الأمريكية

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي استطاعت الولايات المتحدة أن تحرز تقدما كبيرا وتوغلت في عمق فنائها الخلفي، واستطاعت أن تضع مواطئ قدم لها في معظم نقاط التماس مع روسيا ولا تعدو الحربين على العراق وأفغانستان سوى محاولة ترسيخ الوجود الأمريكي في إطار تطويق روسيا غير أن هذه أزمات التي تحدث منذ عام 2011 فتحت المجال لبروز روسيا وإثبات وجودها من خلال التمسك في القضية التي تخدم مصالحها من غير إعطاء أهمية لما يصدر من الجهات الرسمية الأمريكية، وبدورها أمريكا تفتح المجال لحلفائها ليعثو فسادا على حساب الأبرياء بالإضافة إلى أن هذه القضايا المسببة للتوتر بين الطرفين خاصة إلى تضييق الخناق على حلفاء روسيا مثل: إيران، سوريا.

المطلب الأول : الموقف الروسي

أظهرت المواقف الروسية حيال ثورات العربية ممانعة بل وعداء أحيانا أخرى وهو ما يفسره نسق المصالح وحدود الدور الذي تريد أن تلعبه روسيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وطبيعة تعاملها مع المتغيرات والتطورات، والانتقاضات العربية فضلا عن أن السمة المتسارعة التي صغت ثورات الربيع العربي، صعبت من صياغة دور فعال من جانب الدول الكبرى ومنها روسيا تجاه تلك الدول فأنتجت تلك التطورات مواقف متخبطة، وغير متناسقة مع بعضها البعض في معظم الأحيان غير أنه موقف روسيا واضحا في العديد من القضايا ساعدها في ذلك وجود قيادة واعية ذات رؤية للأولويات الوطنية غير أن هذه الثورات التي بدأت في تونس وامتدت إلى مصر ، ليبيا ، اليمن ، البحرين وسوريا قد تؤدي إلى بروز متغيرات إقليمية جديدة تماما[1].

[1] راشد باسم ، المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي . مصر : وحدة الدراسات المستقبلية ،2013 ، ص 31 .

*** الأزمة تونسية**

يلاحظ المراقب للموقف الروسي أن القيادة الروسية لم تهتم في البداية بشكل كاف بما يحدث في تونس، من متغيرات مع الثورة التي اندلعت في 18 ديسمبر إلا أنها عندما فوجئت كغيرها من الدول بالسقوط السريع لزين العابدين بن علي في 14 يناير 2011 بدأت موسكو بشكل إيجابي وبادرت بتأييد التغيير الديمقراطي في تونس واتخذت من سقوط هذا النظام خطوة أولى لبناء موقف سياسي خاص وقد ظهر في ذلك بوضوح في خطاب الرئيس الروسي (رئيس الحكومة الحالي) **ديمتري ميدفيدف** في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في 26 يناير حيث قال: " أعتقد أن ما حدث في تونس كان درسا كبيرا للحكومات في جميع أنحاء العالم، وأنه يجب على الحكومات أن تعمل على إحداث نمو وتطور جنبا إلى جنب مع مجتمعات سواء في إفريقيا أو أوروبا أو أمريكا اللاتينية[1]".

وتلك التصريحات يمكن فهمها بطرقتين، الأول أنها قد تمثل تأييدا للتغيير الديمقراطي الذي حدث في تونس وهو ما يتوافق مع موقف الغرب أما الثاني فيمكن القول أن الكلمات المختبئة في ثنايا الخطاب قد تحمل إشارة غير مباشرة لنظم الحكم في إفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية بأن تأخذ حذوها من رياح التغيير التي تهب على العالم والتي بدأت في منطقة الشرق الأوسط.

*** الأزمة مصرية**

نالت التطورات التي شهدتها مصر اهتماما أكبر من طرف روسيا إذ مع بداية الثورة المصرية ، أطلق الساس تصريحات " حذرة " تعبر عن عدم رضا وانتقاد لما يجري من حراك احتجاجي وعن الخشية مما تحمله الثورة من متغيرات حيث أكد الرئيس ميدفيدف ضرورة التوصل لقرار سلمي بشأن الموقف المصري وهو ما يعبر عن تخوفه مما قد يؤول إليه التحركات الشعبية من تطورات ، إذ كان من المفترض أن يشكل إسقاط نظام حسني

[1] عمر كوش ، " روسيا والثورات الربيع العربية " (19 أفريل 2016) 11 :00 www . aljazera . net / analysis / page

مبارك فرصة للنظام الروسي لكي يعيد ترتيب علاقته مع مصر والشعب المصري وأن يسهم في المساعدة على ولادة نظام جديد، يفترض عن النظام السابق الذي لم يكن تربطه بموسكو أية علاقات مميزة ووضع كل أوراق في يد الولايات المتحدة الأمريكية منذ عهد لرئيس السادات لكن القادة الروس طنوا أن نظام حسني مبارك السابق باقي بالرغم من كل شيء فلم يقطع اتصالاتهم مع مبارك إلى أن تنحى عن السلطة واضطرت السلطات الروسية إلى تغيير موقفها بعد نجاح الثورة المصرية في إزاحة نظام مبارك فجاء إعلان الروسي بدعم الثورة ورغبة موسكو في التعاون مع النظام الجديد ولكنه كان إعلانا متأخرا وغير واضح المعالم و لم يترجم في خطوات محددة على أرض الواقع[1]

*** الأزمة الليبية**

كان الموقف الروسي تجاه ثورة الليبية 18 فبراير مشككا وممانعا، حيث أعلنت روسيا أكثر من مناسبة معارضتها لأي قرار دولي حول ليبيا وأعربت عن خشيتها من أن يؤدي أي تدخل عسكري في ليبيا إلى دخولها في الحرب الأهلية وظهور متطرفين والذي يؤدي بدوره إلى حروب ليبيا، وأعربت تستمر عقودا كاملة وانتشار العناصر المتطرفة كما جاء على لسان ميدفيدف كما حذر رئيس الحكومة أنداك فلاديمير بوتين من التدخل الأجنبي في ليبيا سيؤدي إلى ظهور الإسلاميين وهو ما قد يؤثر بشكل سلبي على الأقاليم المحيطة بما فيها شمال القوقاز الروسي.

لهذا رفضت روسيا الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي الذي تشكل في 28 فبراير ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الليبي، ورغم توالي الاعتراف الدولي والعربي به كما رفضت الانضمام إلى مجموعة الاتصال الدولية بشأن ليبيا رغم كونها تضم نحو 40 دولة بالإضافة إلى ممثلين عن منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي ، إلا أنه من ناحية أخرى أعلن الرئيس الروسي **ديمتري ميدفيدف** أن نظام القذافي فقد شرعيته ويجب

[1] راشد باسم ، مرجع سابق ، ص 33 .

عليه الرحيل ورفضت موسكو استضافة القذافي في روسيا حال تنحيه كما وافقت على قرار مجلس الأمن رقم 1980 و لم تستخدم الفيتو ضد القرار رقم 1983 كموقف وسط يتضمن دعم غير مباشر للثوار و التأييد المطلق للقذافي في مواجهة الثوار وحلف الناتو[1].

برغم عدم تأييد روسيا المطلق لنظام القذافي فإنها انتقدت التدخل الأجنبي في ليبيا 21 مارس 2011 إذ وصف فلاديمير بوتين (رئيس الدولة الحالي ورئيس الحكومة السابق) إلى تصحيح ذلك التصريح بعدها ساعتين فقط لعدم إثارة حفيظة الغرب موضحا أن روسيا لا تعارض قرار مجلس الأمن على ليبيا وفيما رأى بعض المراقبين أن هذا الموقف يعد دليلا على الخلاف في التوجهات بين **بوتين وميدفيدف** أي أ، هذا الخلاف مفتعل ومتفق عليه بين الطرفين ليس لإرضاء الجمهور المحلي الروسي فقط ، بل الاقتراب من الغرب[2]

نتيجة لذلك اعترفت روسيا بالمجلس الانتقالي الوطني " طرفا معارضا " وشريكا شرعيا في المحادثات حول مستقبل روسيا حيث أعلن **ميدفيدف** في قمة مجموعة الثمانية G8 في 28 مايو أنه " يجب على القذافي أن يرحل " وعرضت جهود للوساطة بين السلطات الليبية و الثوار والتي بدأت موسكو، باستقبال ممثلي الحكومة الليبية وممثلي المعارضة غير أن موسكو أعلنت أن " الوضع في ليبيا لايزال غامضا " وأعلن الرئيس الروسي أنه بالرغم من نجاحات الثوار وهجومهم على طرابلس فإن القذافي وأنصاره لا يزالون يحتفظون بنوع من النفوذ وبعض القدرات العسكرية وأنه لايزال هناك سلطتان في ليبيا وروسيا تعول على التوصل إلى اتفاقيات حول وقف إطلاق النار بين الجانبين المتنازعين ثم عادت واعترفت بالمجلس الانتقالي ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الليبي وسلطة حاكمة في ليبيا في الأول من سبتمبر 2011 .

[1] راشد باسم ، مرجع سابق، ص 36 .

[2] نورهان الشيخ ،" مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية ". مجلة السياسة الدولية، أكتوبر 2011 ، ص 80.

*** الأزمة البحرينية**

حاولت روسيا أن تتوارى عن الأنظار، إذ جاز التعبير أثناء الاحتجاجات السياسية الصاخبة التي اجتاحت البحرين، والتي أطلقت شرارتها الأغلبية العربية الشيعية ضد الأقلية السنية الحاكمة، و لم تتدخل فيما يخص العنف الذي مارسه الأمن البحرين تجاه التظاهرين بمساعدة قوات السعودية ودول الإمارات وفي مارس 2011 أعلن وزير الخارجية الروسية أن " تلك الاحتجاجات تعد شأن داخليا، ولا بد أن يحل عن طريق الحوار" لكنه لم يعترض في نفس الصدد حينما تم فض تلك الاحتجاجات بالطرق العنيفة وفي يناير 2012 زار النائب الأول لرئيس الوزراء الروسي، "فيكتور زويكوف " البحرين لبحث امكانية انشاء خط خدمات جوي مباشر بين موسكو والمنامة بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين وكأن شيئا لم يكن[1].

واستمرت روسيا على علاقاتها مع المملكة البحرينية على نفس النهج حيث أشاد ناطق في وزارة الخارجية الروسية بجهود البحرين الرامية إلى استقرار الوضع في البلاد، إذ أن زيارة

" فيكتور سميرنوف " سفير روسيا الاتحادية لدى البحرين للمملكة في 12 أغسطس 2012 الأثر في اختواء الموقف قبل تفاقمه، إذ أ، روسيا تسعى إلى تنمية وتطوير علاقات الصداقة المتينة التي تربطها مع مملكة البحرين في مختلف المجالات.

***الأزمة اليمنية**

حاولت روسيا مثلها مثل الغرب أن تحافظ على علاقاتها بكل من المعارضة اليمنية الصاعدة والنظام الحاكم في اليمن حيث لم تتدخل لترجيح كفة طرف على حساب الطرف الأخرى ، وقد دعا وزير الخارجية الروسي " سيرغي لافروف " في أفريل 2011 الأحزاب المعارضة في اليمن للوصول إلى حل، وفي أوائل يونيه دعا إلى

[1] نورهان الشيخ ، مرجع سابق ، ص 83.

قبول وثيقة مجلس التعاون الخليجي المقترحة للخروج من الأزمة والتي بدورها تقضي بتنحي الرئيس علي عبد الله صالح وحاشيته، مقابل الحصانة كذلك لم ترغب موسكو في التورط بشكل مباشر في الأحداث المتصاعد داخل الجمهورية اليمنية، كانت تتبع جهود المملكة السعودية خصوصا بعد أن أصيب في هجوم من المعارضة في 3 مارس 2011 .

وفي أوائل فبراير2012 أشادت وزارة الخارجية الروسية بالانتقال السلمي للسلطة من الرئيس علي عبد الله صالح إلى نائبه عن طريق الانتخابات، حيث أن الأخير كان المرشح الوحيد في تلك العملية[1].

في 31 يناير 2013 قد أعلن "الكسندر لوكاشيفيتش" المتحدة الرسمي بوزارة الخارجية الروسية أن روسية، أن روسيا تنوي مواصلة تقديم المساعدة للقيادة اليمنية في تحقيق عملية السلام في البلاد وأكد أن الاختلافات في مواقف الأطراف اليمنية من أليات التسوية السياسية الداخلية فيجب تسويتها في إطار الحوار الوطني حصرا، وعلى أساس الاتفاقيات المتواصل إليها سابقا وقرارات مجلس الأمن الدولي وأن الاجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي بحق أولئك الذين يعرقلون، المصلحة الوطنية يجب أن تقر وفقا للحالة المعنية في البلاد ومدى تأثيرها على السلم والأمن في المنطقة[2] .

وهنا تؤكد الخارجية الروسية مرة أخرى على ضرورة الحوار كألية أساسية في التوصل إلى اتفاق يرضي جميع الأطراف في اليمن، وهنا يمكننا الاشارة إلى أن الجانب الروسي يشارك في العملية السياسية اليمنية وذلك بصفته إحدى الجهات الضامنة لتنفيذ اتفاقيات الرياض والشاهد على توقيعها ولهذا يخلق لنفسه دورا أساسيا واضحا وفعالا في ضمان تنفيذ الاصلاحات السياسية داخل الجمهورية اليمنية.

***الأزمة السورية**

[1] راشد باسم ، مرجع سابق ، ص 39.

[2] نورهان شيخ ، مرجع سابق ، ص 40.

تعد الأزمة السورية واحدة من الساحات التي مثلت اختبار للتوجهات الروسية الجديدة منذ عودة الرئيس " فلاديمير بوتين " إلى رئاسة الاتحاد الروسي في 2012 هناك حركة روسية على مستوى الدولي أبرزها ملامحها استعادة بعض من قواعد الاشتباك السياسي والدبلوماسي وربما العسكري حيث سعت روسيا لتعقب المشهد الدولي على إثر حالة الفوضى التي ضربت النظام الدولي بعد انفراد الولايات المتحدة بتوجه تفاعلاته و رفضت تعقبها هذا بحراك فاعل وبالأخص في التفاعلات ذات الطابع الصرعي مما سيعطي لروسيا مكانة عظمى جديدة في نظام عالمي جديد ، احتلت سوريا مكانة ثابتة ومهمة في المنطقة كعنصر مؤثر في التفاعلات الاقليمية وانعكس ذلك على علاقاتها بالقوى الدولية التي ترتبط بمصالح وعلاقات استراتيجية[1]، أن الوقف الروسي من الأزمة السورية يكتسي أهمية بالغة، خاصة بالنسبة لروسيا وكان الموقف الروسي، من البداية واضحا تجاه سوريا أنها بشكل مباشر أو غير مباشر تدعم نظام بشار الأسد حتى وإن كانت تدين القمع الذي يقوم به الأسد تجاه المتظاهرين الذين يطالبون برحيله على مستوى التصريحات فقط ،حيث وقفت العديد من الدول الغربية ضد الرئيس **بشار الأسد** ودعته إلى ترك الحكم في مقدمتها كانت فرنسا وبريطانيا وعلى رجة أقل الولايات المتحدة ،زادت صورة الانقسام الدولي حول الأوضاع في سوريا فقط قامت كل من تركيا ، المملكة العربية السعودية ، دول الخليج ومصر وليبيا ثوار بمساندة الثوار المعارضين بنما نلاحظ مساندة إيران، العراق بالإضافة إلى لبنان ومنها حزب الله الذي يشارك في القتال إلى جانب النظام[2] .

وتقف القيادة الروسية أمام المجتمع الدولي كله في هذا الموفق حيث تمنع صدور أي قرار يدين النظام أو يفرض عقوبات دولية عليه ، حيث أعلن الرئيس الروسي "ميدفيدف " في أواخر مايو 2011 عن رفض روسيا للعقوبات التي يفرضها مجلس الأمن على النظام السوري وفي أوائل يونيه حذر وزير الخارجية، " لافروف"

[1] مازن حيمور ، الحراك الروسي في الأزمة السورية . مصر : مركز الأبحاث والدراسات ، 2016 ، ص 7.

[2] زيدان ناصر ، دور روسيا الاتحادية في الشرق الأوسط من بطرس الأكبر إلى فلاديمير بوتين . لبنان : دار العربية للعلوم ، ط2 ، 2013 ، ص 303 .

المجتمع الدولي بعنف من السماح بأي استفزازات تهدف إلى تأمين حدوث تغيير للنظام الحاكم في سوريا مضيفا "اننا نعتقد بوجوب قمع تلك التظاهرات " ومن ثم اتضح أن روسيا لن تسمح لمجلس الأمن بالتدخل العسكري في سوريا"[1].

وقد قوبل هذا الموقف بسخط جموع المحتجين والمنتقصين في سوريا الذين أحرقوا الأعلام الروسية في العديد من المدن السورية في سابقة لم تسجل من قبل، وخصصوا يوم 13 / 9 2011 كيوم غضب على روسيا، كما عرقلت روسيا وبجانبها الصين أيضا تمرير قرار مجلس الأمن الدولي الساعي لأي تدخل خارجي في سوريا أو حتى في نقل السلطة من بشار الأسد إلى نائبه كما حدث في اليمن[2].

وقد أشار "نجيب جادبيان" من المعارضة السورية في مجلس الوطني لقناة الحرة في 3 فبراير 2012 إلى وجود محادثات بين المجلس الوطني والروس لطمأنتهم بأن " العلاقات الروسية السورية ستستمر بعد سقوط نظام الأسد وتشكيل حكومة جديدة في دمشق، وهذا يجب أن يدفع روسيا لأن تلعب دورا حياديا في الصراع بين النظام والمعارضة السورية لكن هذا لم يحدث ومازالت روسيا تدعم نظام الأسد، وهو ما يدفع للتساؤل حول الأسباب وراء هذا الدعم المستميت لنظام من الأسباب هي :

-أن سبب دعم روسيا لنظام الأسد هو شعورها بالخيانة فيما حدث مع ليبيا في 2011 حيث أنه بعد امتناع روسيا والصين عن التصويت في مجلس الأمن عل قرار فرض خطر جوي على ليبيا دعمت الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو، نشاط المعارضة الليبية التي استطاعت في نهاية المطاف الإطاحة بنظام القذافي وتشكيل حكومة جديدة وهو ما عكسه قول **لافروف** في 2011 بأن " روسيا ستقوم بكل ما في وسعها للحيلولة دون ت كرار سيناريو ليبيا في سوريا "[3] .

[1] راشد باسم ، مرجع سابق ، ص 41.

[2] زيدان ناصر ، مرجع سابق ، ص42

[3] Ruslanp Pukhov",Why Rossi si Backing Syrie ? " International Busiess Times , 2 oct. 2012 www intimes . com. /Why –Russie –hacking – Assad – régime –Syrie -799087.

حيث خشيت موسكو من السماح بتمرير قرار مماثل في سوريا وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تدخل مماثل لحلف الناتو وستكون النتائج بالضرورة مماثلة وهو ما كان سيؤدي في نهاية الأمر إلى فقدان موسكو لأقرب حلفائها في منطقة الشرق الأوسط وهي سوريا ومن ثم فإن السبب الأول مرتبط بحالة التحول في هيكل النظام الدولي بشكل عام ومحاولة روسيا الحفاظ على دور لها يرتبط بحجمها كدولة عظمى في نظام دولي متعدد الأقطاب.

- المصالح الاقتصادية الروسية في سوريا، فقد ذكرت صحيفة موسكو تايمز مؤخرا أن الاستثمارات الروسية في البنية التحتية والطاقة والسياحة السورية بلغت 19.3 مليار دولار عام 2009 بالإضافة إلى عقود تسلح بلغت قيمتها 4 مليارات دولار فضلا عن عقود الدفاع الروسي في سوريا والتي تصل قيمتها إلى حوالي 5.5 بليون دولار معظمها لتحديث القوات الجوية في سوريا والدفاعات الجوية، كما نجد أن صادرات الأسلحة الروسية إلى سوريا في عام 2011 بلغت 1 مليار دولار[1].

بلغت قيمة الصادرات الروسية إلى سوريا 1,1 مليار دولار في عام 2009 كما تلزم روسيا بعقود في مجال الاسلحة بقيمة أكثر من 4 مليارات دولار مع سوريا ، بما في ذلك طائرات مقاتلة من طراز ميج 29 وصواريخ بان تسير القصيرة المدن أرض الجو وأنظمة المدفعية و الاسلحة المضادة للدبابات, كما أمدت روسيا سورية بطائرات مقاتلة يستخدمها الجيش السوري من النوع ياك 130 هذا بالإضافة الى أنه تمت إعادة فتح و تطوير قاعدة طرطوس والتي تعتبر قاعدة التموين البحرية الوحيدة للأسطور الروسي في البحر المتوسط، كم شهدت السنوات الاخيرة نمو استثمارات شركي "تاتنفت سترانس جاز " الروسيتين في مجال بناء محطات معالجة الغاز و مصافي النفط و مجال البتروكيماويات وشهدت العلاقات أيضا حوار سياسيا ودبلوماسيا متبادلا

[1] Rusianp Pukhov ,ibid , p 30.

بين البلدين حيال القضايا المهمة وعلى رأسها الملف النووي الإيران و الصراع العربي الاسرائيلي والاوضاع في لبنان و العراق في اطار سعى روسيا لاستعادة مكانتها و نفوذها في المنطقة.

وقد أشارت وكالة رويترز إلى وجود زيادة في الشحنات من الأسلحة الصغيرة منذ بداية الانتفاضة بالإضافة إلى التخوف الروسي من انتشار عدوى الثوران العربية إلى محيط الحيوي لروسيا في كل من داغستان ومناطق القوقاز الشمالية، فلو أن تمرد إسلاميا مطالبا بالاستقلال شيء في داغستان فإن الهزات الارتدادية لذلك قد تنفجر كالقنبلة التي تتناثر شظاياها من المعدن الساخن والأشخاص في أرخاء جنوب روسيا[1].

فضلا عن انتشار الراديكالية الإسلامية التي تدعمها السعودية وقطر بشكل كبير ويعزز من أهمية هذه المنطقة ما جاء على لسان وزير الخارجية الروسية " سيرقي لافروف" الذي أكد أن " سوريا من أهم الدول في الشرق الأوسط وأن زعزعة الاستقرار، هناك سيكون له عواقب وخيمة في مناطق بعيدة جدا عن سوريا نفسها" فروسيا ترى أن سوريا بمثابة "حجز زاوية" في أمن منطقة الشرق الاوسط ،وعدم إستقرار الوضع فيها او نشوب حرب أهلية سيؤدي بدوره حتما إلى زعزعة الوضع في البلدان مجاورة[2]

لكن برغم الدعم الروسي السياسي و الدبلوماسي و العسكري لنظام الاسد ، فإن روسيا تكرر دعوتها أمام المجتمع الدولي لوقف العنف في سوريا ومواصلة إجراء إصلاحات سياسية و الاجتماعية عميقة ، بل وصل الامر في بعض الاحيان الى تحذير الرئيس "ميدفيدف" من ان موسكو قد تغير موقفها تجاه دمشق في حالة فشل الرئيس الاسد في إقامة حوار مع المعارضة وانه ينتظر الاسد مصير محزن اذ لم يبدا حوار مع المعارضة يباشر الاصلاحات وتخشن روسيا في الحركات الاسلامية المتطرفة في المنطقة ما يؤثر على جوار القريب خاصة دول اسيا الوسطى ،تمكنت روسيا من فرض وجهة نظرها في روسيا على المجتمع الدولي عبر تكتيكات مختلفة من نقل الصراع في سوريا من مرحلة توهم تدمير الدولة السورية على غرار نماذج تونس و مصر وليبيا ، الى

[1] الشيخ ، مصالح ثابتة ومعطيات جديدة ، مرجع سابق ، ص 45.

[2] لمى مضر ، الانتفاضة السورية من الألف إلى الياء . لبنان : دار العربية للعلوم ناشرين ، ط1 ، ص299 .

مرحلة الحرب على الارهاب ثم اهمية الجيش السوري في مواجهة نظرا لاستبال الجيش العربي السوري وتضحياته العظيمة في سوق روسيا الى فرض وجهه نظرها على المجتمع الدولي ,مضافا الى ذلك للالتفات الشعبي حول الرئيس الاسد.

سعت تركيا والعدية الى زيادة استثمارهما في سوريا عبر توحيد بعض الفصائل المتقاتلة تحت تسمية جيش الفتح الذي تمكن وبعض الفضائل الاخرى التي تلقت الدعم ماديا وعسكريا ، من دفع الجيش لان يقوم يتراجع تكتيكي في بعض مناطق الاشتباك وسعت لضربة غرارة والحاق خسائر ذات تأثير على وضع الجيش العربي السوري وتماسكه هنا شعرت روسيا بتدهور الوضع الذي كانت تعمل بصورة دائمة على ترميمه عبر الدعم المادي السياسي و العسكري وهو ما جعل روسيا تنتقل الى استراتيجية جديدة وهي التحرك العسكري المباشر لمقاومة الارهاب ومكنت العمليات الميدانية الروسية الجيش السوري من استعادة بعض المناطق الاستراتيجية ، التي كان قد خسرها اخيرا ,لاسيما عندما استعادت عناصر الجيش السوري بعضا من الروح المعنوية والقتالية، فقد لعب الرئيس **فلاديمير بوتين** دورا هاما في الأزمة السورية من خلال مساندة نظام بشار الأسد حيث أكد على أن بلاده استعملت كل الطرق الدبلوماسية لإقناع سوريا بحتمية إجراء الإصلاحات المطلوبة أو الرحيل في حالة عجزها عن القيام بذلك ، كما أكد أن رحيل الأسد شأن داخلي يجب أن يقرره الشعب السوري وليس قيادة الناتو أو الدول الأوروبية، لهذا عارضت روسيا كامل العقوبات بحق سوريا ، حيث اعتبرها عقوبات أحادية الجانب ولن تؤدي إلى نتائج المرجوة منها هذا ما يظهر من خلال قوله " لا أحد يملك الحق كي يقرر مكان الدول الأخرى أمر من الذي يجب أن يبقى في الحكم من عدمه أنه من المهم أن يستتب السلام وأن تتوقف المذبحة في أعقاب تغيير النظام وأن وصلنا إلى تغيير كهذا فيجب أن ينجز بالوسائل الدستورية"[1] ان الحرك الروسي على الساحة السورية لا ينطلق من ارضية توافق سياسي مع القوى الرئيسية المؤثرة في الازمة

[1] بوريحي خالدة مختار ، " ما تعنيه سوريا لروسيا " . (19/ 03 / 2016) www. Globalresearch. Co

السورية ،وفي مقدمتها الولايات المتحدة مما قد يسهم في زيارة التوتر بين روسيا من الجانب وبين الولايات المتحدة وحلفائها من جانب اخرى.

المطلب الثاني : الموقف الأمريكي

على الأرجح أن ما حدث في المنطقة العربية قد فاجأ الإدارة الأمريكية كغيرها من القوى العظمة وأربك حساباتها فالولايات المتحدة الأمريكية ترى أن مصلحتها لا تتمثل فقط في استمرارية الاستقرار بل ما يهمها هو الحفاظ على اتفاقية السلام مع إسرائيل بالنسبة للوضع المصري والعمل على مكافحة الإرهاب والحد من الانتشار النووي وربما ذلك هو المحدد الذي غلب على الموقف الأمريكي في الحرص الكامل على الابتعاد عن توصيف ما حدث حيث يعني ذلك عدم اعتراف الولايات المتحدة بالأمر الذي يدفع بعض القوى والمنظمات الدولية أو الإقليمية لإتباع الموقف الأمريكي وهو ما قد يضعف أي حكومة[1] .

كما أن عدم حسم الإدارة الأمريكية لموقفها بصورة نهائية، بدأ وأنه مقصود لكي تحتفظ واشنطن ببعض أوراق الضغط بيدها ، إلى جانب النفوذ السياسي كأداة ضغط للولايات المتحدة الأمريكية بوصفها القطب الدولي الأهم على الساحة الدولية ، فإن هناك أدوات أخرى تمتلكها أمريكا ، ومن هذه الأدوات التي تمتلكها هو توظيفها المساعدات الدولية ، فمصر لديها إقتصادية حقيقية للخروج بنجاح من هذه الأزمة تحتاج مصر إلى التمويل الخارجي في شكل مساعدات رسمية وإستثمار خاص ، على الرغم وأن المساعدات صغيرة لدرجة أنها لتصنع فارقا حقيقيا في مجريات الأحداث في مصر ، إلا أن نظرة الإطار لعام الدولي لمجريات الأوضاع لا شك سيكون ذا أثر فيما يتعلق بالقروض والإستثمارت المطلوبة للإقتصاد المصري [2] " أعلن مرصد الإقتصادي

[1] شيماء منير " أبعاد ومواقف القوى الدولية من ثورات 30 يونيو " . ملف الأهرام الاستراتيجية ، 04 /2016/04
www.digital.aabram.org.ey/articales.aspx.?serial

[3] نفس مرجع ، ص 155 .

المصري 13 ماي 2016 أن مصر تحتل المرتبة الثانية في إفريقيا في نمو إقتصادي بعد المساعدات المقدمة من طرف دول الخليج والولايات المتحدة وتليها جنوب إفريقيا المرتبة الثالث .

مع خلاف المتوقع مما حدث في ليبيا ومصر ، لتحقيق الإستقرار في المنطقة إلا أن إنتقال الثورات من نظام إلى أخرى في الدول العربية بداء من تونس مرورا بمصر وليبيا ومع تصاعد التخوف من صعود التشددين قامت الولايات المتحدة في التخطيط في السياسة التي يجب أن تتبناها مع الثورات العربية فقررت في البداية إنتهاج نهج ذي مسارين يقوم على أساس تقديم الدعم للزعيم المطلوب سقوطه وإتخاذ المتطلبات اللازمة لتأمينه مع الوعود لبداية الإصلاحات وتمهيدا لتحقيق الديمقراطية وهو ما لم يحدث في مصر وتم سقوط نظام مبارك ومع غليان الشارع العربي حدث تحول في الموقف الأمريكي، بتصريح أوباما[1] " **مصالح أمريكا ليست معادية لآمال الشعب"** وهو ما يمثل تحولا جذريا في المواقف والإستعداد لتحمل بعض المخاطر في فقدان المزايا الأمنية على مدى القصير لصالح تشجيعها وضمانها على المدى البعيد .

بالنظر إلى الأحداث العامة المنصرمة يوجد تغير في سياستها الخارجية على أساس إعتبار الإنسانية ومن ثم إتباع مبدأ ويلسن ، ولكن بنجاح عملية الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا 2011 ، والإطاحة بنظام القذافي بدون خسائر ضخمة ، وكذا بدون تمزق خطير في علاقاتها مع غيرها من القوى وهذا ما يدفعنا هل ما يريده أوباما هو إنتقال إلى ما بعد الواقعية والمفاضلة بين إتباع المثل الأمريكي؟ أو تأمين مصالحها؟

إذ تكتسب مصر أهمية إستراتيجية كبيرة لدى إدارة الأمريكية ، وذلك لإعتبارات خاصة بالمصالح الأمريكية ذاتها أو بمصالح الكيان الصهيوني كما ذكرت في المستهل فبالنسبة للمصالح الأمريكية المباشرة فإن مصر تعد بؤرة حيوية هامة في الإستراتيجية الأمريكية إنطلاقا من موقعها الجيوستراتيجي على إعتبار وجود قناة السويس بها فضلا عن أن مصر أحد الدول الهامة المطلة على البحر الأحمر ، والذي طالما لعب دورا هاما في الصراعات

[1] نسرين جاويش ، "الولسومية الجديدة : تحولات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الثورات العربية " 16:84. 2016/05/5
www. si yassa. Org . eg/ News content /5/05/2016

الدولية قديما وحديثا هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية فإن الثقل النسبي لمصر في إطار ما كان يعرف بالنظام الإقليمي العربي كان محل إهتمام واشنطن التي عملت على تحجيم هذا الدور بصورة كبيرة منذ عهد جمال عبد الناصر ، أو إحتواء النظام المصري وتطويعه لخدمة المصالح الأمريكية والإسرائيلية ، كما حدث في عهد السادات ومبارك .

أما بالنسبة للمصالح الإستراتيجية الأمريكية غير مباشرة والمرتبطة بإسرائيل فهي تنبع من أمرين أساسيين [1]:

1 – الجوار الجغرافي بين مصر وإسرائيل ومن ثم فإن إسرائيل تهتم دائما بوجود نظام مصري لا يهدد مصالحها القومية بل أكثر من ذلك فهي ترغي في إيجاد نظام لا يقف عائقا أمام ممارساتها بحق فلسطين بل إمكانية دعمه لهذه الممارسات حتى لو بصورة ضمنية .

2 – معاهدة **كامب ديفد** ولبنود الواردة فيها خاصة بتأمين إسرائيل ، ووجود قوات دولية وأمريكية في المنطقة العازلة تضمن إمكانية تدخلها في صحراء سيناء ، فضلا عن تصدير الغاز **لتل أبيب** باثمان زهيدة .

هذه الأهمية الإستراتيجية لمصر زادت من وجهة نظر واشنطن بعد إندلاع الثورة لعدة أسباب أبرزها :

1- عنصر المفاجأة التي هزت ليس فقط مبارك بإعتباره رأس النظام والرجل الذي ينفذ الأجندة الأمريكية بكل حذافيرها ، بل وحلفاءها أيضا سواء كان نجله جمال مبارك أو حتى عمر سليمان .

2- الخوف من الإنتقال إلى دول أخرى من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ، والتي تمارس القمع والقهر ضد شعوبها.

3- الخوف من وصول طرف آخر للحكم في مصر ليس للإدارة الأمريكية سيطرة عليه .

[1] بدر حسين شافعي ، "الولايات المتحدة الأمريكية والثورة المصرية تحديات الواقع وآفاق المستقبل " .20/ 04 / 2016 .
www. Sis . gov . eg / News / 34 / 7 / ftm

وبالتالي وجدت واشنطن نفسها في مأزق حقيقي في ظل عنصر المفاجأة من ناحية ومن حيث الإختيار بين الإنحياز لهذه النظم غي الشرعية من ناحية أخرى ، أو الإنحياز للإدارة الشعبية التي قد لا تعترف بالهيمنة الأمريكية مستقبلا وهذا ما إنعكس على السلوك الأمريكي تجاه الأزمة المصرية والذي تميز بأمرين :

الأول : تأخر الرد إنتظارا لما ستسفر عنه مجريات الأمور.

ثانيا : تذبذب الموقف ما بين تأييد النظام ، وتأييد الثورة والمطالبة ببقاء النظام مع إدخال بعض الإصلاحات الإرضائية لهؤلاء وما بين رحيل النظام وإحداث حالة من الإنتقال السلمي للسلطة وحتى هذا الخيار شهد تذبذبا أيضا[1] .

فلقد سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقديم المساعدات لوجيستيكية لإسقاط الحكومات الموالية لروسيا ، كألية لمنع روسيا من استرجاع مكانتها العالمية وقد ساعد الولايات المتحدة في تنفيذ مخططات كل من منظمات المجتمع المدني، ومؤسسات أمريكية كالصندوق النقد الوطني للديمقراطية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومن الملاحظ أن كل هذه الثورات تشترك في هدف واحد وهو الإطالة بنظام الحكم الذي لا يخدم المصالح الأمريكية فبعد ما كانت الولايات المتحدة تلجأ إلى التدخل العسكري لإسقاط النظام بحجة نشر الديمقراطية غيرت ولجأت إلى التعبئة الجماهرية داخل الدول المراد الإطاحة بنظامها بذريعة استبدادية الحكم والوضعية الإقتصادية ولاجتماعية المتردية.

الأزمة السورية: إنهاء نظام يعتبر الحليف الأقوى لإيران في منطقة مما يعني إضعاف النفوذ الأخيرة إلى حد بعيد وتحجيم ، إيران مما يؤدي إلى وقف تمددها ونشر هيبتها في العالم العربي والإقليمي الذي يهدف من ورائه إلى لعب دور عالمي لا يخدم بالضرورة مصالح الغرب وخاصة في العراق سيجعل من الممكن للولايات المتحدة الأمريكية ولحلفائها فيما لو اضطرت أو قررت أن تقصف المواقع النووية الإيرانية في حالة استمرار طهران في

[1] بدر حسين الشافعي ، مرجع سابق ، ص 123 .

برنامجها النووي إلى درجة إمكانية التوصل إلى صنع قنبلة نووية دون الخشية من دخول سوريا كجزء من الرد الإيراني ذلك أن الصواريخ السورية التي أصبحت جزءا من المنظومة الإيرانية، السورية اللبنانية حزب الله بعد إقامتها عام 2010 ، كانت تهدد ليس فقط القواعد الأمريكية المنتشرة في المنطقة بل أيضا إسرائيل الحليف الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة .

- إضعاف دور " حزب الله " اللبناني بشكل كبير من خلال وقف الدعم الذي يحصل عليه من النظام السوري سياسيا، وعسكريا وتقليص نفوذه في لبنان وإضعاف قوته العسكرية فيها[1].

- المصلحة الإسرائيلية في التخلص من تهديدات حزب الله المستمرة، بغض النظر عن أسباب تلك التهديدات والتي تستمد قواها من الدعم النظام السوري العسكري والسياسي لها.

والعمل على تحقيق مصالحها وحفظ أمن إسرائيل إذ أن الموقف الأمريكي منذ بداية الأزمة السورية هو لابد من التدخل في سوريا وبحجة مكافحة الإرهاب وأن بقاء بشار الأسد لا يخدم مصالحها لذلك لا بد من رحيله وفرض عقوبات اقتصادية على النظام الذي قام بعمليات قمعية للمظاهرات السلمية من وجهة نظرها متجاهلة ما فعلت وما تفعل في العراق وأفغانستان إذ تحاول أمريكا التوصل إلى اتفاق أو فرض قراراتها على روسيا من خلال مجلس الأمن الذي تعتبره وسيلة لتعبير عن أطماعها. وأيضا الدعم الصيني لروسيا مما يشكل خطر على أمريكا لأنها تدرك جيدا أن الخطر القادم اليوم يكمن في التحالف الروسي الصيني لأن الدولتين معا تسعيان إلى دعم التعددية القطبية وهذا ما توضحه الأزمة السورية حيث تصر كل من روسيا والصين على التعامل الأمريكي معها في إدارة هذه الأزمة بصفة الشريك وليس التابع[2] وإن كان الموقف الأمريكي رافض لهذه الفكرة بالإضافة إلى أن طبيعة النظام الدولي الجديد وتحديات خطيرة تفرض وتدفع إلى أن يكون هناك تحالف

[1] علي حسين باكير ، "عالم متعدد الأقطاب : روسيا تتحدى نفوذ الولايات المتحدة ". (03 / 04 / 2016) 12:00
www. Lebarmy. gov . / b / article .as p ? in = ar &id = 9215

[2] وليد عبد الحي ، "محددات السياسة الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية (24 / 04 / 2016) 16 : 14
www.Studies.aljasieera. Net / reports/2012 /4 / 4314543996550.htm

من أجل أن تتصدى هاتين الدولتين المتقاربتين جغرافيا، إلى كبح التوسع الأطلسي نحو الحدود الروسية وبالمقابل تحتاج الصين إلى تدعيم قضية التايوان خاصة في ظل الدعم الأمريكي لتايوان بإرسال قواتها العسكرية، منذ قيام الصين ببعض المناورات العسكرية بالقرب من التايوان.

تظهر للولايات المتحدة الأمريكية ملاح الصعود الصيني بشكل جلي، وهي تشكل بذلك قوة منافسة لها، فتسعى أمريكا على اختلاف رؤسائها للتعاون مع الصين فنجد مثلا الرئيس الأمريكي السابق "جيمي كارتر" قام باعتراف بالصين سنة 1979 ، تبادل اللقاءات والزيارات بين البلدين، كلقاء الرئيس الأمريكي " بيل كلنتون " والرئيس الصيني " بيانغ زيمن" 1994[1]. تدرك الولايات المتحدة التهديد الخطير لمصالحها القومية في منطقة الشرق الأوسط وتحالف صيني – روسي مما أزم في الأزمة السورية في مجلس الأمن ، مما دفعها إلى زيادة في فوائها العسكرية في كل من أفغانستان والعراق وآسيا الوسطى الذي يقف عائق أمام حدوث هذا التحالف باعتبار هذه المناطق التي تتواجد فيها الولايات المتحدة منطقة عازلة بين روسيا والصين . ومن آليات الدبلوماسية لكبح الولايات المتحدة لهذا التحالف التغلغل داخل

الشعب الروسي والصيني واقناعهم بأن هذا التحالف العسكري بين البلدين سيؤثر على التعاون الإقتصادي الأمريكي وهذا التأثير يكمن ممارسته من خلال نشر الأفكار عبر النت الإعلامي العالمي للمؤسسات الأكاديمية وغرفة التجارة الأمريكية الصينية. لقد طالبت الولايات المتحدة الأمريكية من وزارة الدفاع الأمريكي بعد 11 سبتمبر 2001 رفع الميزانية لمعادلة ميزانيات الدول التي يمكن أن تتحالف ضدها، كما طالبت الولايات المتحدة من الإتحاد الأوروبي بضرورة ضم تركيا لكونها حليف أمريكا وهي المحور الأساسي لمحاصرة روسيا ومنعها بالاتصال مع الصين[2] ، كما تم إجراء حل وسط بين روسيا وحلف الناتو خلال وثيقة باريس 27 /

[1] موسى مخول ، موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين . بيروت : بيسان لنشر والتوزيع والإعلام ، ط1 ،2009 ، ص 60 .

[2] منير مباركية ، استراتيجية القوى الكبرى في مواجهة سياسة الاحتواء: حالتي روسيا والصين . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، جامعة الجزائر يوسف بن خدة ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2008 ، ص ص 89 91 .

5/ 1997 ومن أهم مضامين هذه الوثيقة : تعهد الناتو بعدم نشر أسلحة نووية تكتيكية في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى ، أو حتى تخزينها في هذه المناطق . وعليه يمكن القول أن هناك عدة نقاط مشتركة بين روسيا والصين من شأنها تحقيق التحالف بينها رغم تخوف الأمريكي من هذا التحالف غير أنه قائم إذ يسعى إلى التعددية ورفض الأحادية والتقليل من النفوذ الأمريكي وتواجده بالأخص في القضايا المصيرية كالأزمة السورية التي تلاحظ أمريكا التوافق الروسي الصيني مما يقرب أكثر بين البلدين مما قلل من زعامة الأمريكية التي تعودت عليها في السنوات الماضي من غير منافس فمن فهذا التحالف هدد المصالح القومية في منطقة الشرق الأوسط .

المبحث الثاني : الأزمة الأوكرانية

أوكرانيا هي أكبر دولة في رابطة الكومنولث المستقلة، بمساحة تقدر ب 600 ألف كيلو متر مربع ولديها أهمية جيو استراتيجية فهي جسر الذي يربط بين الشرق والغرب كما أنها تطل على البحر الأسود ولقد تم إجراء استفتاء لاستقلالها عن الاتحاد السوفيتي في 24 أوت 1991 مع تولي الرئيس الأوكراني " كوتشيما " للحكم كان من الأوائل دول رابطة الدول المستقلة الذي وقع على برنامج الشراكة من أجل السلام ولقد اندلعت الثورة البرتقالية في أوكرانيا في سنة2004 بعد تزوير الانتخابات الرئاسية وغذت هذه الثورة مجموعة من العوامل يمكن إيجازها فيما يلي:

انقسم الرأي العام الأوكراني إلى اتجاهيين اتجاه شرقي وتمثله الهوية الروسية الأرذثوكسية وهذا الاتجاه من مؤيدي التكتلات الإقتصادية الأوراسية ، ويتزعم هذا الاتجاه المرشح للانتخابات الرئاسية " فيكتور يوشينكو " في حين أن الاتجاه الغربي فأغلبيتهم كاثوليك ويميلون إلى تأييد الغرب وهذا ما عبر عليه " يوشينكو" في برنامجه الانتخابي[1] على عكس الولايات المتحدة التي كانت دائما تحرض أوكرانيا إلى انضمام إلى الحلف الأطلسي

[1] سعيد السعيدي ، " تداعيات الأزمة الروسية الجورجية على العلاقات الأمريكية الروسية " . دراسات دولية ، العدد 42 ،ص 83 .

وبانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي مهدت لها الطريق لتحكم بها لقد تغيرت العلاقات بين روسيا وأوكرانيا منذ وصوله إلى الحكم سنه 2004 الذي قام بحملة للقيام بقطيعة في العلاقات مع موسكو وذلك من خلال رغبيها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو في إطار توسعها نحو الشرق الشيء الذي اعتبرته روسيا خطر على أمنها القومي لمواجهة هذا الموقف استغلت روسيا مواردها الطاقوية حيث تعتمد، أوكرانيا على 80 بالمائة من الغاز الروسي هذا وتعتمد روسيا على الأراضي الأوكرانية لنقل الغاز إلى أوروبا وعرفت العلاقات بين البلدين توترات ، بسبب دفع أوكرانيا لمستحقات الغاز الروسي، حيث قامت روسيا بخفض الإمدادات إلى أوكرانيا لهذا تم التوقيع على اتفاق في سنة 2000 بين الطرفين تضمن نقل الغاز عبر الأراضي الأوكرانية نحو أوروبا مقابل استفادة أوكرانيا من الغاز الروسي وبوصول " يوشينكو " عمد إلى مراجعة بنود الاتفاقية الموقعة في 2004 ومن بين التعديلات الرفع من الضرائب على الأنابيب الغاز المارة عبر الأراضي الأوكرانية ما أدى بشركة غاز برم، إلى تخفيض امداداتها إلى أوكرانيا بداية من 1 جانفي 2006 القرار الذي اعتبرته كييف إجراء سياسي تهدف به روسيا إلى الضغط على الرئيس الجديد هذا إلى جانب استغلال وسائل أخرى للحفاظ على تأثيرها في أوكرانيا حيث استغلت استعمال 60 بالمائة من الأوكرانيين للغة الروسية خاصة في الشرق كما عمدت إلى توزيع جواز السفر خاصة على سكان جزيرة القرم حيث يحمل أكثر من 180000 شخص بوصول حكومة موالية لروسيا سنة 2010 تم التوقيع على اتفاق karkiv متعلق بضمان تزويد روسيا لأوكرانيا بالنفط الروسي.

المطلب الأول : بداية الأزمة أوكرانية

بدأت الأزمة بعد رفض الرئيس " **يوشنيكو** " الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي الذي يعيش أزمة مالية خانقة بدلا من ذلك اختار الشراكة مع روسيا مما أدى إلى إيقاف مسار الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي واستبداله بالتقارب مع موسكو ما أثار الشارع الأوكراني من الحكومة والرئيس وبالتالي إلى مظاهرات عمت في أرجاء

أوكرانيا مدعما من طرف المعارضة التي تدعم الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي ، رد الفعل العنيف من طرف الحكومة الأوكرانية زاد من الاحتجاجات خاصة مع توقيع اتفاقية شراكة اقتصادية مع روسيا بقيمة 15 مليار دولار مقابل التخفيض من أسعار بيع الغاز إلى النصف مما أدى إلى مواجهات بين الموالين لروسيا من البرلمان الروسي وتم بعد ذلك وضع حكومة موالية للغرب، مما أدى إلى نفي **يوشينيكو** بموجب قرار من البرلمان الروسي وتم بعد ذلك وضع حكومة موالية للغرب وبذلك انظمت أوكرانيا إلى الإتحاد الأوروبي بعد التوقيع على اتفاقية خاصة في شرق أوكرانيا مما أدى بكييف بإرسال قوات لمكافحة الإرهاب، ولمواجهة الانفصالية التي تسيطر على المنطقة[1].

المطلب الثاني : الموقف الروسي

بعد خسارة أوكرانيا التي انضمت إلى الإتحاد الأوروبي، عمد **فلاديمير بوتين** إلى ضم جزيرة القرم بعد فشل المساعي الدبلوماسية لإقناع الغرب بالمصالح الاستثنائية لروسيا في منطقة وقيام روسيا بهذه الخطوة يعتبر كتحديد للحدود الحمراء، التي لا يمكن للغرب تخطيها فضم الجزيرة يرجع إلى أهميتها الاستراتيجية لوجود قاعدة **سيبا ستبول** التي تمثل موقعا عسكريا يمكن روسيا بلعب دورا في البحر الأسود، وبضم الجزيرة تخلصت روسيا من عبء دفع المستحقات استغلال القاعدة، إذ تم ضمها إلى روسيا بعد استفتاء الذي تم في 16 مارس 2014 وذلك بتصويت 97 بالمائة لصالح ضم كل من جزيرة القرم، وقاعدة **سيباستبول** نابعتان لروسيا وذلك بعد تصديق مجلس الدوما والمجلس الفيدرالي تم توقيع الرئيس .

ظهرت شخصية الرئيس **بوتين** من خلال استخدامه للغة التحدي، في العديد من خطاباته من خلال إتهام الولايات المتحدة الأمريكية بخرق القانون الدولي والشرعية في كل من ليبيا وأفغانستان والعراق، حيث أن عدم

[1] أسامة أبو راشد ، الولايات المتحدة وجدل تسليح أوكرانيا .أبو ظبي : مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2015،ص ص 13 14 .

التدخل في الأزمة الأوكرانية وعدم حفاظها على نفوذها في المنطقة فهذا هو خسارة لرئيس **بوتين** باعتباره رئيسا قويا لتحديه للغرب عندما تعلق الأمر بحماية الأقليات الروسية والنفوذ الاستراتيجي، في المنطقة قيام الرئيس **بوتين** بضم الجزيرة هو عبارة عن تصدي للنفوذ الغربي وليس افتعالا لحرب أو لإعادة بعث الإمبراطورية الروسية هذا ما عبر عنه بقوله " الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تجميد النظام الدولي الذي أنشئ بعد انهيار الإتحاد السوفيتي ورغبتها في أن تبقى الزعيم الأوحد الذي يمكن له أن يفعل ما يشاء في حين أن الأخرين لا يسمح لهم إلا بفعل ما يتوافق مع مصالح الزعيم أضاف" أنه ربما يريد بعضهم أن يعيش في دولة محتلة ، ولا كننا لا نقبل ذلك "[1].

وبعد فرض العقوبات على روسيا من طرف الولايات المتحدة، قامت روسيا إلى ايجاد بديل من خلال عقد اتفاقيات الشراكة خاصة مع دول البريكس، التي رفضت العقوبات على روسيا والذي تدعم بزيارة بوتين إلى الصين، أين تم توقيع على اتفاقية بتزويد الصين بالغاز لمدة 30 سنة بقيمة 400 دولار لتعويض خسارة الأسواق الأوروبية.

المطلب الثالث : موقف الأمريكي

بعد ضم جزيرة القرم قامت أوكرانيا بسحب قواتها العسكرية من الجزيرة بالنسبة للموقف الأمريكي عمد إلى فرض عقوبات على روسيا، إذ تدرك الولايات المتحدة الأمريكية جيدا أهمية أوكرانيا لتحقيق حلم **بوتين** فهي تشكل نفوذ روسيا مجالا حيويا لأمنها القومي في المنطقة[2].

وهذه الأخيرة لديها امتداد طبيعي للزراعة والصناعة الروسية، كما تصدر روسيا عن طريق أوكرانيا حوالي 80 بالمائة من الغاز الطبيعي من خلال العديد من خطوط الأنابيب والسكك الحديدية التي تمر عبرها إلى أوروبا.

[1] سعيد السعيدي ، مرجع سابق ، ص 14 .

[2] فيتالي نومكن ، العلاقات الروسية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية : انعكاسات على الأمن العالمي . أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط1 ،2006 ، ص 13 .

فأوكرانيا هي طريق روسيا لبسط نفوذها السياسي، الاقتصادي والعسكري في دول أوروبا الشرقية والقوقاز والبحر الأسود لذا تم عقد اتفاق بين الرئيس الأوكرانيا "يانوكوفيتش" ورئيس الوزراء ديمتري ميدفيدف ومضمون هذا الاتفاق تمديد أوكرانيا لعقد إيجار قاعدة **سيفا ستبول** المطلة على البحر الأسود إلى غاية سنة 2042 مقابل أن تقوم روسيا بتزويد أوكرانيا بالغاز الطبيعي[1]، لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية لخلق نزاع مسلح في أوكرانيا لتواجد ذريعة لتدخل الناتو لذا دعت المعارضة الموالية للغرب من أجل اسقاط حكومة الرئيس الأوكراني وتحريض المتضاهرين وكان رد فعل الإدارة الأمريكية بضم جزيرة هو فرض عقوبات ضد روسيا تمثلت :

1- تجميد الأصول (التي تشمل حسابات المصرفية، الأسهم والعقارات)

2 - حظر السفر على الهيئات والمسؤولين خاصة المقربين من طرف الرئيس **بوتين** ورجال الأعمال تربيطهم علاقة وطيدة مع الرئيس من بينهم " جينادي تيمشينكو " مؤسس شركة غورنوف التجارية ضباط المخابرات الروسية ومؤسس شركة النفط الحكومية روزنف: ايغوسيتشين[2].

تجدر الإشارة إلى أن هذه العقوبات تشمل قطاع الطاقة ، الفضاء والتقنيات العسكرية خاصة أن روسيا تستورد 30 بالمائة من القطع الازمة للتقنيات العسكرية، وهذا ما يستدعي تخفيض الاعتماد الروسي على التقنيات الغربية

3 - تعليق عضويتها من مجموعة الثمانية الكبار ومنعها من دخول السوق الأوروبية مما أدى إلى انخفاض قيمة الروبل ب 18 بالمائة لم يكن للعقوبات على أوروبا أثر كبير بالنظر إلى احتياطات الصرف في روسيا، بالإضافة إلى عمل روسيا إلى إيجاد بدائل من خلال عقد اتفاقيات شراكة خاصة مع دول البريكس التي رفضت

[1] جورج حداد ، " الأسباب الجيواستراتيجية لتراجع الناتو أمام روسيا" ، 2016/04/19 16:16 www. Ahewar.org

[2] " تأثير العقوبات الأوروبية والأمريكية على روسيا " 17 /04/ 2016 15:16 www.bbb.co.uk/arbic/worldnews

العقوبات على روسيا والذي تدعم بزيارة " **بوتين** " إلى الصين أين تم التوقيع على اتفاقية بتزويد الصين بالغاز لمدة 30 سنة بقيمة 400 مليار دولار لتعويض خسارة الأسواق الأوروبية، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية مدركة للخطر الذي سوف تتعرض له في حالة تحالف الروسي الصيني لأن أمريكا تدرك أن الخطر القادم يكمن في علاقة الصين مع روسيا .

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الروسية الأمريكية

إن البحث في مستقبل العلاقات الروسية - الأمريكية ليس بالأمر السهل، نظرا إلى سرعة الحراك الدولي والمستجدات التي طرأت على الساحة العالمية ولاسيما في منطقة الشرق الاوسط إضافة إلى تعقد الملفات المشتركة بين الطرفين وطبيعة التغيير الذي يمكن أن يطرأ على المستوى الداخلي لكل منهما، وبهذا يمكن رصد ثلاث توجهات قد تحكم علاقات الدولتين في الشرق الاوسط

المطلب الأول : سيناريو التعاون المشترك بين الطرفين

يرى أصحاب هذا التوجه أن العلاقات الامريكية- الروسية سوف تلجأ إلى التعاون المشترك للتعامل مع الاوضاع الراهنة في الشرق الاوسط وبرروا موقفهم بجملة من الحقائق التي تفرض هذا التوجه هي كالاتي :

أولا: تراجع القوة الأمريكية : ارتبط النظام العالمي الذي شيد في نهاية العقد الثاني من القرن العشرين، بنتائج الحرب العالمية الأولى. فخلالها بلغ البريطانيون والفرنسيون قمة صعودهم بعد هزيمة ألمانيا وتركيا. وصاغت تلك النتائج المقدمات لصعود نجم الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. كما أدت نتائج الحرب الكونية الثانية، واكتشاف السلاح النووي إلى تسلم هاتين القوتين زمام عرش الهيمنة على العالم دون منازع. وكانت ملامح النظام الدولي والذي انبثق بعد ذلك، قد اتسمت بأبعاد إيديولوجية واقتصادية وسياسية مختلفة، بحيث انقسم العالم إلى معسكرين: رأسمالي واشتراكي، استمر هذا النظام قرابة أربعة عقود[1]، وانتهى بنهاية الحرب الباردة وسقوط جدار برلين. ليتبعه تشكل نظام جديد بعد حرب الخليج الثانية، قد أكدت ولادته والآن نحن على مشارف حقبة جديدة بدأت ترسم معالمها إذن فالتاريخ كما رأينا حركة وتعاقب إمبراطوريات تستنفذ دورها، وتحل أخرى محلها ومن خلال هذا الرصد نشأت نظريات الدورات التاريخية بكل تشعباتها[2]

تقودنا هذه المقدمة إلى ما يجري حاليا من تغيرات في العلاقات الدولية، وفي موازين القوة، ويمكننا القول إن ملامح التغيير في الخريطة السياسية الكونية بدأت تفصح عن نفسها ببطء منذ سنوات عدة. فقد تمددت الإمبراطورية الأمريكية، وأصبحت قواعدها العسكرية توجد على امتداد جميع القارات، بما يعني زيادة هائلة في الأعباء والتكلفة، بما ليس في طاقة الخزينة الأمريكية مقابلتها.

وإذا ما انطلقنا من المسلمات التي تحكم صعود الإمبراطوريات وهبوطها، أمكننا القول إنه كلما تضاعفت مسؤوليات الدول وتوسعت في مشاريع الهيمنة، تضاعفت طموحاتها في المزيد من التمدد. ولأن لكل بداية نهاية، وليس بعد الاكتمال سوى النقصان، فإن الولايات المتحدة، مآلها الإنكماش والإضمحلال.

---

[1] يوسف مكي ، "بوادر تشكل عالم متعدد الأقطاب بعد تراجع القوة الأمريكية " . مجلة الإقتصادية، 14 أكتوبر 2011 العدد:5677 ،12 /04/ 2016/ ، 19:10. www.aleqt.com/2011/10/14/article_589369.htm

[2] يوسف مكي ، مرجع سابق ، ص 1 .

وبإمكاننا القول أن أحداث **11 سبتمبر 2001**، هي نقطة التحول في الخط البياني، لنفوذ القوة الأمريكية، الذي برز بقوة بعد الحرب العالمية الثانية، وظل هذا الخط في صعود حتى لحظة الكارثة في **سبتمبر 2001.** أثر ذلك الحدث، بدأ يغير اتجاه ذلك الخط البياني الصاعد تغيير اتجاهه إلى الأسفل وليس على المرء سوى تصور حجم الأموال التي هدرت في حربي أفغانستان والعراق، وفيما يعرف بالحرب العالمية على الإرهاب، وعمليات الاستنزاف التي تبعت الحربين، ليدرك مدى خسائر الخزانة الأمريكية التي قدرت حسب تقرير أصدرته جامعة **"هارفرد"** الامريكية بستة تريليونات دولار أمريكي ولتكون هذه صورة واضحة عن الأزمة الاقتصادية الحادة التي مر بها العالم، التي كشفت عنها أزمة الرهن العقاري.

وهذا ما أشارت إليه تقارير اقتصادية ووثائق نشرتها معاهد استراتيجية أمريكية، فقد كشفت مراكز الأبحاث الاستراتيجية عن تراجع القدرة الأمريكية على السير ببرنامجها الإمبراطوري، وكان الأبرز بينها تقريرا حكوميا نوهت عنه محطة الـ **''C.N.N''**، أشار إلى تراجع نفوذ وقوة أمريكا، راسما صورة قاتمة لمستقبلها غير المستقر في العلاقات الدولية، مؤكدا أن العالم سيشهد انقسامات واسعة، وتصاعدا في الصراع على الموارد الطبيعية. وأن الأعباء التي تتحملها الخزانة الأمريكية، أكثر بكثير من قدرتها. وقد كانت إدارة الرئيس **أوباما** تواجه هذا العجز باستمرار، بمزيد من الاقتراض، من دول عدة في مقدمتها الصين الشعبية. منذ سقوط حائط برلين، احتكرت الإدارة الأمريكية الهيمنة على صناعة القرارات في مجلس الأمن الدولي ومارست وحدها حق استخدام الفيتو، و لم يتجرأ أي عضو من الأعضاء الدائمين في المجلس على استخدام هذا الحق، منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، إلى غاية عام **2003**، حين هددت فرنسا باستخدام هذا الحق، في حال محاولة إدارة الرئيس بوش استصدار قرار يجيز لها احتلال العراق، إذ يلاحظ في العقود الثلاثة أن معظم قرارات النقض التي اتخذتها الولايات المتحدة كانت لإسناد مشاريع العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني.

هذا الأمر لم يعد قائما الآن، فالصين هددت باستخدام هذا الحق وشاركتها روسيا في ذلك. وقد حال هذا التهديد دون صدور قرار من مجلس الأمن الدولي روجت له الولايات المتحدة وحلفاؤها في أوروبا لفرض عقوبات على سورية. وقد تم استخدام هذا الحق بعد نشوب الثورة في سورية، الأمر بكل بساطة وبالنسبة لكل الأطراف، ليس له علاقة بحماية حقوق الإنسان كما تزعم الإدارة الأمريكية وحلفاؤها ولا بالدفاع عن سيادة سورية كما يطرح الصينيون والروس، لكنه صراع من أجل الحفاظ على مناطق النفوذ وهو صراع يستمد شرعيته ليس من مبادئ الأمم المتحدة وقوانين العدل، لكن من صراع الإرادات وتوازنات القوة[1].

ثانيا: القضايا العالمية التي تحتاج إلى تعاون مشترك : تعد مكافحة الإرهاب والحد من انتشار السلاح النووي والحفاظ على استقرار منطقة الشرق الاوسط من أكثر القضايا التي تتطلب التنسيق بين الإدارتين الأمريكية والروسية، فالتعاون في المجال النووي اعتبر بمثابة نقطة انطلاق لتعزيز موقف كل منهما في مراجعة رئيسية لاتفاقيات دولية متقادمة لحظر الانتشار النووي ،ولقد لفتت جريدة **نيويورك تايمز** إلى أن المصالح الأمريكية والروسية لطالما تتلاقى في عدد من القضايا المهمة وفى الوقت المناسب، فكلاهما يسعيان للحد من الخطر النووي، وهو ما تمثل في معاهدة "ستارت الجديدة"، التى تُعد إنجازًا مهمًا في هذا الصدد.

وأوضحت أنه بالرغم من ذلك ، يبدو أن هناك المزيد الذي يمكن تحقيقه في هذا المجال، بما في ذلك دخول التخفيضات المطلوبة بموجب المعاهدة حيز التنفيذ، نظرًا لأنه ليس هناك داع للانتظار حتى عام 2018، لتحقيق ذلك، إضافة إلى بدء مفاوضات ثنائية جديدة، لخفض المخزونات النووية الأخرى[2].

إن التخوف من وصول الاسلحة النووية إلى التنظيمات الإرهابية التي تعتبر خطر يهدد العالم بأسره وليس فقط الولايات المتحدة الامريكية وروسيا، لذلك يتوجب تظافر الجهود الدولية عن طريق التعاون الجاد بين أجهزة

[1] يوسف مكي ، مرجع سابق ، ص30

[2] نيويورك تايمز:" أجندة جديدة للتعاون الأمريكي – الروسي" . 24 /2016/04 14:00
www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=31122012&id=9227c1d

الاستخبارات لاكتشاف مصادر تمويله،[1] وقد تم التعاون بالفعل بين الدولتين في هذه القضية إثر الغزو الأمريكي لأفغانستان والإطاحة بنظام طالبان.

وفي خضم التطورات الحاصلة في المجتمع الدولي اليوم، وفى ظل تداعيات حادثة "بوسطن" يمكن توقع تغيرات في السياسة الأمريكية في ضوء النقاشات الداخلية التى ستجرى داخل الإدارة والكونجرس والأجهزة الاستخبارية والمؤسسة العسكرية ستؤدي إلى تقوية العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن التقارب في الحرب على الإرهاب الدولي وزيادة التعاون الاستخباري بينهما رغم الخلافات حول مخزونات الأسلحة النووية، خاصة وأن مواجهة الشبكات الناشئة وعمليات التجنيد تحتاج إلى جهود عابرة للحدود والروس يملكون خبرات جيدة في محاربة تنظيمات جهادية معروفة، ومن ناحية الملفات المفتوحة في الشرق الأوسط، ربما تكون سوريا ضحية للتقارب الأمريكي- الروسي، فالجماعات التى تحارب ضد القوات الحكومية تمثل عنصر قلق للأمريكيين ونقل قوات عسكرية أمريكية إلى الأردن لمراقبة عمليات تهريب الأسلحة للعناصر الراديكالية في الداخل السوري يحتاج إلى تنسيق مع الروس لإحكام القبضة حتى لا يفلت السيناريو عن ما تم التخطيط له.[2]

إضافة إلى ما سبق هناك عوامل أخرى تتطلب التعاون بين الطرفين تجسدت في الرغبة المشتركة لكليهما للتوصل إلى تفاهمات مشتركة والحل السلمي للمسائل العالقة بينهما ولاسيما في منطقة الشرق الاوسط إضافة إلى إيمان كل منهما بأن ما يحكم العلاقات اليوم هو توازن المصالح أكثر منه توازن القوة.[3]

المطلب الثاني : سيناريو التنافس وتوتر العلاقات الروسية - الأمريكية

[1] سعد الحمداني ، "العلاقات الروسية الإيرانية 2003-2010 " 24./04/ 2016 12:00
www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=50930

[2] عزت إبراهيم ،" مستقبل السيناريوهات الأمريكية في الشرق الاوسط" . 24 /4/ 2016
www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/105/1910/%D8%AA%D8%AD% .

[3] عامر هاشم عواد ، مرجع سابق ، ص 127

يرى أصحاب هذا الموقف أن العلاقات الأمريكية- الروسية تتجه نحو حرب باردة جديدة ولو أنها لا ترقى إلى الصراع الذي خيم على العلاقات الأمريكية السوفيتية لأربعة عقود مضت، أما اليوم فإن سمة التنافس أصبحت تطبع العلاقات الامريكية الروسية وسوف تستمر في المستقبل المنظور وبعود هذا إلى جملة من الاعتبارات تتلخص فيما يلي :

أولا: الصعود الروسي: إن التطور الملحوظ الذي تعيشه روسيا اليوم بعدما تجاوزت مرحلة الانهيار الاقتصادي والسياسي التي عانت منه في التسعينيات سمحت لها بأن تنتقل وبسرعة من موقع التأثير الضعيف إلى موقع التأثير القوي في ملفات العالم، ومكّنتها من التأكيد بقوة على ثوابتها الخارجية وعلى أولوية أهدافها القومية ومصالحها العليا، وهذا ما عبّر عنه **"ألكسندر دوغين"** في كتابه «**أُسس الجيوبوليتيكيا ومستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**»[1] فأول ما استعادت روسيا عافيتها توجهت نحو المناطق الحيوية للولايات المتحدة المتمثلة في منطقة الشرق الأوسط حيث استمالت الدول التي اعتبرتها الولايات المتحدة الامريكية محور الشر (إيران وسوريا) وجعلت هذه الدول بوابتها إلى الشرق الأوسط .

وتعد روسيا اليوم قوة مؤثرة في النظام الدولي الذي تدعو إلى تغييره والتروح إلى عالم متعدد الأقطاب وطي صفحة الهيمنة الأمريكية على العالم والقرارات الانفرادية التي سيرت العالم لذلك تعتبر روسيا اليوم قوة تحسب لها الولايات المتحدة ألف حساب قبل اتخاذ أي قرار قد يمس مصالحها .

ثانيا : توسيع حلف شمال الأطلسي (الناتو): لقد سعت الولايات المتحدة إلى توسيع حلف شمال الأطلسي وزيادة عدد أعضائه، وأصبحت جمهوريات التشيك وهنغاريا وبولندا بذلك أولى دول حلف وارسو المنحل التي انضمت إلى حلف شمال الأطلسي[2]، ثم قرر وزراء الناتو في اجتماع لهم في براغ عاصمة التشيك في تشرين

[1] ألكسندر دوغين ، أسس الجيوبوليتيكا ومستقبل روسيا الجيوبوليتيكي. ترجمة: عماد حاتم، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة،2004، ص 225.

[2] لمى مضر الإمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مرجع سابق ذكره، ص 321 .

الثاني/ نوفمبر عام 2002 توجيه دعوات رسمية إلى كل من استونيا ولاتفيا وسلوفينيا وسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا للانضمام إلى التحالف العسكري الأطلسي. كما تقدمت كرواتيا وألبانيا وجمهورية مونتينيغرو بطلبات الانضمام إلى حلف الأطلسي، الأمر الذي أقلق وزاد من مخاوف روسيا الاتحادية، التي اعتبرته تحديا أمريكيا لوصول الناتو حتى حدودها.[1]

باعتبار أن أعضاء الحلف من غير الولايات المتحدة، وإن واصلوا عدم حماستهم بشأن توسيعه في أعقاب التوسع الكبير الأخير عام 2004، إلا أن الولايات المتحدة، وبغرض تطويق روسيا، دعمت الجهود لانضمام الدول الأخرى الراغبة في ذلك، فقد اجتمعت ألبانيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا وجورجيا في مدينة دوبروفنيك في كرواتيا في أواسط عام 2006 لتعزيز طموحاتها بالعضوية، وقد دعمت الولايات المتحدة صراحة بلدان البلقان الثلاثة، لكنها دعت إلى قبول جورجيا وأوكرانيا أيضا

أما روسيا فقد رفضت خطط التوسع، وقد وجه الرئيس السابق بوتين تحذيرا صريحا إلى المسؤولين الأمريكيين، حيث أكد معارضته لأي توسع لحلف شمالي الأطلسي يضم أوكرانيا وجورجيا، إذ رأى أن هؤلاء قد استغلوا حالة الضعف الروسي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بغية رسم خريطة جيوسياسية جديدة لتلك المنطقة، بحيث تكون خارج النفوذ الروسي، إلا أنها وكما هو الحال بالنسبة إلى الولايات المتحدة، ترفض أن تحدث أية تدخلات على حدودها[2].

وعليه، فإن بقاء أمر توسيع الناتو مطروحا سيسهم في استمرار التوتر بين الولايات المتحدة وروسيا.

ثالثا: برنامج الدرع الصاروخي الأمريكي: يعد ملف برنامج الدرع الصاروخية الأمريكي من أبرز الملفات التي طبعت بصماتها على العلاقات الروسية - الأمريكية، إذ إنه يعد بالنسبة للطرفين أمرا ذا علاقة مباشرة بالأمن القومي، فبينما عدته الولايات المتحدة عاملا فاعلا لصالح حفاظها على أمنها القومي وأمن مصالحها

[1] عامر هاشم عواد ، "التحول في العلاقات الروسية الأمريكية ". مجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 26 ، ربيع 2010 ص 129 .
[2] عامر هاشم عواد ، مرجع سابق، ص 130 .

المنتشرة عبر العالم، عدته روسيا في المقابل عاملا مهددا لأمنها النووي، حيث شكل خروجا عن المألوف العالمي بعد عام 1972، عندما اتفقت القوتان العظيمتان آنذاك على استمرار العلاقة البينية محكومة وفق مبدأ الردع المتبادل، فقدرة الطرف الأول على الهجوم، وقدرة الطرف الثاني على الردع المقابل، تمنع الطرف الأول من التفكير بالهجوم م حتى لو امتلك القدرة على ذلك، بينما تعتبر روسيا إكمال مشروع الدرع الصاروخية طاردا لنظرة الردع المقابل، فإكماله يعني تفوق أمريكي غير مسبوق، وانكشاف استراتيجي لظهر روسيا التي فقدت بذلك ميزة الردع المقابل[1].

ومن هنا، فقد أثر ملف الدرع الصاروخي سلبا في العلاقات الروسية - الأمريكية للأسباب الواردة سلفا، فكلما تصاعدت الدعوات الأمريكية - ولا سيما في إدارتي بوش الابن- لاستكمال بناء المشروع، زاد ذلك من توتر العلاقات بين الطرفين، وعلى العكس، كلما صدرت تلميحات أو إشارات بإمكانية وقف البرنامج، ازداد الحديث عن قرب انفراج في العلاقات بينهما. ولذلك، وفضلا عن عوامل التكلفة الكبيرة وعدم وضوح الجدوى العملية للبرنامج، ورفض الكثير من الأطراف الأوروبية له، فإن الرفض الروسي، واتخاذ روسيا لإجراءات متعددة، أبرزها البدء بسباق تسلح عالمي جديد، تعد من العوامل التي وقفت في وجه استكمال المشروع[2].

رفضت روسيا المشروع رفضا قاطعا، ورفضت التبريرات الأمريكية بأنه موجه نحو إيران، وليسر نحوها، وقالت إنه يهدد أمنها النووي والقومي، كما عدت نشر النظام الراداري في جمهورية التشيك بمثابة نشر نظام كامل للتجسس عليها، ولذلك، قال الرئيس الروسي **فلاديمير بوتين:** "لن أخفي أن واحدة من أصعب القضايا كانت وما تزال الدفاع الصاروخي في أوروبا"، بحيث شن **بوتين** هجوما قويا على الولايات المتحدة، متهما إياها بمحاولة فرض سيادتها العسكرية على العالم، وقال إن إقامة أمريكا لهذه النظم الصاروخية في بولندا هي أكبر

[1] أمين شلبي السيد، نظرات في العلاقات الدولية. القاهرة : عالم الكتب ، 2008 ، ص ،208 .

[2] فنسان الغريب، مأزق الامبراطورية الأمريكية .بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008، ص ص 248، 249.

مثال على عدم احترام المصالح الروسية. كما رفض الرئيس الروسي السابق **ميدفيديف** البرنامج الصاروخي الأمريكي، فأشار بتاريخ 27 حزيران/ يونيو 2008 إلى أن هذا النظام الصاروخي لا يخدم أمن أوروبا، لأنه - في رأيه - سينظر إليه كدعوة إلى المشاركة في سباق التسلح.[1]

وعلى ما تقدم، نرى أن استمرار الولايات المتحدة في تنفيذ المشروع، سيقود العلاقات الروسية- الأمريكية إلى مزيد من التوتر، وسيضاعف من سرعة سباق التسلح العالمي.

رابعا : الملف النووي الإيراني: يعتبر من أهم قضايا الخلاف في العلاقات الأمريكية- الروسية ومستقبل هذه العلاقات مرهون بطريقة حل هذا الملف، إذ أن العلاقات الأمريكية في زمن الشاه مع إيران حليف الأول في منطقة الخليج العربي لكن بعد نجاح الثورة الإسلامية تغيرت طبيعة العلاقات الأمريكية الإيرانية أصبحت تسعى إلى حل المشاكل الإقليمية دون تدخل القوى الخارجية خاصة الولايات المتحدة[2].

تتعاون روسيا مع إيران في مجال النووي والاقتصادي وذلك باعتبار روسيا هي الشريك التجاري لإيران، ومن أولى مؤشرات التعاون الإيراني الروسي في مجال النووي مشاركة روسيا في برنامج التحديث العسكري لمختلف قطاعات القوات المسلحة لإيران[3] .

لقد تعرضت روسيا إلى انتقادات شديدة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لتأييد للبرنامج النووي لإيران، غير أن روسيا أنكرت الاتهامات الأمريكية لتعزيز البرنامج العسكري النووي الإيراني وذلك لأن مباشرة هذا البرنامج، كان تحت إشراف الوكالة الدولية الذرية كما نجد أنه بالرغم من العلاقات الوطيدة بين إيران وروسيا إلا أن هذه الأخيرة سعت لعدم امتلاك إيران الحدود الجنوبية لروسيا.

---

[1] عز الدين عبد الله أبو سمهدانة، الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط2000 2008: دراسة حالة الفلسطينية ، مذكرة ماجيستر ، غزة : جامعة الأزهر 2012 ، ص ص 81 82 .

[2] قيتالي نومكن ، العلاقات الروسية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وانعكاساته على الأمن العالمي .أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2006 ، ص 27.

[3] سعد شاكر شلبي ، الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط . عمان : دار حامد للنشر والتوزيع ،2013 ، ص 172 .

في حين تكمن مبررات التي تدفع الولايات المتحدة الأمريكية لوقف البرنامج النووي الإيراني إلى ما يلي :

- امتلاك للأسلحة النووية يهدد أمن إسرائيل والمصالح الحيوية الأمريكية .

- السعي الدائم لإيران إلى تقويض الأنظمة الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية تعتقد أمريكا أن روسيا هي الشريك الأساسي مع قضية إيران غير أن هناك اختلاف بينهما فالأولى لن تفضل ردع إيران من خلال العقوبات الإقتصادية في حين ترى روسيا أن الخيار الأنسب هو اللجوء إلى التفاوض مع إيران ، ولكن بعد الحرب الروسية على جورجيا في 2008 ساندت روسيا مجلس الأمن الولايات المتحدة لوقف البرنامج النووي بفرض عقوبات ولكن أقل مما طالبت به الولايات المتحدة الأمريكية[1] .

كما تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في ضغوطاتها على روسيا مما دفع بها إلى تشديد ضوابط التصدير لإيران، كخطر عقد بيع المركز العلمي والفني الروسي للتقنيات الميكروبية وجامعة طهران لاسترداد معدات ليزر نظرا لانتهاكها إجراءات تصدير التقنيات ذات الغرض الثنائي .

خامسا : الأزمة السورية : كذلك فإن الأزمة السورية شكلت تحديا جديدا أمام الولايات المتحدة وكذلك روسيا وما سوف تسفر عليه هذه الازمة يعتبر محدد أساسي لمستقبل العلاقات بين الطرفين خاصة مع ظهور مستجدات جديدة تمثلت في القصف الإسرائيلي لقافلة سورية يقال أنها كانت تحمل أسلحة إلى حزب الله وبالتالي محاولة تأكيد امتلاك أو تهريب سوريا للأسلحة الكيميائية، إضافة إلى اتهامها باستعمال مثل هذه الأسلحة ضد المدنيين، في حين ترى روسيا بوجوب وضع لجنة شفافة للبحث في الأمر وعدم الانصياع وراء أمريكا، وبالتالي دخول إسرائيل الحليف الاول للولايات المتحدة الأمريكية في المعادلة، ما يعني ظهور متغيرات جديدة وهذا ما سيتضح في الفترة القادمة وقد يكون عامل مؤثر على علاقة الطرفين .

[1] قتالي نومكن ، مرجع سابق ، ص 19 .

إن هذه الملفات اعتبرت كفيلة بجعل العلاقات الامريكية -الروسية متوترة إذ سيبقى هذا التوتر يطبع هذه العلاقات في المستقبل المنظور وهذا ما قد يؤثر سلبا على استقرار منطقة الشرق الأوسط، وإن لم تحل هذه القضايا بطرق سلمية ومرضية للطرفين فإننا سوف نشهد حرب باردة جديدة تكون منطقة الشرق الأوسط ساحة لها .

المطلب الثالث : سيناريو عدم التصادم والتعاون الحذر

يعد هذا السيناريو مزيجا من المشهدين السابقين إذ أنه لا ينحدر بالعلاقة لدرجة الصراع الشديد والتصادم ولا يرتقي بها إلى درجة التعاون البناء إذ تستمر وفقا لهذا المشهد علامات التخوف المتبادل لدى الطرفين والريبة من السياسات التي يمكن أن يتبعها كل طرف اتجاه الاخر بهدف الحصول على مكاسب وفق نظرية اللعبة الصفرية[1].

تذهب معظم التقديرات إلى القول بأن "لا عودة للحرب الباردة" بين روسيا والولايات المتحدة، لانتفاء المصلحة بعودتها عند طرفي النزاع من جهة، ولانعدام التكافؤ بين القطبين من جهة ثانية، ولانتفاء البعد الإيديولوجي الذي ميز الحرب "الباردة "الأولى" من جهة ثالثة.

فروسيا بالذات، لا تريد حربا باردة ولا تقوى عليها، ولا تستطيع احتمال تبعات سباقات التسلح التي تمليها، وهي الخارجة من سنوات وعقود من الركود و"الشمولية" والأزمات الاقتصادية المتلاحقة والتخلف في مضمار التكنولوجيا الحديثة باعتبارها ستخوض "حربا باردة" من دون حلفاء، أو بحلفاء متعبين وغير مؤثرين، يتكونون غالبا من دول" معزولة نسبيا" وأحزاب ومنظمات غير مؤثرة إقليميا ودوليا، كما أنها ومن تجربة سابقة مدركة تماما أن الحرب الباردة "اقتصادية" بالدرجة الأولى، وهي خسرت الحرب الباردة من بوابة الاقتصاد أولا، ولا تريد معاودة الكرة .

[1] عامر هاشم عواد ، مرجع سابق ، ص 128 .

استفادت روسيا كثيرا من إرتفاع أسعار النفط الأخيرة، وقد توفرت لديها فواض تجعلها تتصرف بحرية أكبر على الساحة الدولية، ولكنها مدركة أن أمرا كهذا، لا يمكن الرهان عليه على المدى الطويل، ولذلك فهي تسعى إلى استخدام عائداتها من النفط والغاز لتحقيق أكبر قدر من التوسع في النمو الاقتصادي وتحديث ترسناتها العسكرية،

إضافة إلى أنها تخشى أن تعاود أطراف دولية وإقليمية، فتح ثغرات في جبهتها الداخلية، خصوصا في القوقاز الذي لم يشف بعد من جرحه "الشيشاني" القابل للالتهاب مجددا وهذا ما يجعلها تؤكد على عدم رغبتها للعودة إلى فترة مشابهة لتلك الحرب الباردة ولا تسعى إليها، وفي الاتصالات الأخيرة مع دول عدة: إيران، سوريا وبعض دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا، تركز الدبلوماسية الروسية كما تقول مصادرها، على "تخفيض سقف التوقعات والرهانات" عند هذه العواصم، حتى لا تأخذ مواقف محرجة لروسيا أو تتسبب في تصعيد الموقف الدولي.

في المقابل، تحرص واشنطن على الإبقاء على وجود علاقات مع روسيا، خشية أن تخرج سياسية الكرملين عن انضباطها حيال عدد من الملفات الساخنة في الشرق الاوسط كبرنامج إيران النووي، تسليح سوريا على سبيل المثال، وضع عراقيل على طريق حلفائها في آسيا الوسطي وشرق أوروبا كما حدث في أوكرانيا.

بحيث تعتقد واشنطن أن الفرصة الآن متاحة لتصفية كل الحساب مع "روسيا السوفياتية" من خلال تجريدها من حساباتها ومناطق نفوذها وعناصر قوتها وتفوقها، كما أنها تريد أن تضع يدها على طرق النفط ومنابعه لإضعاف روسيا وإحكام السيطرة على أوروبا، وهي بنشرها للدرع الصاروخي على مقربة من الكرملين، تبعث برسالة إلى قادة روسيا "القوميين" مفادها أن صواريخهم العابرة للقارات، آخر مظاهر عظمة

الامبراطورية الروسية – السوفياتية، ليست سوى عصي وأنابيب صدئة، وأن الاعتماد عليها لبناء دور دولي صاعد أمر لم يعد ممكنا بعد الآن[1].

القوى الفاعلة في النظام الدولي الراهن، وبسبب غياب المعطى الإيديولوجي المضاد، وبسبب كون العديد من هذه القوى تدين بنفس الإيديولوجية التي تحملها الولايات المتحدة، نجدها قوى متنافسة أكثر من كونها قوى متصارعة، صحيح أننا لا نستطيع نكران وجود خلافات فيما بينها حول بعض القضايا الجوهرية في الشرق الاوسط، إلا أن هذه الخلافات ذات طبيعة تنافسية يصعب وصفها بأنها خلافات إيديولوجية أو مذهبية-عقائدية ذات طبيعة تصارعية، وبالتالي فإن السمة الغالبة التي تتميز بها قواعد إدارة العلاقات بين هذه القوى هي سمة التنافس وليس الصراع[2].

وبناء على ما سبق يمكن القول أن التصادم والصراع لن يطبع العلاقات الروسية الامريكية رغم الصعود الروسي كقوة دولية جددة في الآونة الاخيرة والتراجع نظام الأحادية و في الهيمنة الأمريكية كما أن هذه العلاقات لن ترجح للتعاون والتحالف وإنما سوف نشهد تقارب حذر وتعاون تفرضه قضايا وأزمات تمس مصالح كلا الطرفين، وفي نفس الوقت سنشهد تنافس شديد من أجل السيطرة على مناطق حيوية في الشرق الاوسط وفي الدول المتاخمة لروسيا، لذلك فالسناريو الأكثر تجسيدا في الواقع هو عدم المواجهة مع الولايات المتحدة ولكن سوف يكون تعاون في القضايا ذات صلة كالتعاون لمكافحة الإرهاب و مختلف الاتفاقيات للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل ولكن لن تسمع روسيا بنشر الدرع الصاروخي الأمريكي في الأجواء الروسية ولا بتوسيع الحلف الناتو نحو الفناء الخلفي لروسيا لذلك سناريو عدم التصادم والتعاون الحذر.

[1] " الشرق الأوسط والنزاع الروسي – الأمريكي المتجدد" 9 /04/ 2013 12:20
www.alqudscenter.org/arabic/pages.php?local_type=124&local_details=3&id11

[2] جلال حسيب ، "التوجهات الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة ". 2016/04/9 16:36
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=26643

خلاصة الفصل الثالث

نستنتج أن هناك اختلاف واضح بين الاستراتيجية الروسية والأمريكية في كل منطقة و إن كانت مصالح الطرفين واحدة، متمثلة في ضمان تدفق النفط والغار بالإضافة إلى السيطرة على المنطقة ومحاولة كل طرف الحد من نفوذ الطرف الأخرى فيها وأمن إسرائيل بالدرجة الأولى بالنسبة لأمريكا ويكمن الاختلاف بينهما أن

الاستراتيجية الروسية تهدف إلى ضرورة إتباع الوسائل السلمية والدبلوماسية والتعاون المشترك لحل مشاكل المنطقة في حين نجد أن النظرية الأمريكية تعتمد على القوة العسكرية للتصدي للمشكلات ومصادر التهديد القائمة والمحتملة عن طريق التحالفات العسكرية ونشر القواعد العسكرية وتقديم مساعدات بهدف السيطرة في نهاية الأمر ، إن الولايات المتحدة الأمريكية حاولت احتواء روسيا ومنعها من منافستها على الساحة الدولية من خلال التأثير على العصب المحرك للاقتصاد الروسي الذي يتمثل في قطاع الطاقة خاصة أنه مع تولي **فلاديمير بوتين** الحكم في روسيا قرر التخلي عن الاعتماد على المساعدات الغربية الخارجية وتحسين الأداء الإقتصادي عن طريق الاستغلال الأمثل في القطاع الطاقة كما أن العلاقات الروسية الأمريكية رغم الصعود الروسي في الآونة الأخيرة والتراجع النسبي، في الهيمنة الأمريكية فلن تصل إلى درجة التصادم والصراع في نهاية المطاف باعتبار روسيا تسعى إلى تعددية القطبية وليس حرب باردة يظهر فيها الطرفين وحدين على الساحة الدولية فقط بل وجود أقطاب أخرى تتنافس فيما بينها وهذا ما يحدث اليوم ، إن مواجهة التحديات أوراسيا ودوليا يتطلب من روسيا المزيد من العمل كسر الطوق الذي يحاول الناتو فرضه على روسيا من خلال الذهاب إلى إعلان حلف عسكري يضم : سوريا ، إيران ، العراق ، الأردن و حركات المقاومة التي تغير أساسا في الحلف الناهض لأذرع الناتو تركيا ، قطر وسعودية.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

أ/ الكتب:

1- السيد أمين شلبي، نظريات العلاقات الدولية . القاهرة : عالم الكتب، 2008.

2- أبو راشد أسامة، الولايات المتحدة الأمريكية وجدل تسليح أوكرانيا . أبوظبي : مركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية، 2015 .

3- أبو غزالة محمد عبد الحليم، الاستراتيجية الحربية من وجهة نظر النظر السوفيتية . القاهرة : دار الكتاب العربي.

4- أحمد سعيد إبراهيم، مابين الجغرافيا السياسية والمخاطر الجيوبولتيكية والعولمة. سوريا : الأوائل للنشر والتوزيع،2006 .

5- الأسود صادق، الرأي العام ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية . بغدد : مدرية دار الكتب العلمية والنشر، 1991 .

6- الزاوي محمد سليمان، حرب القواعد والنفوذ الأمريكي الروسي. قطر: المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2006 .

7- السيد الشيخ لطفي، الصراع الأمريكي في آسيا الوسطى . القاهرة: دار الأحمدية للنشر، 2006 .

8- السيد حسين عدنان، التوسع الأطلنطي. بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1،2009 .

9- الشيخ نورهان، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية . لبنان : مركز الدراسات الوحدة العربية، 1998 .

10- العيسوي فائز محمد، الجغرافيا السياسية المعاصرة . الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط1، 2008 .

11- الغريب فنسان، مأزق الإمبراطورية الأمريكية . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2008 .

12- الغنامي عبد السلام، قراءة في التحولات الدولية : الأبعاد والتحليلات . قطر : ط3،2004 .

13- أوغلو أحمد داود، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية . تر: محمد جابر ثلجي وطارق

14- برجنسكي زيغنيو، رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية وما ترتب عليها جيواستراتيجي. تر: شرقي أمل،عمان : مركز الدراسات العسكرية، ط2، 1999.

15- زيدان ناصر، دور روسيا الاتحادية في الشرق الأوسط من بطرس الأكبر إلى فلاديمير بوتين . لبنان : دار العربية للعلوم، ط2، 2013 .

16- إبرامات فريتز، روسيا. تر: زامي خليل زاد(محرر)، أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات، 1997 . عبد الجليل، قطر: مركز الجزيرة للدراسات،2011 .

17- باسم راشد، المصالح المتقاربة : دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي. مصر : مكتبة الإسكندرية وحدة الدراسات المستقبلية، 2013 .

18- باسم راشد، المصالح المتقاربة: دور عالمي الجديد لروسيا في ربيع العربي. مصر، وحدة الدراسات المستقبلية،2013.

19- برماكوف يفجيني، العالم بدون روسيا:قصر النظر الروسي وعواقبه. تر: عبد الله حسين، دمشق : دار الفكر،2010 .

20- جهاد عبد الله أمجد، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الأمريكية الروسية . لبنان : دار المنهل اللبناني، 2011 .

21- جواد صندل، روسيا وجورجيا النفط و الجيو استراتيجي : منظور جغرافي سياسي . العراق : جامعة ديالي، كلية التربية والعلوم الإنسانية، 2009 .

22- حيمور مازن، الحراك الروسي في الأزمة السورية، مصر : مركز الأبحاث والدراسات، 2016 .

23- خليل حسين، الجغرافيا السياسية: دراسة في الأقاليم البرية والبحرية وأثر النظام العالمي في المتغيرات، بيروت : دار المنهل اللبناني، 2009 .

24- د بيدا أحمد محمود، العراق في الاستراتيجية الروسية . ملف الندوة: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية،2003 .

25- دوغلاس بول ماري، روسيا تبحث عن دور جديد . باريس : العالم الدبلوماسي، 2001 .

26- دوغين الكسندر، أسس الجيوبولتيك: مستقبل روسيا الجيوبولتيكي. تر: عماد حاتم، طرابلس: دار أوروبا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية والبحوث، ط1، 2010 .

27- سافر سلام، تشريح الموقف الروسي من غزو العراق 2003 . قطر : مركز العربي للدراسات ودراسة السياسات،10 أفريل 2013.

28- سرحان محمد علي، أمركة العولمة في الشرق الأوسط وآسيا الوسط . سوريا : صفات للدراسة والنشر،2007 .

29- سليم السيد محمد، تحليل السياسة الخارجية . القاهرة : جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1989 .

30- سمك نجوى، السيد صدقي عابدين، دور المنظمات غي الحكومية في ظل العولمة . القاهرة : مركز الدراسات الأسيوية، 2002 .

31- سوكولوفسكي فاسيلي، الاستراتيجية العسكرية السوفيتية . تر: خيري جهاد، بيروت : منشورات عالم الكتب، 1968 .

32- شادي خالد، العلاقات الدولية . مصر : منشورات الغالي، 2001 .

33- شاكر شلبي سعد، الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط . عمان : دار حامد لنشر والتوزيع،ط1 2013 .

32- شماته رضا، اتجاهات السياسية الخارجية الأمريكية نحو روسيا المعاصرة . القاهرة : الشروق الدولية، 1968 .

33- شيخ لطفي، الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى . القاهرة : دار الأحمدية للنشر والتوزيع، 2006.

34- شيلتيج توماس، إستراتيجية الصراع . تر: نزهيب طيب وأكرم حمدان، بيروت : الدار العربية للنشر والتوزيع، 2006 .

35- عتريس محمد، معجم بلد العالم : آخر التطورات السياسية أحداث البيانات الإحصائية . القاهرة: دار الثقافة للنشر، 2002 .

36- فتحي الجاسم بشار، موقف الروسي من الضغوط الأمريكية على العراق 1991-2003 . العراق : مركز الدراسات الإقليمية .

37- محمد عرفة خديجة، أمن الطاقة وأثره الاستراتيجي . الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2014 .

38- مخول موسى، موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين. بيروت : ببسان لنشر والتوزيع والإعلام، ط1، 2009 .

39- مضر الأمارة لمى، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية. لبنان: مركز الدراسات العربية، 2009.

40- مضر لمى الأمارة، الانتفاضة السورية من الألف إلى الياء . لبنان: دار العربية للعلوم ناشرين، ط1،2011 .

41- مضر لمى الأمارة، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990 – 2003 . الإمارات : مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2003.

42- نصري ديب خاطر، الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا، عمان : الجنادرية للتوزيع والنشر، 2010 .

43- نومكن فتالي، العلاقات الروسية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية: انعكاساتها على الأمن العالمي. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006 .

44- ولد أباه السيد، عالم ما بعد 11 ديسمبر 2001 : الاشكالية الفكرية والاستراتيجية . بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004 .

45- يافزيز عبد الإله، النظام الدولي الجديد- الوطن العربي إلى أين؟ . بيروت : دار الطليعة، 1993 .

46- شيفتسوفا ليليا، روسيا بوتين .تر: بسام شيحا، الإسكندرية : دار الجامعة العربية، 2001 .

47 - فهمي عبد القادر، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية . عمان : دار مجدلان للنشر والتوزيع، ط3،2014

ب / المجلات

1- أسامة محمد، عبد العزيز، "الاستراتيجية الجديدة لحلف الناتو" . مجلة السياسة الدولية، العدد 146، أكتوبر 2001 .

2- الأصفهاني نبيه، "المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية" . مجلة السياسية الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000 .

3- الزغبي موسى،" نهاية الحرب الباردة وإعادة فحص الأمن"، مجلة الفكر السياسي، العدد 3، صيف 1998

4- السعيدي سعيد، "تداعيات الأزمة السورية – الجورجية على العلاقات الأمريكية الروسية" مجلة دراسات دولية، العدد 42 .

5- السيد أمين شلبي، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد. مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد 178، جانفي 2010 .

6- السيد صدقي عابدين،" السياسة الروسية في آسيا : الأهداف والتحديات "، مجلة السياسية الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 170، أكتوبر2012 .

7- الشيخ نورهان، "الاستمرار والتغير في السياسة الروسية تجاه العراق : فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي" . مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 24، خريف 2009 .

8- " توسيع حلف شمال الأطلسي ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي وموقف روسيا ". مجلة الحدث، أنقرة : العدد 1، ديسمبر 1994 .

9- باراتوفسكي فلادينير،" روسيا والأمن الأوروبي" . مجلة السياسية، تر: مقاسم المغداد، العدد 02، ربيع 1998 .

10- براك محمد واثق،" التنافس الأمريكي الروسي في القوقاز الحرب الروسية الجورجية نموذجا" . مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، مجلد 9، العدد 2، 2009 .

11- بن أحمد القصير توفيق،" روسيا بين التنافس القطبية وتراجع المكانة الدولية" . مجلة قضايا الدولية، العدد 261، إسلام أباد، 2 جانفي 1997 .

12- بوطربوخ نسيم،" انتشار القوات الأمريكية بأوروبا" . مجلة الجيش، العدد 572، مارس 2011 .

13- حارت قحطان عبد الله، متن فائق مرعي،" أهمية بحر قزوين في العلاقات الروسية الإيرانية". مجلة الأدب الفراهيدي، العدد 19، أفريل 2004 .

14- حارم عبد الله،" رؤية في أبعاد الحرب الأمريكية الجديدة في آسيا الوسطى" . مجلة الباحث، العدد 03، 2003.

15- خليل محسن، "متغيرات الدولية الجديدة وخاطرها على الأمن القومي العربي"، مجلة دراسات السياسية، بغداد: العدد 1، 1999 .

16 - خوجة علي،" سياسة روسيا الاتحادية" . مجلة الشؤون الشرق الأوسط، العدد27، مارس 1994 .

17- درويش وزي،" التنافس حول بحر قزوين" . مجلة السياسة الدولية، العدد 143، جانفي 2001 .

18- ديب عبد الحفيظ،" الأسس الفكرية للمدرسة الواقعية الجديدة". مجلة دراسات استراتيجية، الجزائر : مركز البصرة، العدد 07، جوان 2009 .

19- رميح طلعت،" أفغانستان أين يبدأ الصراع الدولي ...وأين ينتهي إقليمي ؟ ". مجلة البيان، العدد 269، 31نوفمبر 2003 .

20- سلبي علي معاوية،" الاقتصاد الروسي بين آليات السوق ورأسمالية الدولية ". مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد 170، أكتوبر2007 .

21- سيد سليم محمد،" التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية" . مجلة السياسة الدولية القاهرة : مركز الأهرام، العدد 170، أكتوبر 2007 .

22- سيرقي نيقولاس،" آسيا الوسطى في الجيوسياسي : المد الأمريكي بين عامين 1991- 2008" . مجلة الأحداث السياسية الدولية، العدد1، 2011 .

23- عماد جاد،" الجمهوريات الإسلامية والاتحاد السوفيتي : الرابط والمخاوف ". مجلة السياسة الدولية، العدد 120، القاهرة أفريل 1995 .

24- فرح سهيل، "جيوبولتيك الروسي وملامح القوة والضعف" . مجلة الشؤون الشرق الأوسط، بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 121، خريف 2003 .

25- فهمي عبد القادر محمد،" روسيا الاتحادية بالوطن العربي : دراسة مقارنة للسلوك السياسي السوفياتي تجاه الوطن العربي" . في: مجموعة باحثين، ندوة العرب والقوى العظمى: العرب وروسيا، سلسلة المائدة الحرة، بغداد: بيت حكمة،العدد 20، 1998 .

26- كاطو سعيد عبد المنعم،" الاتجاهات الراهنة لتطور القوة العسكرية الروسية ". مجلة السياسة الدولية، العدد 107 .

27- كلير مايكل،" الفاشية النفطية" . مجلة محاور استراتيجية، بيروت : مركز الاستراتيجية للدراسات العربية والدولية، العدد 12، تشرين الأول 2007 .

28- متولي وأخرون، "جمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز الحاضر والمستقبل". سلسلة الدراسات الشرقية والتاريخية، العدد 11، 2000 .

29- محمود عبد العزيز محمد أسامة،" السياسة الدفاعية الروسية في بداية القرن 21" . مجلة السياسة الدولية، العدد 142، 2000 .

30- معتمد عبد الحميد عاطف، "روسيا وآسيا الوسطى: حماية المصالح احتواء الأخطار". مجلة الدولية، مركز الأهرام، العدد 170، 2007 .

31- مكي يوسف، "بوادر تشكل العالم متعدد الأقطاب بعد تراجع القوة الأمريكية" . مجلة الإقتصادية، العدد 5677، 14 أكتوبر 2011 .

32- مي قبيل، "نماذج مختلفة لأزمة السيولة" . مجلة السياسة الدولية، العدد 142، 2000 .

33- نفين عبد الخالق مصطفى،" أزمة تفكك الكومنولث : انعكاسات التنافس الدولي والإقليمي". مجلة السياسة الدولية، القاهرة : العدد 120، أفريل 1995 .

34- هاشم عواد عامر، "التحولات في العلاقات الروسية الأمريكية" . المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 26، ربيع 2010 .

35- وليم نصار،" روسيا والنظام الدولي : روسيا كقوة كبرى ". مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، خريف 2008 .

ج/ دراسات غير منشورة

1- العطري ميلود، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في الفترة ما بعد الحرب الباردة . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008.

2- شيخ حنان، السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2014 .

3- مباركية منير، استراتيجية القوى الكبرى في مواجهة سياسة الاحتواء : حالتي روسيا والصين . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر يوسف بن خدة : كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008 .

4- الأمارة لمى مضر، سياسة روسيا تجاه منطقة الخليج العربي وأفاق المستقبل . رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد 2000 .

د/ المواقع الإلكترونية

1- الحمداني سعد، "العلاقات الروسية الإيرانية 2003 – 2010 ".

www.iasj.net/iasj?func=fulltsx&ald=50930. 2016/04/14

2- الشيخ نورهان، "سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالم ".2016/03/03.

www.poulemkahelyolasite.com/resources.

3- " الموقع الرسمي لفلاديمير بوتين ". 2016/02/12

www.Fng.putin.kremlin.ru.

4- حسيب جلال،" التوجهات الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة". 2016/ 03/9

www.ahewar.org./debat/show.art.asp?.

5- شعبان عبد الرحمان،" القواعد العسكرية الأمريكية وسياسة الزحف الهادئ لاحتواء روسيا الاتحادية" .2016/03/13

www.aljazera.net/NR/esceres.

6 - عزت إبراهيم،" مستقبل السناريو الأمريكي في الشرق الأوسط". السياسة الدولية، 2016/04/24

www.siyassa.org.eg/News.cotent.

7- كوش عمر،" روسيا والثروات الربيع العربي" . 19 / 04 / 2016

www.aljazera.net/analysis .

8- نيويورك تايمز،" أجندة جديدة للتعاون الروسي – الأمريكي" . جريدة الشروق، 2016 /04/24

www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate.

9- بوريحي خالد مختار، "ما تعنيه سوريا لروسيا" . 2016/ 02/19

www.Globalresearch.com.

10- تأثير العقوبات الأوروبية والأمريكية على روسيا،17/ 02 / 2016.

www.bbb.co-ut/arbic/worldnews.

11- حداد جورج، "الأسباب الجيواستراتيجية لتراجع الناتو أمام روسيا". 17 /03/ 2016.

www.Ahewar.org

12- " الشرق الأوسط والنزاع الروسي – الأمريكي المتجدد" . مركز القدس 2016/04/09

.www.alqudscenter.org/arbic/pages

13- عبد الحي وليد، "محددات السياسة الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية". 24 / 03 / 2016

www.Studies.aljazera.net.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1- الفرنسية

1- Avioutski Viatcheslav, "La Russie et l'Islam", Politique International,N°170, Mai 2005.

2- Morena ,Xavier, la nouvelle grande Russie :De l'effondrement de l'urss au retour de Vladimir poutine , Edam .Markéting S. A France 2002.

2- الإنجليزية

1- Becker Abraham S, Russie and Economico Intégration in the cis , Survirât , Vol , No 4 , Winter 1966.

2 - Mankoff Jeffrey ,Roussin Foreign Policy Rowland tittlefield , Priblihers Inc. Maryland ,2009.

3- Ruslanp Pukhov, " WHY Rossai Is Backing Syrie ? " International Business Times , 2012.www.ibtimes.com/ WHY- Rossai –hacking-Assad-régime Syrie-799087.

4 - Zézayer Alexander, , Bricks Nue Geopilical and Russia's Foreign Policy Priority, stratégie culture fondation , 2014.

خاتمة

بالرغم من إنتهاء الحرب الباردة إلا أن هذا لم يمنع روسيا من محاولة النهوض باقتصادها وتحسين أوضاعها سواء بالولاء للغرب وتبني خيار الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا ما حصل مع بوريس يلتسين وإستغلال ما تملك من القوة العسكرية والموارد الطاقوية الضخمة من أجل التخلص من التبعية الغربية ودون الحاجة إلى المساعدات الأمريكية وهذا ما حدث في فترة حكم فلاديمير بوتين في بناء الدولة معتمدا في ذلك على إرتفاع أسعار البترول وكذا استغلال الإمكانيات المالية لتدعيم السياسة الخارجية الروسية وتميزها بالواقعية والبرغماتية حيث كان الهدف الأساسي لروسيا هو إعادة الهيبة ومكانة الدولية لروسيا عل الساحة الدولية من خلال الدعوة إلى عالم متعدد الأقطاب ورفض الهيمنة الأمريكية.

عرفت العلاقات الروسية مع الولايات المتحدة الأمريكية فترات متذبذبة بين التقارب والتوتر نظرا لتضارب في المواقف و اختلاف وجهات النظر ، حيث استطاع بوتين استعادة مكانة روسيا على الساحة الدولية من خلال مشاركتها الفعالة في حل مختلف القضايا الإقليمية والدولية وذلك بهدف حماية المصالح الروسية والسعي نحو التأكيد بأن روسيا شريك لا يمكن استغناء عنه ، إذ لا بد من أن تظهر الولايات المتحدة الأمريكية أن لروسيا كلمة مسموعة وتأثير في النظام الدولي ومشاركتها في القرارات المتعلقة بالجانب الأمني ، وإقرار بالدور الروسي في بحر قزوين وآسيا الوسطى.

مثلت أحداث 11 سبتمبر 2001 للولايات المتحدة الأمريكية وإعلانها الحرب على الإرهاب منفذا سهلا لها لبسط في ول آسيا الوسط وتطويق روسيا من خلال احتلال أفغانستان وغزو العراق الذي قوبل بالرفض الروسي لتدخلات العسكرية لحلف الناتو بحجة حماية حقوق الإنسان وأخد على عاتقها محاربة الإرهاب واتخذته ذريعة لإحكام سيطرتها على مناطق من خلال التواجد العسكري فيها .

استطاعت روسيا فرض مواقفها أمام الولايات المتحدة الأمريكية، فيما تعلق التصدي لتوسع حلف الناتو نحو الشرق وذلك باستعمال القوة العسكرية في جورجيا سنة 2008 ، وفرض موقفها أيضا فيما تعلق بالأزمة

السورية برفض التدخل العسكري لحل الأزمة والعمل على عدم تكرار سيناريو ما حدث في ليبيا بالإضافة إلى ضم جزيرة القرم الاستراتيجية بعد خسارة أوكرانيا حيث استفادة من الأزمة الأوكرانية لاستعادة الجزيرة مما قيل بفرض مجموعة من العقوبات ضد روسيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، إلى جانب هذا استطاعت روسيا إلى حد ما ممارسة النفوذ في الجمهوريات السوفيتية السابقة ذلك عن طريق رابطة الدول المستقلة تعتبر آلية لممارسة النفوذ في هذه المناطق ، إلى جانب وضع حد للتوتر العلاقات مع الصين بفعل المشاكل الحدودية وجعلها شريكا استراتيجيا يسعى من خلاله إلى خلق نظام دولي متعدد الأقطاب مما خلف تخوف أمريكي من التحالف الصيني الروسي .

بناء على ما تقدم وفق التطورات الحاصلة التي يشهدها العالم اليوم من خراب ودمار بفعل ثروات الربيع العربي واستمرار الحرب في سوريا فإن التنافس الروسي الأمريكي أصبح حليا وعلى أشده ولا سيما في القضايا التي تحدد عودة روسيا على الساحة الدولية ، كالأزمة السورية وحماية دول آسيا الوسطى باعتبارها مناطق نفوذها كل هذه القضايا كفيلة بجعل العلاقات الروسية الأمريكية متوترة ، إذ سيبقى هذا التوتر يطبع هذه العلاقات في مستقبل المنظور وهذا ما يؤثر سلبا على استقرار هذه المناطق ، إذ لم تحل بطرق السلمية ومرضية للطرفين فإننا سنشهد حرب باردة ثانية.

لكن حديثنا عن حرب باردة جديدة لا يعني أن علاقات الروسية الأمريكية ستنحدر إلى درجة التصادم والمواجهة المباشرة كما حدث في الحرب الباردة الأول وإنما سوف نشهد مزيج من التنافس حول القضايا المحورية التي تتعارض فيها مصالح الدولتين والتعاون في القضايا التي تهدد أمن ومصالح الدولتين كمكافحة الإرهاب والأصولية المتطرفة والحد من إنتشار أسلحة الدمار الشامل.

وعلية تزعم الولايات المتحدة للعالم دفعها إلى السعي الدائم من أجعل الحفاظ على عالم أحادي القطبية ورفضها لبروز قوى دولية منافسة لها على الساحة الدولية ،لذا تحاول تطويق روسيا واحتوائها لمنعها من

استعادة مكانتها العالمية إلا أن جميع المؤشرات تدل على أن روسيا عائدة كفاعل أساسي في الساحة الدولية وجعل العالم متعدد الأقطاب تكثر فيه المناورات السياسية كما حدث في الحرب الباردة الأولى.

الفهرس

الشكر

الإهداء

خطة الدراسة

مقدمة.....أ

الفصل الأول : مقومات السياسة الخارجية الروسية.....15

المبحث الأول: المحددات الداخلية 16

المطلب الأول: المحددات الجغرافيةوالبشرية..... 16

المطلب الثاني: المحددات الإقتصادية والعسكري 23

المطلب الثالث المحددات السياسية..... 30

المبحث الثاني: المحددات الخارجية 38

المطلب الأول : المتغيرات الدولية 38

المطلب الثاني : المتغيرات الإقليمية 40

المبحث الثالث: خصوصية السياسة الخارجية الروسية..... 45

المطلب الأول : أهداف السياسة الارجية الروسية..... 48

المطلب الثاني : أولويات السياسة الخارجية الروسية..... 51

المطلب الثالث :التخطيط الروسي للولايات المتحدة 55

الفصل الثاني : التقارب الروسي الأمريكي بعد الحرب الباردة.....61

المبحث الأول : تطور الداخلي في روسيا وانعكاساته الخارجية.....61

المطلب الأول :الطموح نحو التطور في عهد يلتسين وعلاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية..... 61

المطلب الثاني : التطور في عهد بوتين وعلاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية 70

المبحث الثاني: مجالات التعاون الروسي الأمريكي.....80

المطلب الأول : التعاون الاستراتيجي والعسكري 81

المطلب الثاني : التعاون الإقتصادي 84

المبحث الثالث : مواقف التضارب والصراع الروسي الأمريكي بعد أحداث 2001.....

92

المطلب الأول :التنافس الروسي الأمريكي على منطقة آسيا الوسطى..... 92

المطلب الثاني : الحرب الأمريكية على أفغانستان والعراق 113

المطلب الثالث : الحرب الروسية على جورجيا 2008 117

الفصل الثالث: الموقف الروسي – الأمريكي من القضايا الراهنة ومستقبل العلاقات

الثنائية.....120

المبحث الأول :تداعيات إفرازات ثورات الربيع العربي على العلاقات الروسية الأمريكية..

121

المطلب الأول : الموقف الروسي..... 121

المطلب الثاني : الموفق الأمريكي 131

المبحث الثاني : الأزمة الأوكرانية..... 138

المطلب الأول : بداية الأزمة الأوكرانية..... 139
المطلب الثاني : الموقف الروسي 140
المطلب الثالث : الموقف الأمريكي 141
المبحث الثالث : مستقبل العلاقات الروسية الأمريكية.....143
المطلب الأول : سيناريو التعاون المشترك بين الطرفين 143
المطلب الثاني : سيناريو التنافس والتوتر..... 147
المطلب الثالث : سيناريو عدم التصادم والتعاون الحذر 147
خاتمة..... 158
قائمة المراجع 160
الفهرس..... 172